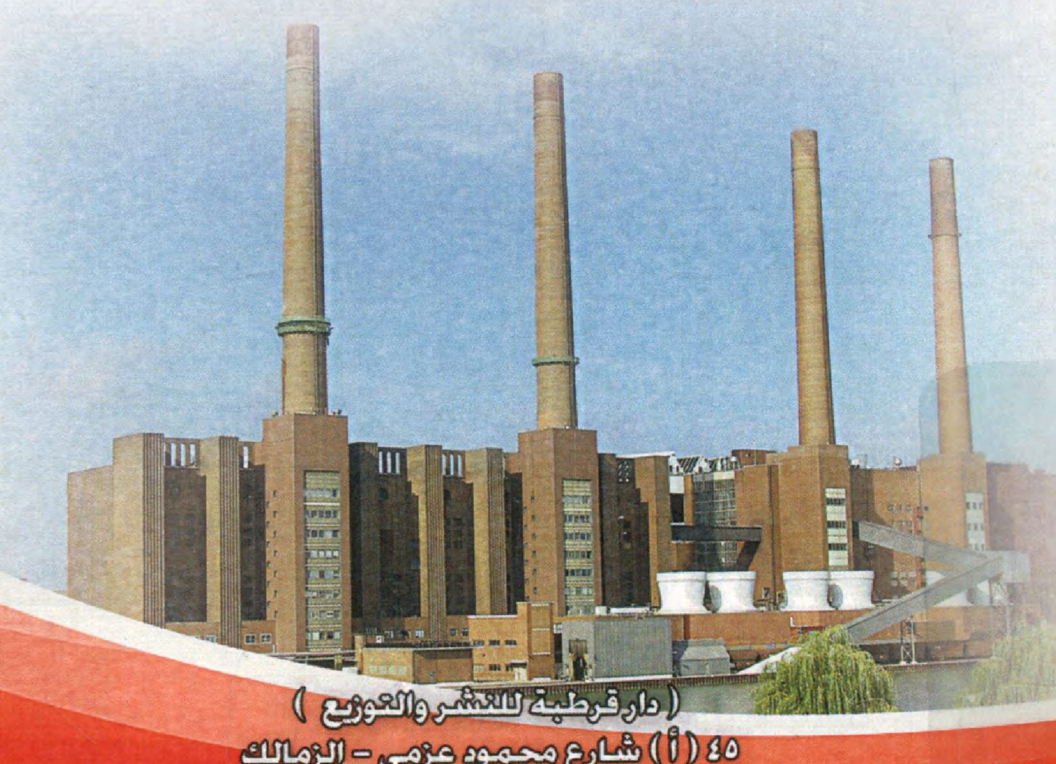


محمد عادل زكى

اقتصاد مصر

التبعية مقياس التخلف



(دار قرطبة للنشر والتوزيع)
٤٥ (أ) شارع محمود عزمى - الزمالك
ت: ٠٢/٢٧٣٥١٢١٧ - ٠٢/٢٧٣١١١٢١
رقم الإيداع ١٩٦٢٥ / ٢٠١٣
الترقيم الدولى 6216 / 1234 / 977



اقتصاد مصر

التبعية مقياس التخلف



محمد عادل زكى

اقتصاد مصر

التبعية مقياس التخلف

الفتح للطباعة والنشر والتوزيع
أمام كلية الحقوق. الإسكندرية
٢٠١٤



فلنطمح إلى أكثر من الوجود



إلى عمال بلادي

من بفضل عملهم ننعم برفاهية العمل الفكري... وربما الثوري



المحتويات



مدخل

إنى لآمل أن يسهم هذا البحث، فى اقتصاد مصر كأحد الأجزاء المتخلفة، بامتياز، من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، فى فتح باب المناقشة التى تعى أن درس الحاضر فى ضوء الماضى لفائدة المستقبل، إنما يعنى الفهم الناقد الواعى بحركة التاريخ البطيئة والعظيمة، التى كونت فى رحمها الحاضر بجميع تفاصيله، وتركت لنا تشكيل المستقبل، نعم تشكيل المستقبل، بل الاختيار بين الموت والحياة... إما الموت انتحاراً جماعياً على ظهر كوكب يعتصره نظام عالمى لا يعرف العدالة أو الرحمة، وإما الحياة بدفع عجلات التاريخ نحو مستقبل لديه مشروع حضاري وإنساني يستلهم وجوده من تراث البشرية المشترك. حقاً إما الطموح إلى أكثر من الوجود. وإما الصلاة لئلا يأتى المخرب شتاءً بعدما قاد المخبولون العميان. هلا طمحنا إلى أكثر من وجودنا ؟ فلنطمح إلى أكثر من الوجود.

وعليه، فقد قسمت البحث إلى قسمين:

القسم الأول: التكون التاريخى للتخلف فى مصر.

القسم الثانى: التبعية مقياس التخلف.



القسم الأول
التكون التاريخى للتخلف فى مصر



١- الغزو مستمر

تعد مصر من أكثر بلدان المعمورة تعرضاً للغزو من الغرباء أو الأجانب أو الأعداء، وكلها كلمات تم استخدامها تاريخياً لتعبر عن الغزاة والمستعمرين؛ فخلال حكم الأسرات الفرعونية تعرضت مصر لغزو الهكسوس، ومع نهاية عصر الفراعنة خضعت، على التوالى، لحكم الفرس، واليونان، والرومان، والعرب، والأتراك، والفرنسيين، والإنجليز.

فى جميع الأحوال تتطلب الأمر حدوث التفاعل الحضارى والثقافى بين المصريين وهؤلاء الأجانب، ولكن بقدر، وكان من المؤكد أن لدى هؤلاء الغزاة ما يضيفونه إلى مصر، كما كان من المؤكد أن لدى مصر ما تضيفه إليهم. مع الأخذ فى الاعتبار أن العصور المختلفة التى مرت على مصر لم تكن لتخل من بعض الاندماج بين الأجناس المختلفة، ليس التفاعل الحضارى فحسب. وبصفة خاصة حينما جاء "الفتح" الإسلامى فى القرن السابع؛ فلم يكن، ذلك "الفتح" مجرد احتلال كغيره، بل زاد على ذلك أنه كان اختلاطاً واندماجاً، فقد استقرت القبائل العربية فى مصر، وبخاصة فى الجنوب، وساكنت أهله. وبفضل لغة القرأن فرض العرب لغتهم، كما فرضوا ديانتهم كمنتصرين، وأدخلوا الكثير من أعرافهم، وبصفة خاصة جداً أدخلوا قانون الغزوة، كقانون اجتماعى. فالقرى، كما سنرى، التى كانت يجاورها العرب كانت دوماً مهددة بأعمال السلب والنهب من قِبل هذه القبائل العربية.

وعلى العموم، فإن كثرة عدد المصريين، وعلى الأخص فى القرى، بالإضافة إلى أن الغزاة كان همهم الأول السلطة والثروة، واكتفوا، فى الغالب، باستغلال الشعب المصرى، والفلاح بالأخص، دون أن يلفت نظرهم الاختلاط بالشعب، ساهم بحسم فى أن ظل عنصر المصريين، نسبياً إلى حد ما، موحداً ونقياً، ولم تُصبح مصر مستعمرة بالمعنى الصحيح؛ إذ لم يجد هؤلاء الغزاة لهم مكاناً فى الحياة المصرية

لقلة عددهم، ولاكتفائهم، كما ذكرنا، بالحكم والسيطرة دون الاندماج فى أهل البلاد، أو الحلول محلهم.[1] ومن زاوية ما، يصح أن يكون تاريخ مصر العام تاريخاً عاماً للبشرية، وتطورها الجدلى، على أقل تقدير يصح أن يكون تاريخ مصر تاريخاً لحضارات العالم القديم، إذ يرجـــع تاريخ مصر، الذى نعرفه، إلى عصـور ما قبل

---

(١) للمزيد من التفصيل، انظر: هنرى حبيب عيروط، الفلاحون، ترجمة محيى الدين اللبان، وليم داوود مرقص (القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٩)، ص١٥٠. فمثلاً فى عصر المماليك، نجد أن: "مماليك مصر لم يختلطوا بأهلها بل ظلوا بمعزل عنهم محتفظين بجنسيتهم وعاداتهم... والمماليك على كل حال لم يتزوجوا من نساء مصر إلا قليلاً جداً، فتزوج بعضهم من بنات القضاة وكبراء المسلمين فى القاهرة ولم يتزوجوا من المسيحيات مع إن الإسلام يبيح التزوج منهن..."وليم موير، تاريخ دولة المماليك فى مصر، ترجمة محمود عابدين وسليم حسن (القاهرة: مكتبة مدبولى،١٩٩٥)، ص٢٠٣. ولم يختلف الحال مع الهكسوس، أو الفرس، أو البطالمة، أو الرومان، أو العثمانيين، أو الفرنسيين، أو الإنجليز. فلم يحدث تزاوج إلا نادراً، وعلى صعيد النخب الحاكمة فقط. وللإجابة عن السؤال المنشغل بأى الأجناس ينتمى المصرى، المعاصر، والفلاح المصرى بوجه خاص؟ نجد العديد من النظريات والفرضيات، لعل أقربها إلى عدم الشطط هى التى تفترض أنه فى عصور ما قبل التاريخ لابد أن تكون شعوب أسـيوية (عرب أو بابليون) قد احتلت وادى النيل واختلطوا رغم سيادتهم بمن كانوا فيه وهم خليط من السكان الأصليين والأحباش، وبتقادم الزمن أصبحوا لا فرق بينهم وبين أهل البلاد، واندمجوا فى كتلتهم. وهذه الفرضية، وفقاً لهنرى عيروط، لها ميزة أنها تسمح بدخول المصريين فى مفهوم شعوب البحر الأبيض المتوسط السامية التى تشغل أفريقيا وجزءً عظيماً من آسيا الوسطى وشواطىء البحر الأبيض المتوسـط وتشمل شعوباً سوداء متاخمة مثل أثيوبيا. ومن ثم يمكن ارجاع المصريين إلى ثلاثة عناصر تكون منها شعب مصر على طول الحقب التاريخية: الساميون، وأبناء شـواطىء البحر الأبيض المتوسـط، والليبيون. كتب عيروط:" ومهما يكن الأمر. وإذا كنا لا نعرف شيئاً يقينياً عن أصل المصريين القدماء، ولا من أين أتوا، فنحن نعرف يقيناً أن سكان مصر الحاليين، الفلاحين منهم على الأقل... ينحدرون من المصريين القدماء من عهود الفراعنة، ويتصل نسلهم بدون انقطاع مدة خمسين قرناً لم يختلطوا خلالها بالأجناس الأخرى تقريباً". انظر: عيروط، المصدر نفسه، ص١٥٢. أما هيرودوت فيقول:" ان المصريين وجدوا على الأرض منذ أن ظهر البشر على الأرض، ثم انتقل الكثيرون منهم بعد ما اتسعت أرض الدلتا بمرور الزمن وانتشروا فى الأرض الجديدة، بينما ظل كثيرون منهم يمكثون حيث كانوا أصلاً، وكان اسم مصر يطلق فى العصور الغابرة على طيبة". هيرودوت، تاريخ هيرودوت، ترجمة عبد الإله الملاح، مراجعة أحمد السقاف وحمد بن صراى (أبو ظبى: المجمع الثقافى،٢٠٠١)، ص٢٣١.

التاريخ[٢]، ثم عصر الأسرات الفرعونية (٣٤٠٠ق.م-٥٢٥ق.م) ويتخلل هذا العصر غزو الهكسوس(١٦٤٨ق.م-١٥٤٠ق.م)، ومع انتهاء عصر أسرات مصر القديمة يأتى الفرس (٥٢٥ق.م-٣٢٣ق.م) بحضارتهم التى نهلت من حضارات الشرق القديم فى بابل ومصر وعيلام، ثم يأتى البطالمة (٣٣٢ق.م-٣٠ق.م) ومعهم الحضارة الإغريقية بفلسفاتها وفلاسفتها، والتى تتناغمت مع الحضارة المصرية القديمة واقتبست منها وأضافت إليها ومن بعد الإغريق أتى الرومان(٣٠ق.م-٦٣٩م) وشرائعهم التى أبهرت العالم القديم، ولم تزل تمثل الشريعة اللاتينية العظيمة هى الأساس التشريعى للعديد من دول العالم، وفى مقدمتها فرنسا ومصر. ومن بعد الرومان تتأتى جيوش الإسلام (٦٣٩- ٨٦٨) كى "تفتح" مصر، وتنشر الإسلام، بيد أن الجيوش الإسلامية لم تجد همجاً ورعاعاً عراة، وإنما وجدت حضارة عمرها، على الأقل، ثلاثة آلاف عاماً. وإذ تنتشر جيوش المسلمين فى قلب العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، تتشكل الدولة الأموية كإمبراطورية عالمية مهيمنة تبسط نفوذها على قلب العالم وأطرافه المترامية، بيد أن تلك الدولة سيرثها العباسيون، كخصوم تاريخيين، ومن ثم ستتحول مصر إلى ولاية من ولايات الدولة العباسية (٧٤٩-١٢٥٨) وحينما تضعف السلطة المركزية فى بغداد، عاصمة الخلافة، سوف تبسط الدويلات نفوذها فتنشأ الدولة الطولونية (٨٦٨-٩٠٥)، ثم الفاطمية (٩٥٣-١١٧١)، ومن بعدهم يأتى الأيوبيون (١١٧٤-١٢٥٢)، ثم المماليك البحرية (١٢٥٠-١٣٨٢) ومن بعدهم المماليك الجراكسة (١٣٨٢- ١٥١٧) حتى تظهر فى الآفاق إمبراطورية جديدة تتمكن من إقصاء المماليك، ظاهرياً، والإنفراد بحكم مصر، ومد

---

(٢) للمزيد من التفاصيل عن مصر فى عصور ما قبل التاريخ، انظر العمل الخلاق لسليم حسن، مصر القديمة: فى عصر ما قبل التاريخ إلى نهاية العهد الأهناسى (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية،١٩٤٨)،ج١.

نفوذها إلى بقاع بعيدة من قارات العالم الوسيط. إنها الدولة العثمانية. وخلال خضوع مصر لسلطان العثمانيين، شكلياً، والمماليك واقعياً، جاء بونابرت بجيوشه(١٧٩٨-١٨٠١) وسعى إلى إقامة دولته الاستعمارية فى الشرق[٣]؛ إلا أن إنجلترا، سيدة البحار آنذاك، لم تترك له الفرصة وأغرقت أسطوله فى موقعة "أبو قير"، وأخذت تتربص بمصر حتى احتلتها(١٨٨٢-١٩٢٢) وحولت الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد تابع كليةً يُصدّر المواد الخام، وفى مقدمتها القطن، للاقتصاد المتبوع، بريطانيا، ويستورد السلع والمنتجات الصناعية (التى يغلب عليها طابع المنتجات الاستهلاكية) وعلى الرغم مـن أن مصر استقلت فى عام١٩٢٢ إلا إن بريطانيا لم تخرج فعلياً إلا مع ثورة الجيش بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى يوليو١٩٥٢.

ومنذ أن استقلت مصر، عسكرياً، عن بريطانيا، اتجهت للعمل نحو الاستقلال الاقتصادى، بالاتجاه نحو التصنيع، الأمر الذى بدا كإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد القومى. واستطاع الاقتصاد فعلاً أن يحقق قاعدة صناعية حقيقية وتنمية ملحوظة وطفرات هائلة... إلا أن عقد السبعينات أثناء حكم الرئيس الراحل أنور السادات، وما تلاه من عقود تحت حكم الرئيس مبارك، وحتى الأن بعد سقوط جماعة الإخوان المتأسلمين، لم تشهد مصر، فى إطار تشجيع الاستثمار الأجنبى وتحرير التجارة الخارجية وحـــركة الرساميل عبر الحدود، سوى المزيد من

---

(٣) "ربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر: كانت هذه إحدى المهام التى عهدت حكومة الديركتوار بها إلى بونابرت. تم ذكر حفر قناة السويس صراحة فى القرار الرسمى الصادر يوم ١٢ أبريل ١٧٩٨: يستولى الجنرال قائد جيش الشرق على مصر؛ يطرد الإنجليز من جميع ممتلكات الشرق التى يستطيع الوصول إليها؛ ويهدم بنوع خاص جميع وكالاتهم التجارية على البحر الأحمر... يحتل برزخ السويس ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين امتلاك الجمهورية الفرنسية للبحر الأحمر بصفة مطلقة". مذكور فى: روبير سوليه، مصر: ولع فرنسى، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٩)، ص٣٩-٤٠.

الإدّماج فى السوق الدولية والنظام الرأسمالى العالمى. وإنما كأحد الأجزاء المتخلفة من هذا النظام. ونحن نقول لم تشهد سوى"المزيد"من الإدّماج، لأن مصر إندمجت، بالأدق أُدّمجت، فعلياً فى السوق الدولية والنظام الرأسمالى العالمى منذ أول تعارف عدائى مع الرأسمال الدولى مع مجىء الحملة الفرنسية.

٢- ما قبل الحملة الفرنسية

فقبل الحملة الفرنسية على مصر، أى قبل أن يتعرف المجتمع المصرى على الرأسمالية العالمية وسوقها الناشىء، كان المجتمع المصرى، فى أواخر القرن الثامن عشر، بمثابة ولاية من الولايات العثمانية، يحكم قبضته عليها أحد الأتراك الذى يعيّنه السلطان العثمانى فى الآستانة، ومن الناحية الواقعية كانت السيطرة الحقيقية والسلطة الفعلية بيد فئة المماليك.

كانت الأرض دائماً ملكاً للحاكم منذ عهد الأسرات الفرعونية. وإذ ما نظرنا إلى الأرض فى زمن المماليك تحت الهيمنة العثمانيـــة[٤]، فسنجد أن الأراضى، بوجه عام، كانت مقسمة إلى أراضى الفلاحة التى يزرعها الفلاح، ويدفع عنها الضريبة، ولم تكن له عليها أية حقوق قانونية ثابتة. وأراضى الأوسية وهى التى تمنح من السلطان للملتزمين من المماليك، أو شيوخ البدو، وبعض العلماء، وهذه الأرض تكون معفاة من الضرائب. وإلى جانب نوعى الأراضى، يوجد نوع ثالث هو أراضى الرزق، وكانت هذه الأراضى معفاة أيضاً من الضرائب، وهى بقايا إقطاعات كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين، وقد تحول معظمها إلى أوقاف. ولم تكن أراضى الأوسية والرزق والأوقاف هى كل الأراضى المعفاة مـن الضرائب فقد امتدت الإعفاءات إلى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ "العلماء"والذى كان فى

---

(٤) كتب كلوت بك: "قرر الإسلام مبدأ عاماً فى ملكية الأرض تلخصه الآية الآتية من القرآن (إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين) فبمقتضى هذا المبدأ العام كل حق للملكية الفردية مستمد من ولى الأمر ولما استولى عمرو بن العاص على مصر أقر الخليفة سندات= الملك التى كانت موجودة إبان الفتح=

بعض الأحيان يشمل قرى بأكملها، إلى جانب مسموح البدو"العربان"، وهذا أيضاً شمل مساحات ليست قليلة.

بلغت الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، فى عهد المماليك تحت الحكم العثمانى، مبلغاً ملحوظاً من الانحطاط والتدهور؛ فلقد هُجرت بعض الأراضى الزراعية من قِبل الفلاحين الذين أرهقتهم الضرائب والإتاوات، وأصبح الفلاح يجد صعوبة فى الحصول على قوت يومه، فى الوقت نفسه الذى أهملت فيه الإدارة الحكومية مشروعات الرى والسدود والجسور، وما هو من الضرورى واللازم من أجل النشاط الزراعى ككل؛ وهى مشروعات لا يمكن أن تتم بجهود فردية.

وما يمكن قوله عن سوء أحوال الزراعة والنشاط الزراعى، يمكن، وبدقة، قوله بشأن الصناعة والنشاط الصناعى.

وبشأن التجارة، شهد المجتمع المصرى أيضاً إنحداراً تاريخياً ومال إلى أن يمسى اقتصاداً معيشياً فى بعض الأجزاء المتفرقة من البلاد.

= وتم انتقال الملكية. وظلت الأحوال سائرة على هذا المنوال فى عهد سائر الخلفاء والسلاطين الجراكسة. ولم يطرأ عليها تعديل إلا عقب الفتح العثمانى على يد السلطان سليم الأول. فقد قرر هذا السلطان أن الأراضى التى اعطيت فى الأصل من الأمراء تحول منذ الآن قصاعداً إلى ملكية ولى الأمر وبهذه الكيفية أصبح صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها، فإذا مات آلت أملاكه إلى الحكومة. غير أنه كان لورثته ردها إلى حوزتهم بدفع مبلغ معين، على طريق العسف والاستبداد، لا تقبل فيه مساومة. وقد اخذ السلاطين، من خلفاء السلطان سليم الأول، يعهدون إدارة البلاد المصرية إلى دفتردار عنده سجل بجميع أراضيها. وكان قصدهم من ذلك تأييد الحقوق التى انتحلها ذلك السلطان لنفسه عليها. غير أن هذه الحقوق لم تلبث أن تلاشت بشوكة المماليك وامتداد نفوذهم، لانهم كانوا أصحاب السيادة الفعلية على البلاد. وكانوا يتصرفون فى الأرض على تشاء أهواؤهم ويضعون أيديهم على ما يروق فى نظرهم منها بلا أدنى التفات إلى الحقوق التى انتحلها الباب العالى على الوجه السالف". انظر: أ.ب. كلوت، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود (القاهرة: دار الموقف العربى، ٢٠٠١)، ص٢٨٤.

فالحرفيون الذين يُنتجون بعض الصناعات الأولية كالحصر والسلال والأوانى يقومون ببيعها بأنفسهم فى الأسواق، والزراع كانوا، أيضاً، يبيعون ما يزرعونه إلى المستهلكين مباشرة، ويشترون ما يحتاجونه من الحرفيين الذين كانوا هم أيضاً يشترون حاجاتهم من هؤلاء الفلاحين. فالتبادل يتم دون وسطاء.

ولأن السادة الأتراك والمماليك لم يتركوا للفلاح من حاصلات زراعته ما يحفظ رمقه ويجعله من القادرين على الاستمرار فى زراعة الأرض التى لم يكن له حق ملكيتها أو التصرف فيها بأى طريق من طرق التصرفات القانونية، اضطر الفلاحون إلى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتى[5] بمعنى أن تكفى القرية نفسها بنفسها فهى تستخدم طمى نيلها فى بناء أكواخها وتحصل من أشجار النخيل وغيرها على ما يلزمها من أخشاب لمساكنها ووقودها وسواقيها وتغزل وتنسج أصواف أغنامها وأوبار ابلها لتصنع لباسها كما أن لها الحداد والنجار، وهى إن لم تفعل ذلك فلن يفعله لها غيرها.

ولقد نقلَ لنا علماء الحملة الفرنسية[6] صورة اقتصاد أقرب إلى الاقتصاد

---

(٥) انظر: أحمد محمد الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر: دراسة وثائقية لنظام الاحتكار، وأثره فى التطور الاقتصادى لمصر،١٨٠٠-١٨٤٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، ج١، ص١٦ وما بعدها.

(٦)"... وفى غالب الأحيان، فإنه تنهض كل ثمانية أيام فى كل مدينة من مدن مصر العليا سوق يأتى إليها سكان القرى المجاورة ليبيعوا المواد والأقمشة التى يصنعونها. وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار الذين يتجرون فى هذا النوع من البضائع. وهكذا يصدر إلى القاهرة سكر فرشوط وأخميم وجرجا، وزعفران طنطا، والأقمشة الكتانية من صنع أسيوط، وكذلك الغلال والفول والعدس وزيوت بذر الكتان والقرطم واللفت. وتستبدل بكل المنتجات الزراعية وكذلك مختلف الأشياء المصنعة... وما لم تكن ثمة ظروف خاصة تتناول هذه البضائع فإن هذا التبادل لا تتناوله إلا تغييرات طفيفة فى المواد التى تكون موضوعاً لها" انظر: ب. س. جيرار، وصف مصر: الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر: النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ترجمة زهير الشايب (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩)، ج٤، ص٢٢٩.

المعاشى، على الأقل فى مصر الوسطى، فى مجالىّ الإنتاج والتبادل من خلال المقايضة طبقاً لقانون القيمة، إذ تتبادل السلع بالسلع، بالطبع وفقاً لمقياس يُحدد قيمة السلع المتبادلة، وعندئذ لا يكون أمام المتبادلين سوى أن يقيّم كل منهما سلعته بعدد ساعات العمل المبذول فى سبيل إنتاجها، وحينما يحدث أى تغيّر فى سوق هذه السلعة يؤدى إلى حدوث تغيّر فى عرض السلعة أو/و الطلب عليها، تبعاً لتقلبات الســوق، فإن بعض التغير، حين المقايضة، يطـرأ على مادة السلع نفسها بالزيادة أو النقصان، وليس ثمنها، فوجه عام يمكن القول، مع بعض الحرص، إن المجتمع لم يعرف، باستثناء القاهـرة، حتى هذه اللحظة التاريخية ظاهـرة" الثمن النقدى" كظاهرة اجتماعية مرتبطة باقتصاد المبادلة النقدية المعممة، أو السوق الرأسمالية. التى سوف يتعرف عليها المجتمع مع الحملة الفرنسية.

فقبل مجىء الحملة الفرنسية كانت مصر مكونة من فلاحين، وحضر، وعرب، بكلمات أدق مَن يسكنون الريف ومَن يسكنون الصحراء ومَن يسكنون المدن الكبرى مثل القاهرة. ويمكننا التمييز فى داخل كل مكوّن من الثلاثة بين شرائح وفئات مختلفة، تؤلف فى مجملها الكُل الاجتماعى، إذ بداخل تلك المكونات نجد الأسياد، والعبيد، والملاك، والأجراء، والحكام، والمحكومين، والمصريين، والأجانب، ومع هيمنة نظام الإلتزام، الذى بمقتضاه، باختصار، يلتزم أحد المماليك البكوات بجمع مبالغ نقدية، وربما محاصيل زراعية، سنوياً تورد إلى خزانة الوالى، ممثل السلطان، والذى بدوره يقوم بإرسالها إلى السلطان فى الآستانة. والملتزم يقوم بجمع هذه الأموال، قهراً غالباً، من الفلاحين الفقراء والمعدمين من خلال أتباعه وموظفيه. نقول مع هيمنة هذا النظام تبلورت، على صعيد السلطة، بالمعنى العام للسلطة، الفئات المتدرجة اجتماعياً والطبقات المهيمنة نسبياً.

فنجد: الوالى، الذى هو ممثل السلطان العثمانى فى مصر. وقاضى الشرع، وكانت وظيفة القاضى من أهم الوظائف المنوط بها إرساء النظام وإقامة العدالة فى

الريف. لكن جعل أجور القضاة على عاتق المتقاضين (العدالة على المقاس، كما يحدث فى موضة التحكيم الأن) أدى إلى تدهور القضاء وإستشراء الفساد، حتى فى داخل مؤسسة العدالة. وفى كل ولاية من ولايات مصر الخمس الكبرى، وهى: الغربية، والبحيرة، والشرقية، والمنوفية، وجرجا، كان يُعيَّن حاكم من بين الأمراء المماليك.

ويُعزز حُكم هؤلاء الأمراء المماليك الأُوجَاقات العسكرية التى كانت مقسمة عند بداية الحكم العثمانى إلى ست أوجاقات، أضاف إليها السلطان سُليمان أُوجَاقاً سابعاً، هو أُوجَاق الجراكسة. وهذه الأوجاقات هى: متفرقة، وعزبان، وجاويشان، ومستحفظان، وجمليان، وتفكجيان، وجراكسة. وقد تمتعت فرق الأوجاقات السبعة بالقاهرة بكثرة عددية ونفوذ لا مثيل لها(٧)، ولقد بلغ هذا النفوذ حد التدخل فى عزل حكام الولايات. ومن ثم نجد أن الثروة سوف تبحث عن السلطة، كما ستبحث السلطة عن الثروة، فى مرحلة أولى، كى تتصادم معها فى مرحلة ثانية، وتندمج معها فى مرحلة ثالثة، فسوف يعمل الحرفيون والتجار على الالتحاق بفرق الأوجاقات، كما سيعمل الأوجاقات على مزاولة الحرف المختلفة. ولا ننسى أن نذكر أخيراً سلطة الديوان العالى بالريف.

فإذ ما إنتقلنا إلى تحليل القوى الاجتماعية فى الريف، فسنجد عدة قوة فاعلة؛ فهناك شيخ القرية. والمسئول عن تسجيل الأطيان، ويسمى الشاهد. ويوجد الصراف، الذى كان وكيلاً للملتزم، وكان يهودياً فى الغالب قبل أن تنتقل هذه الوظيفة إلى المسيحيين. كما نجد الخولى الذى يشرف على زراعة أراضى الوسية الخاصة بالملتزم. والوكيل الذى يُعينه الملتزم للإشراف على حصة التزامه. أيضاً نجد المشد الذى كان مسئولاً عن استدعاء المتمردين من الفلاحين لعقابهم أمام الملتزم.

---

(٧) أندريه ريمون، الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسى جمال الدين، مراجعة رءوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة)، ج٢، ص٩٠٧.

كما يوجد الخفير والكلاف، والأول كان عمله أشبه بعمل الشرطة فى الريف[٨]، أما الثانى فكان عاملاً من عُمال الملتزم وهو مسئول بصفة خاصة عن علف بهائم الملتزم. وتحول في ما بعد إلى بيطرى بهائم وأغنام للقرية ككل.

وإذ ما انتقلنا، فى مجرى تحليلنا للكل الاجتماعى، إلى فئة العرب، البدو الرحل، فهم ينقسمون إلى عرب مزارعين، وعرب محاربين، أو العربان الرعاة أو الرحل[٩]. والعرب المزارعون هم العائلات التى قدمت، فى الغالب، من شبه

---

(٨) انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ٢٠٠٤)، ص٥٧.

(٩) وصف مصر، ج٤، ص١٩٧-٢٣٥. منذ أن فتح العرب مصر، وتم تأسيس الفسطاط، بلغ عدد القبائل العربية فى الفسطاط نحو ٩٤ ما بين قبائل وبطون، فنجد ١٨ قبيلة وبطن من عدنان، أى عرب الشمال، و٨٦ قبيلة وبطن من قحطان، أى عرب الجنوب، وهم ٥٨ لكهلان، و٢٧ لحمير، و١ لسبأ. للتفصيل، انظر: خالد عزب، الفسطاط: النشأة، الازدهار، الانحسار (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٩٩٨)، ص٢٥. ويمكن تلخيص الأسباب الاقتصادية التى دفعت القبائل العربية إلى الهجرة نحو صعيد مصر طيلة القرون الثلاثة الأولى للهجرة، فى الأتى: أولاً: استغلال مناجم الذهب ببلاد الصعيد الأعلى قبل الإسلام. فكانوا يعبرون البحر الأحمر، ويقيمون فى المناطق الواقعة شرقى أسوان فى أرض البجة لاستغلال هذه المناجم، وبعد أن فتح العرب مصر سارعت بعض القبائل العربية إلى الإقامة بأرض المعدن ببلاد الصعيد، جرياً وراء الثراء، والحصول على هذا المعدن النفيس. ثانياً: خصوبة أرض الصعيد ووفرة خيراته: ولقد ذكر السيوطى، كما يقول خالد عزب، أن مناخ الصعيد قريب من مناخ الحجاز، وتنبت بأرضه نباتات كان العرب يعرفونها بأرض الحجاز. ثالثاً: الارتباع: فحينما دخل العرب مصر، تقرر لكل قبيلة، من القبائل التى تشكل منها الجيش، أحد أراضى مصر الخصبة، فى الصعيد، كى تصبح، فى كل ربيع، مكاناً للاستجمام وراحة الجنود العرب، ومرتعاً للخيول التى أنهكتها الحروب المفتوحة، فمثلاً اتخذت قبائل آل عمرو بن العاص من منف مرتبعاً لها، وقبيلة بنى هزيل ارتبعت فى بوصير، وهكذا، وكان الارتباع يتكرر حدوثه كل عام، وعند إنتهاء الربيع تعود الجيوش إلى الفسطاط. وقبل انتهاء القرن السابع الميلادى اتخذت هذه القبائل أماكن مرتبعها سكناً دائماً وتتغير الرحلة من ارتباع مؤقت إلى إقامة مستمرة. ومع أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر اكتظت مدينة الفسطاط بالقبائل العربية، الأمر الذى استتبع صدور قرارات بمنع القبائل القادمة من شبه الجزيرة العربية من أن تسكن الفسطاط. انظر، على سبيل المثال، ممدوح عبد الرحمن الريطى، دور القبائل العربية فى صعيد مصر منذ الفتح الإسلامى حتى قيام الدولة الفاطمية (القاهرة: مكتبة مدبولى، "د.ت")، ص٦٢-٧٣.

الجزيرة العربية، مع دخول الإسلام، وعملوا بالزراعة بعد أن استقروا على شواطىء نهر النيل، أما القسم الآخر من العرب فقـــد تشكل من العرب الذين قدموا من شمال أفريقيا وشغلوا الشاطىءالغربى للنيل، وهم فى غالبيتهم يقيمون تحت الخيام ويستزرعون أرضهم بواسطة الفلاحين أى أبناء مصر. ونذكر أيضاً عرب سيناء(١٠) الذين قدموا كذلك من صحراء شبه الجزيرة العربية. فسكنوا مصر وسيناء وجنوب فلسطين.

كان لهؤلاء العرب، بعد أن استقروا فى مصر خلال مئات الأعوام، النفوذ الطاغى حتى فى مواجهة السلطة المركزية. وسيكون لدى محمد على الوعى بأن هؤلاء العرب قوة ليست هينة(١١)، فنجده فى البداية يتبع مع القبائل العربية سياسة المهادنة، إلا أن تلك السياسة لم تحقق ثمارها التى رغب فيها محمد على، فعمل على قمعهم، وجعل شيوخ القبائل رهن الاعتقال لديه فى القاهرة، ضماناً لعدم خروج أبناء القبائل عليه، من جهة، وضمان عدم ممارستهم لأعمال السلب والنهب اللتين كانتا بمثابة القانون العام الحاكم لحياة العرب فى صحراء مصر(١٢).

---

(١٠) "... ومن أخبار المصريين القدماء ان أولئك الأقوام البدو كانوا يغرهم خصب مصر فكلما سنحت لهم فرصة غزوا أطرافها الشرقية فنهبوا وسلبوا وعادوا إلى صحرائهم. وذلك منذ بدء التاريخ حتى قيل أن الآلهة كانت تحتاط لنفسها من غزواتهم". نعوم شقير، تاريخ سيناء: القديم والحديث وجغرافيتها (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ص٤٢٧.

(١١) "... فى الوقت الذى تسلم محمد على فيه زمام مصر، كان العربان قد بلغوا من الجبروت وشدة البأس النهاية. فقد كانوا يفرضون الإتاوات على سكان مصر ويضربون الفدية... بل كان لا يصدهم أحد عن الزحف على مدينة القاهرة ودخولها دخول الفاتح لسبى النساء وخطف الأطفال ونهب الأموال. وكان لا يجرأ أحد على زيارة الأهرام بغير رضائهم وأمرهم، وكانت القوافل التى تجتاز برزخ السويس تدفع لهم الفرض الفادحة من المال". أ.ب. كلوت، لمحة عامة إلى مصر، المصدر نفسه، ص٤٢٤.

(١٢) "... ويغير هؤلاء البدو من منطقة اقامتهم إذا ما بدت لهم منطقة أخرى أكثر وفرة فى مراعيها أو فى مياها أو أكثر مواتاة لمشروعاتهم ولأغراضهم فى السلب وأعمال العنف، فهؤلاء فى الواقع سواء فى حالة حرب أو فى حالة سلم يمارسون نفس القدر من أعمال السلب والعنف. انظر: وصف مصر: العرب فى ريف مصر =

حتى الأن كنا نحلل تركيب المجتمع، بإيجاز بطبيعة الحال، فى مرحلة ما قبل الحملة الفرنسية، أى المجتمع المصرى قبل تصادمه مع السوق الرأسمالية الدولية. فماذا مع الحملة؟ وماذا بعدها؟

٣- ما بعد الحملة الفرنسية

لم يكن المجتمع المصرى، بتركيبته الاجتماعية بكُل خصوصيتها، ليتعرف فى فترة تاريخية مبكرة على السوق الرأسمالية الدولية فى توسعها المستمر؛ إلا من خلال الحملة الفرنسية. وهى الحملة العسكرية التى مثّلت أول تُعارف، عدائى رسمى وصريح، بين المجتمع المصرى والاقتصاد الرأسمالى "الصناعى" العالمى المعاصر، وتحول أرض مصر إلى أرض معارك ضارية بين قوى العالم الرأسمالى آنذاك.

فلقد جاء نابليون بونابرت إلى مصر فى أول يوليو من عام ١٧٩٨، واستولى على الإسكندرية، ثم على القاهرة، بعد انتصاره على جيوش المماليك، ولكن القوى الإمبريالية الأخرى، أى بريطانيا، لم تجعل الأيام تمر حتى تمكن الأميرال نلسون من القضاء على الاسطول الفرنسى فى معركة إبو قير البحرية، واستمر هذا الصراع بين قوى الرأسمال الدولى، من أجل فرض الهيمنة على سوق المواد الخام، والموقع الاستراتيجى، ولم ينته هذا الصراع، ظاهرياً بطبيعة الحال، إلا بإعلان انتهاء الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩٢٢.

وإذ كان من أهداف الحملة الفرنسية تعويض الخسائر الفادحة التى لحقت بفرنسا فى حروبها الاستعمارية مع إنجلترا، مع ضرورة توفير الغذاء بعد ازدياد

= وصحراواتها،المصدر نفسه، ج٢، ص٢٢٨. وفى الجزء الخاص بوصف الحياة الاقتصادية والنظام المالى والإدارى، كتب ب.س. جيرار:"... وبخلاف الانتهابات التى كان يقوم بها المماليك والصيارف، فقد كان على الفلاحين أن يعانوا كذلك من غارات العربان الذين كانوا يغيرون ليغتصبوا منهم قطعان مواشيهم وكل ما أهمل الأولون أن يأخذوه". وصف مصر: الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر: **النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية**، المصدر نفسه، ج٤، ص٣٦.

السكان وبصفة خاصة فى الجنوب، بتحويل مصر إلى مزرعة هائلة، تمد الصناعات الفرنسية بما يلزمها، بالإضافة إلى جعلها منطلقاً استراتيجياً فى البحر المتوسط، فإنه يتعين اتخاذ عدة إجراءات تخص إجراء المسح الشامل للأراضى المصرية ودرسها بمَن فيها ومَن عليها، درساً عِلمياً، وهو الأمر الذى تحقق عملاً من خلال العديد من الدراسات، لعل أهمها: وصف مصر، كمجموعة من الأبحاث العِلمية الاستعمارية (استلزم هذا العمل العِلمى الموسوعى من أجل انجازه مجهود١٥٠ عالماً، و٢٠٠٠ فناناً، ونحو٢٥ عاماً من البحث) وهو الأمر كذلك الذى تطلب عدة أفكار وإجراءات تخص تنظيم الملكية العقارية، والأرض بصفة خاصة، والإدارة ونظم الضرائب، بصفة عامة، بما يحقق السيطرة على الفائض الاقتصادى، ويكفل تعبئته نحو الخارج. ومن أجل أن يتم ذلك بطريقة عِلمية، تم إنشاء معهد مصر على غرار معهد فرنسا، وفى الجلسات الأولى للمعهد العلمى طرح بونابرت ١٢ سؤالاً عملياً[١٣] تتلخص فى: كيف يمكن تحسين أفران الخبز للجيش؟ هل يمكن العثور على مادة بديلة لحشيشة الدينار لصنع البيرة؟ هل توجد طريقة لتنقية مياه النيل ولتبريدها؟ هل من الأفضل إقامة طواحين هواء أم طواحين ماء فى مصر؟ ما هى المواد المحلية التى يمكن استخدامها لصنع بارود؟ كيف يمكن تحسين النظام القضائى والتعليم فى مصر؟ هل يمكن زراعة العنب فى مصر؟ وحفر آبار فى الصحراء؟ وتزويد قلعة القاهرة بالمياه؟ والاستفادة من أكوام الأنقاض المحيطة بالقاهرة؟ وبناء مرصد؟ وإقامة مقياس على النيل؟ ولا شك أن طبيعة الأسئلة ذاتها تزودنا بوعى حول أهداف الحملة بوجه عام، من جهة، ووعى مواز بذهنية المستعمر نفسه، من جهة أخرى.

---

(١٣) سوليه، المصدر نفسه، ص٨٣.

ويمكننا التعرف إلى التكوين الاجتماعى المصرى والطبقات المهيمنة حينما نزلت جيوش بونابرت إلى أرض مصر، من خلال التعرف إلى الفئات والأطياف التى ظهرت على المسرح الاجتماعى آنذاك.

فسنجد أولاً: المماليك الذين كانوا الفئة الحاكمة، من الناحية الفعلية، ولم يكن موقفهم من الفرنسيين يختلف عن موقفهم من العثمانيين، وهو الوصول إلى نوع من المشاركة فى السلطة والثروة مع القوات المعتدية.

ونجد ثانياً: البورجوازية الناشئة ممثلة فى كبار العلماء والأعيان من جهة، والأقباط من جهة أخرى. فمن جهة العلماء والأعيان كان من الواضح، باستثناء عمر مكرم، نقيب الأشراف، والسادات، أحد كبار مشايخ الصوفية، والمحروقى، كبير التجار، وأتباعهم، مقدار تفاهمهم مع الفرنسيين، وبصفة خاصة الشيخ الشرقاوى. أما الأقباط، وعلى الرغم من أنهم إستبشروا خيراً مع قدوم الحملة ومعها الفكر العلمانى، الذى ربما يعيد صوغ وضعهم الاجتماعى، بعد أن قاسوا فى أوقات كثيرة من بعض المعاملة التمييزية ضدهم من قبل النظام العثمانى؛ إلا أن المكاسب التى حققوها على الصعيد الاجتماعى، وبصفة خاصة فى الريف، بدا أنها صارت مهددة، الأمر الذى أدى إلى إرتباك العلاقة بين الأقباط والفرنسيين فى بعض الأحيان، ونجد فى موقف المعلم يعقوب حنا شبه بلورة لموقف الأقباط المصريين، حينما قام بقيادة أول وفد مصرى يطالب بالاستقلال لدى فرنسا وانجلترا.

وثالثاً، نجد أصحاب الطوائف الحرفية، أمثال محمد كريم، وحسن طوبار. ويرى صادق سعد أنها أقرب إلى الأعيان، وأن مواقفهم من الفرنسيين كانت تمثل سياسة الأعيان وأصحاب الثروة المصريين أكثر من أنها مثلت سياسة الطوائف الحرفية. والواقع انه رأى جدير بالتدبر.

أما البدو، رابعاً، فنراهم يشتركون فى جميع المعارك ضد الفرنسيين، ربما يُقال بدافع الوطنية، ولكننى أرى أن اشتراك العرب فى هذه المعارك كان من مستلزمات حياتهم القائمة بالأساس، كما ذكرنا، على الغزو والغنائم.

وخامساً: نجد الفلاحين، وإذ ما استثنينا كبار الملاك، ودققنا فى حالة الفلاح المصرى فى ظل النظام العثمانى، ربما نفهم أسباب مقاومة الفلاح للمستعمر الفرنسى؛ فلقد ساء وضع الفلاح كثيراً فى ظل النظام العثمانى، الذى أطلق يد المماليك، ثم أتى الفرنسيون بقسوة لا تقل عن قسوة العثمانيين فى جباية الضرائب المتعددة، والأمرّ من ذلك أن الفرنسيين لم ينزلوا قرية إلا تقريباً خربوها وأعدموا المعترض!

وإذ ما أخذنا الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى مجموعه إبان هجوم الرأسمال الاستعمارى يمكن أن نلحظ أنه فى سياق الزراعة والنشاط الزراعى، كان استخلاص ريع الأرض(١٤) من الفلاحين يعتمد على الحكـــومة المركزية، وليس على

---

(١٤) ثمة ملاحظة يتعين إبرازها على "وصف مصر"؛ فلقد ذكر جيرار أن "الفلاحين ليسوا هم المالكين لأرضهم"، وجعل ذلك أحد أسباب تدهور أحوال الزراعة. ب. س. جيرار، وصف مصر: الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، الزراعة- الصناعات والحرف- التجارة، ج٤، ص٢٢٩. بيد أن لانكريه يذكر أن فى مصر ثلاث طبقات من ملاك الأراضى الزراعية: الفلاحون، والملتزمون أو السادة، وملاك الأراضى الموقوفة. ويقول:" أن معظم الفلاحين فى أية قرية هم ملاك أراضيها، أى ملاكها الحقيقيون، بمعنى أنهم يستطيعون أن يهبوها أو يبيعوها إلى فلاحين آخرين". لانكريه، الريف المصرى فى عصر المماليك والعثمانيين، فى: وصف مصر، ج٢، ص١٥. وأرى أن وصف جيرار أقرب إلى الدقة، فعلى ما يبدو أن تعميات لانكريه استندت إلى روايات مرسلة من المصريين الذين إستقى منهم معلوماته. لأن الواقع التاريخى يؤكد أن الفلاح، بوجه عام، لم يكن مالكاً للأرض. وإنما كانت الغالبية أجراء. بل من الوارد، وقد حدث فعلاً، أن يتحول صغار الملاك، وهم قلة، إلى أجراء فى كبار الملاك. كتب عيروط، يشرح الحال:" وهذه الأرض التى يعمل فيها الفلاح بكل قوى بدنه، حرثاً وسقياً وغرساً والتى يتحمس أشد التحمس شوقاً إلى امتلاكها لكنها لن تكون ملكه، لأن الواقع هنا أن الأرض هى التى تملك الرجل وليس الرجل هو الذى يملك الأرض، وربما ساعدنا هنا على تفسير ما عليه الفلاح من فقر مادى ومعنوى". انظر: عيروط، المصدر نفسه، ص١٣٥.

الوجود الإقطاعى. وكان استمرار الإنتاج فى هذا النظام يرتكز على التعاون النشط من جانب أغنياء الفلاحين، والذى يتعين عليهم توفير وكفالة حاجات الزراعة، وربما معيشة المزارع نفسه، مع الاستئثار بالفائض.

وكان قطاع التجارة مقتصراً نسبياً على القاهرة دون باقى الأسواق فى مصر، ولقد قام هذا القطاع منذ أيام الأيوبين وحتى مطلع القرن السابع عشر الميلادى، بوظائف التوزيع والتمويل للطبقة الحاكمة، والتى تمثلت فى نُخبة المماليك، من جهة، وأثرياء التجار من جهة أخرى.

وإذ تنطلق الثورة الصناعية فى غرب أوروبا، تأخذ قيمة الأرض فى الارتفاع، إذ كانت تمد المصانع بمواد العمل، كما زادت المنافسة فى قطاع التجارة خصوصاً بعد وصول التجار الأوربيين، والتجار السوريين المسيحيين، الذين قاموا بدور الوكيل للرأسمالية الفرنسية.

٤- أهداف محمد على

وحينما يتولى محمد على الحكم فى عام ١٨٠٥، بتأييد شعبى، فإنه يحصر أهدافه فى ثلاثة أمور محددة بدقة:

أولاً: تصفية الطبقة الإقطاعة المهيمنة على الأرض، والتى تمثلت فى المماليك بصفة خاصة.

= ونجد تلخيصاً لدى بابر جوهانسن، بشأن طبيعة الأرض القانونية، إذ كتب:" حاول حكام المسلمين ابتداء من العصر الفاطمى مراراً وتكراراً مصادرة الأوقاف ومعاملتها كجزء من الأرض المملوكة للدولة، وبلغت هذه المحاولات ذروتها فى عهد السلطان العثمانى محمد الثانى، الذى حاول فى ١٤٧٠ مد التحكم السلطانى على كل الأراضى الزراعية بما فيها الأوقاف، ولم يعترف إلا ببساتين الفواكه والكروم والأغراس كملكية خاصة أو أوقاف. وكل الأراضى المزروعة كانت تعتبر ملكية للدولة. وحتى النصف الثانى من القرن السادس عشر أصبح النظام العثمانى لملكية الأراضى ينص صراحة على أن الأراضى الزراعية قانوناً ملك الدولة..." مذكور فى: كينيث كونو، فلاحو الباشا: الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى من ١٧٤٠-١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص٤٧.

ثانياً: تصفية الإقطاع نفسه، كنظام اجتماعى مهيمن.
ثالثاً: احتكار الاقتصاد، وإعادة تعبئة الفائض، من أجل نهضة اقتصادية/عسكرية شاملة.

وقد نجح محمد على فى تحقيق أهدافه الثلاثة فى زمن قصير، إذ حقق هدفه الأول وقضى على ٤٠٠ من المماليك فى مذبحة القلعة(١٥). وحقق الهدف الثانى من خلال مجموعة من الإجراءات التى تمكنت من ضرب النظام الإقطاعى ذاته، وفى مقدمة هذه الإجراءات مصادرة أراضى الإلتزام فى الوجه القبلى دون تعويض، أما فى الوجه البحرى فقد صودرت أراضى الفلاحة وسمح للملتزمين بالاحتفاظ بأراضى الأوسية طول حياتهم فقط ومنح أصحابها حق الهبة والوقف، والبيع أيضاً، وإنما للحكومة فقط.

كما تمكن محمد على من تحقيق الهدف الثالث، وهو احتكار الاقتصاد(١٦)، بما فرضه من هيمنة على علاقات الإنتاج، واحتكار وسائل الإنتاج، والتجارة. ومـــن

---

(١٥) للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار(القاهرة: مكتبة مدبولى،١٩٩٧)، ج٥، ص٩١٣-٩٢٨. ونرى الجبرتى فى عجائب الآثار يعيد النظر في ما كتبه من قبل فى كتابه مظاهر التقديس، فلقد قام بمراجعة لموقفه من الفرنسيين، بعد عودة العثمانيين، وبصفة خاصة بعد أن تكشّف له أن عودة العثمانيين لم تأتِ بالخير الذى ظنّه، وظنّه معه الكثيرون من أبناء الشعب، إذ عاد العثمانيون أشد بطشاً وأكثر شرهاً ونهماً للثروة والسلطة.

(١٦) يدافع كلوت بك عن نظام الاحتكار الذى طبقه محمد على، ويهاجم، بطبيعة الحال، الكُتّاب الإنجليز الذين انتقدوه، على أساس أربع حجج: الأولى: أن النيل بفيضانه المنتظم أوجد بالقطر المصرى حالة خاصة. فإن هذا النهر إن ترك وشأنه، لا يروى إلا القليل من الأراضى إذ تضيع مياهه كلها فى البحر، الأمر الذى يستلزم إدارة مركزية قوية. الثانية: أن المصريين لم يعتادوا ادخار المال لوقت الحاجة إليه؛ فهم مضطرون بحكم هذه الغفلة، كما يقول، إلى بيع حاصلاتهم قبل أن تنضج وتحصد، مما يؤدى إلى تحكم المشترى فيهم بفرض الشروط المجحفة عليهم، وأخذه المحصول بثمن بخس. الثالثة: ان الفلاح المصرى نزوع بطبيعته إلى الدعة والسكون، فلو ترك وشأنه، لأدى ذلك إلى سقوط الزراعة المصرية. الرابعة: أن الاحتكار ليس بالمستحدث على المصريين، إنما عرفوه منذ الفراعنة القدماء. انظر: أ.ب. كلوت، لمحة عامة، المصدر نفسه، ص٢٩٤-٣١٢.

المهم أن نذكر ان تحليل نوعية الإيرادات العامة تظهر مقدار هذا الاحتكار؛ فقد احتكر محمد على الأرز(وهو أول محصول تم احتكاره) والحبوب، والقطن، والنخيل، والحرير، والتيل، والجلود، والحصير، والصودا، والملح، والخيوط الذهبية، والمسكوكات، وسبك الفضة، والصيد ببحيرة المزلة، وبيع الأسماك وبيع المواشى بالقاهرة. والملاحظة المهمة هنا أن إيرادات دولة محمد على، عكس ما هو شائع، لم تمثل فيها أرباح الاحتكار إلا جزء يسيراً بالمقارنة مع الإيرادات الأخرى مثل: الضرائب العقارية، وعوائد نقل الحبوب، ودخل الحكومة من جمرك الإسكندرية والسويس والقصير وبولاق ومصر القديمة وأسوان، وكذلك رسوم الصيد فى بحيرة المنزلة. فعلى ما يبدو أن الاقتصاد المصرى لديه الميل التاريخى كى يصبح اقتصاداً ريعياً! وسوف نرى ذلك ببعض التفصيل فى القسم الثانى.

٥- الأرض

بعد إلغاء نظام الالتزام قام محمد على بتوزيع الأراضى على المزارعين الذين يقومون بزراعتها، وعلى الرغم من أن محمد على استهدف عدالة التوزيع، إلا أن الواقع أسفر عن تكون طبقة من كبار مُلاك الأراضى؛ بدأ هذا التكون مع إلزام محمد على كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش الذين تضخمت ثرواتهم وصاروا من الأثرياء بدفع متأخرات الضرائب على الأراضى التى عجز الفلاحون عن سدادها بعد تراكم العبء الضريبى أثر الهروب من الأرض أو التجنيد فى الجيش من أجل الحروب المفتوحة التى شنها محمد على، وأطلق على هذا النظام نظام العهدة؛ إذ يقوم كبار الموظفين وكبار الضباط بسداد الضرائب المستحقة على الأرض، ومن ثم يتملكوها بموجب هذا السداد لخزانة الوالى.

من هنا بدأت تتكون طبقة عريضة من كبار الملاك، واستكملت هذه الطبقة تكونها التاريخى مع نظام آخر وهو نظام الأبعادية، وهى الأراضى التى مُنحت لكبار الموظفين وكبار رجال الجيش أيضاً، مع إعفاء هذه الأراضى من الضرائب، بشرط

إلتزام هؤلاء بإصلاحها وتحسينها وإعدادها للزراعة، وهذا أيضاً عزز بناء الطبقة الجديدة. وإلى جوار العهدة والأبعادية، وُجدَ الجفليك، وهو نظام يُعد من أهم العوامل التى أدت إلى تكوين الضياع الكبرى؛ فالقرى التى هجرها أهلها، للأسباب المذكورة، كانت تُضَم إلى ملكية الأسرة المالكة(١٧)

إن أهم وأكبر توسع فى منح أراضى الأبعاديات والجفالك حدث فى عهد إسماعيل باشا عام ١٨٦٣ حتى نهاية ١٨٧٠. وبعد إفلاس إسماعيل والحكومة المصرية، فى عام ١٨٧٨، حدثت تغيرات هامة وملحوظة فى توزيع الملكيات الكبيرة، إذ بيعت الأراضى، ومنها أراضى الأسرة المالكة، بالمزاد، وهنا نجد تكون جديد لطبقة جديدة، وهى التى اشترت هذه الأراضى، وكانت تتكون من طبقة الأثرياء من الأجانب غالباً، والمصريين أحياناً. وهى طبقة جديدة من جهة عدم إنتمائها بأى حال إلى طبقة أصحاب النفوذ والسلطة التى هيمنت قبل مرحلة الاحتلال البريطانى.

وفى إطار هذا التصور لتوزيع الأرض، فإذ ما نظرنا إلى التطور الذى لحق بالطبيعة القانونية للحيازة؛ فسنجد ثلاثة أنواع من الحيازات:

أولاً: الأراضى الخراجية، وهى التى وزعها محمد على، على الفلاحين بعد تصفية نظام الإلتزام،

ثانياً: أراضى الأوسية، ولكن بشكلها الجديد وبصفة خاصة فى الوجه البحرى، إذ أن الأوسيات فى الجنوب قد تم مصادرتها بلا تعويض كما ذكرنا،

ثالثاً: أراضى المسموح، وهى التى أعطاها محمد على إلى مشايخ القرى فى مقابل الخدمات التى يقومون بها للحكومة والأعبـــاء التى يتحملونها فى استضافة عمالها

---

(١٧) انظر: جابرييل باير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة عطيات محمود جاد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨)، ص١٨-٢٠.

الذين يمرون بالقرى أو ينزلون بها، وكذلك خصص لبعض الأعيان الذين يقومون بإطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب، وحددت مساحة أطيان المسموح بنسبة ٤ أو٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمور بالقرية، أما كبار المشايخ المعروفين "بالمقدمين" فهؤلاء خصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضى القرية.[١٨]

٦- بناء اقتصاد مستقل

يمكن القول أن النصف الأول من القرن التاسع عشر، تحديداً فى الفترة من (١٨١١-١٨٤٠) عرف، تجربة للدولة فى مصر ابتغت بناء الاقتصاد السلعى المُستقل فى إطار السوق الرأسمالية فى صيرورتها نحو العالمية. يتم ذلك عن طريق إعادة تنظيم النشاط الزراعى، على نحو يُمكّن من تعبئة الفائض الزراعى، الذى يُستخدم مباشرة، أو على نحو غير مباشر، من خلال التجارة الدولية، فى تحقيق نوعاً من البناء الصناعى، بما يعنى الإنتاج ابتداءً من طلب السوق، والسوق الدولية على وجه التحديد. فالأمر إذاً أقرب ما يكون، كما سنرى ببعض التفصيل، إلى اعادة ضخ للقيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد المصريين فى مسام الاقتصاد المصرى من خلال دولة مركزية طامحة إلى تنمية مستقلة معتمدة على الذات.

كانت الدولة، فى هذا الوقت تُهيّمن على ملكية الأرض، ولم يعد الأمر يتعلق بمجرد استقطاع الضريبة، أو جزء من الإنتاج. فقد كانت السمة الجديدة هى(احتكار الدولة للإنتاج، وللتجارة) هذا إضافة إلى (احتكارها لتحديد الأثمان داخلياً وخارجياً) بما يحوى بين طياته من فك للروابط التى قد يصنعها السوق الرأسمالى العالمى.

لقد بنى محمد على سياساته بأكملها بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادى

---

(١٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣-١٩١٤ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧)، ص٣٠-٣٩.

واحتكار كل ما يمكن أن يحتكر من مرافق الإنتاج، واعتمد محمد على ومستشاروه من الفرنسيين على الأبحاث السابقة التى أعدها علماء الحملة الفرنسية على أسس عِلمية، وبصفة خاصة أبحاث وصف مصر، ويمكننا القول أن أثر الفرنسيين كان ظاهراً فى سياسة محمد على الاقتصادية. كما كان ظاهراً، بوجه عام، فى ثقافة النُخب من المصريين. ففى الزراعة تحققت مشاريع الرى التى اقترحها علماء الحملة، وصارت الأراضى الزراعية ملكاً للحكومة واتبع فى الوصول إلى هذا الغرض نفس الطريقة التى اتبعها قواد الحملة من طلب مستندات الملكية والاستيلاء على أراضى الملتزمين من المماليك الباقين. وفى الصناعة أقيمت المصانع الكبيرة واحتكرت الحكومة الصناعات الجديدة كما احتكرها الفرنسيون أو شرعوا فى ذلك، وفى التجارة نفذت اقتراحات علماء الحملة من مد الطرق والجسور إلى تشييد القناطر وشق الترع الملاحية. كما احتكر محمد على التجارة نفسها من أجل حماية الإنتاج المحلى أمام المنافسة الأجنبية. أما فى الإدارة فقد احتذت الحكومة حذو الفرنسيين فى قيامها بنفسها، من خلال موظفيها، بجمع الضرائب، والقضاء على نظام الالتزام، وفى ترتيب الميزانية وفقاً للطريقة الأوروبية والعمل على موازنة الإيرادات والمصروفات. إن الاحتكار الذى فُرض ابتداءً من عام ١٨٠٨ على الحبوب، سوف يمتد فيما بعد ليشمل جميع المنتجات القابلة للتصدير، فى محاولة للسيطرة على شروط تجدد الإنتاج الاجتماعى، وخلق نوعاً ما من الاستقلالية المستندة إلى فك الروابط وعزل الأثمان الداخلية عن الأثمان الخارجية، وبالتبع انشاء دولة متطورة وقوة عسكرية متقدمة؛ وقد نجحت التجربة فعلاً؛ حتى كادت جيوش محمد على، المصرية، أن تدخل الآستانة[١٩] ومن ثم يمكن أن تُهدد المصالح

---

(١٩) "... شاء محمد على باشا فى مصر أن يستغل الضعف الذى تعرضت له الدولة العثمانية ليجعل من مصر مستقلة... وكان محمد على قد أقام فى مصر وبمساعدة فرنسا إدارة قوية، ونجح فى تحسين الاقتصاد بعض=

الأوروبية (التى هى متناقضة بطبيعة الحال) على صعيد السوق الرأسمالية العالمية، وبصفة خاصة تهديد الرأسمال البريطانى فى شرق البحر المتوسط، الأمر الذى قاد إلى التدخل العسكرى[٢٠] ضد مصر ابتداءً من العام ١٨٤٠. وتوقيع معاهدة لندن، بين الدولة العثمانية وكل من روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا، ثم إنضمت فرنسا، لكى يقضى على تلك المحاولة، الأولى من نوعها، التى سعت كى تبنى الاقتصاد المصرى على نحو من الاستقلالية فى إطار السوق العالمى.

فحينما أسفرت تجربة التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات، التى أقامها محمد على، على أساس نظام الاحتكار، وإعادة ضخ القيمة الزائدة فى داخل مسام الاقتصاد القومى، عن تعاظم نفوذ مصر كقوة عسكرية واقتصادية وسياسية، تمتد حدودها إلى منابع النيل جنوباً[٢١] وبلاد الشام شمالاً.

= الإجراءات الإجبارية، وزاد من موارد البلاد، وأقام جيشاً وأسطولاً بالمقاييس العصرية، فلما قام بعملياته العسكرية فى سوريا والأناضول لم تستطع الدولة العثمانية مع سوء أحوالها من ايقافه... وانهزم أمامه الجيش الذى قاده الصدر الأعظم بنفسه عند قونيه ١٢ ديسمبر١٨٣٢م، وأصبح الطريق إلى استامبول ممهداً أمام القوات المصرية. وعلى ذلك تقدمت إلى كوتاهية ٢ فبراير١٨٣٣، مما أسفر عن وضع خطير هدد استامبول بالسقوط، بل وهدد الأسرة العثمانية نفسها بالزوال...". انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوى(استامبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩)، ج١، ص٩٩٦.

(٢٠) انظر: محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤)، ص٨٦ وما بعدها.

(٢١) "... لقد علمتْ من شيخ ذى منصب معاصر لمحمد على باشا أن دولة أوروبية كانت تسعى لاحتلال منابع النيل فأهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيراً من المهندسين الأوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم إلى هذا القطر فأقروا بالإجماع على أن وقوع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة المصريين فى يدها فصمم على انفاذ حملة إلى السودان وكانت جنوده من الغر غير النظاميين وكان يقاسى أهوالاً من عدم انقيادهم له فيما كان يتوخاه من إنشاء جنود نظامية على الطراز الأوروبى فعول على إنفاذهم إلى مجاهل السودان ليستريح من مشاكستهم وهناك إحدى الخطتين إما الموت أو الظفر. فإن كان=

وزيادة إنتاجها الزراعى خمس مرات على إيرادات حكومة القيصر فى روسيا وما يعادل نسبياً إيرادات فرنسا؛ وهما قطران يفوق كل منهما مساحة مصر مساحة وعدداً[٢٢]، وحينما تسفر هذه التجربة، كذلك، عن إمتلاء خزائن الحكومة بالأموال، والمخازن بالحاصلات، ومن ثم المضى قدماً نحو التصنيع، وبصفة خاصة صناعة الأسلحة والسفن الحربية والسلع الاستراتيجية. وحينما، بوجه عام، يسيطر المجتمع المصرى على شروط تجديد إنتاجه، ويُعاد ضخ القيمة الزائدة المنتجة بسواعد أبنائه فى مسامه مرة أخرى؛ من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعى المستقل والمعتمد على الذات.

نقول حينما تسفر تجربة التنمية هذه عن كل ذلك، فلا شك فى أن الدول الاستعمارية الكبرى ستُعلن على الفور قلقها من هذه القوة الجديدة الآخذة فى طريقها نحو تهديد مصالحها فى المستعمرات، وبصفة خاصة فى البحر الأبيض المتوسط، وشمال أفريقيا. ولا شك أيضاً فى أنها لن تترك هذا القلق ليستمر دون أن تقضى عليه بالقضاء على مصدره... أى القضاء على دولة محمد على[٢٣]!

٧- الرأسمالية فى مصر

وعلى الرغم من أن العدوان الإمبريالى العسكرى على مصر قد حقـق أهدافه؛

= الأول لا يعدم من جنوده الذين ينظمهم على الشكل الأوروبى عوضاً عن هؤلاء، وإن كان الثانى فيكون قد آمن الخطر الذى يتهدد حياة بلاده...". إبراهيم فوزى باشا، كتاب السودان بين يدى جوردون وكتشنر(القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨)، ص٥٨.

(٢٢) الدماصى، المصدر نفسه، ج١، ص٣٦١.

(٢٣) يمكن القول أن تجربة محمد على قضى عليها فعلياً بموجب الفرمان الهمايونى الصادر فى ١٨٤١/٢/١٣، والذى بمقتضاه تم منح محمد على وورثته من بعده حكم مصر، فى مقابل تنازله عن الشام، ووفقاً لهذا الفرمان فإن منصب الولاية لا يشغله إلا من تنتخبه الآستانة، من أسرة محمد على. ويعاد تنظيم الضرائب وفقاً للقوانين السائدة فى الممالك العثمانية. كما يتم تعيين مراقب للضرائب والميزانية يلقى قبول السلطان العثمانى. وأن تتوافق العملة النقدية المضروبة فى مصر مع العملة المضروبة فى الآستانة من حيث العيار والهيئة والطراز. أما الجيش=

وقضى على فكرتى الاستقلال الاقتصادى والتوسع الاستعمارى، فإن محاولة السيطرة على شروط تجديد الإنتاج الاجتماعى وخلق تلك الاستقلالية تجاه الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، ونجاح تلك المحاولة إلى حد ما؛ قد ساهمتا بفاعلية فى تهيئة الاقتصاد المصرى وسرعة دمجه فى السوق العالمية، وإنما كاقتصاد تابع، كى يخضع لسيطرة الرأسمال البريطانى، الذى سَينشغِل بإجراءات إلغاء الاحتكار الذى فرضته الدولة فى عهد محمد على، وهو الأمر الذى سوف يَستتبع اعادة النظر إلى الأرض، بجعلها سلعة يُمكن طرحها فى مجال التداول بيعاً وشراءً ورهناً وإيجاراً، أى اخضاع الأرض لمنظومة قانونية تنتمى إلى أحكام القانون المدنى الذى فيه يفرض الأقوى شروطه وفقاً لصنمية القاعدة الأصولية القاضية بأن العقد شريعة المتعاقدين. وذلك بعد أن كانت القوانين العثمانية تحدد معظم الأراضى القابلة للزراعة على أنها مملوكة للدولة وليست ملكية خاصة للفلاحين، أى لم تكن تندرج تحت أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالملكية، ومن ضمنها أحكام الإرث فى الإسلام. ولقد تحقق تحرير الأرض فى عام ١٨٥٥ مع إلغـاء سعيد باشا الجـزية التى كانت مفروضة على غير المسلمين، وحصول الرعايا الأجانب على حق شراء الأراضى، وكانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ مصر التى تتحول فيها الأرض إلى جزء من الملكية الخاصة. من هنا يَبدأ الرأسمال الأجنبى فى التغلغل، أساساً فى شكله المالى، فى مجالات البنية الأساسية للخدمات والتجارة، الأمر الذى يُؤدى إلى فقدان المجتمع

= فهو لا يزيد، فى حالة السلم، عن١٨,٠٠٠جندياً، ويمكن بإرادة الآستانة أن يزيد العدد من أجل أغراض الدفاع عن السلطنة، كما إشترط الفرمان تجنيد نحو ٤,٠٠٠ جندياً من هؤلاء، تجنيداً إجبارياً فى الآستانة لمدة خمس سنوات. كما تضمن الفرمان تحريم بناء سفن حربية أو منح رتب أكبر من ملازم بحرى أو برى. وبشأن السودان فقد نص الفرمان على انتهاء سلطة محمد على فى النوبة، ودار فور، وكردفان، وسنار، بموته؛ فلا تنتقل السلطة إلى ورثته من بعده. للمزيد من التفصيل، انظر: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية (القاهرة: مكتبة الأداب،١٩٩٧)، ص٣٤٨.

للسيطرة على شُروط تجديد إنتاجه، على الأقل من جهة الأرض التى صارت محلاً للتداول من خلال الرأسمال الأوروبى. ويتعمق تغلغل الرأسمال المالى الدولى فى الاقتصاد المصرى، بعد إتجاه الدولة إليه كمقترضة فى عهدى سعيد وإسماعيل، وسلوك الاقتراض المفتوح على هذا النحو يأتى على نحو مختلف تماماً عن سلوك محمد على؛ فلم يكن الرأسمال الدولى غير مرغوب فيه فقط فى عهد محمد على، وإنما كان أيضاً مستبعداً بقوة (بلغ الدين العام عند وفاة سعيد باشا١١،١٦٠،٠٠٠جنيهاً إنجليزياً وبلغ فى عهد إسماعيل سنة ١٨٧٦ ما مقداره ١٢٦،٣٥٤،٣٦٠ جنيهاً إنجليزياً)[٢٤] ويمكن القول أن مصر، آنذاك، دخلت حلبة الصراع بين الرساميل القوميـة، وبصفة خاصة الفرنسية والبريطانية، وبصفة خاصة أن الباب قد صار مفتوحاً أمام الأجانب من اليهود[٢٥]، والأرمن[٢٦]، واليونانيين[٢٧]، وغيرهم من الفرنسـيين، والبريطانيين، والألمان، والروس، والشوام، والبلجيك، والبلغار،...إلخ

---

(٢٤) هكذا عند الرافعى. أنظر: عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر: عصر إسماعيل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩)، ج١، ص١٨٧. أما دافيد لاندز، فيذكر:"فبعد ثلاثة عشر عاماً من توليه العرش (يقصد إسماعيل) ارتفع الدين القومى فى مصر من ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه". انظر: دافيد س. لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦)، ص١١٥. وللمزيد من التفصيل بشأن تغلغل الرأسمال المالى، انظر: أستاذى الدكتور محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨)، المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالى فى مصر (القاهرة: مجلة قضايا فكرية،١٩٩٠). ولاستكمال التصور النظرى لخط سير الاقتصاد المصرى بعد إدماجه فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى المعاصر: محمد دويدار، الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى نصف قرن: رؤية إستيراتيجية (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة،٢٠١٠).

(٢٥) "... أتى معظم المهاجرين اليهود فى هذه الفترة بحثاً عن الرزق، غير أنهم أصبحوا بعد مضى بضعة سنوات من أبناء الطبقة الوسطى فالتحق أبناؤهم بالمدارس، وسرعان ما اندمجوا فى المجتمع ... وأسهموا فى تأسيس الطبقة الوسطى البرجوازية ذات الميول الغربية... وبدأ هؤلاء المهاجرون فى الاشتغال بالمهن الحرة، فاشتغل بعضهم كأطباء ومحامين، وموظفين فى الجمارك... وشهد المجتمع اليهودى فى مصـر على مدى قرن من=

ومع تولى عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) حكم مصر، عمل على عدم إزعاج الرساميل القومية الراغبة فى المواد الأولية من أجل مصانعها، والباحثة عن الأسواق من أجل تصريف منتجاتها. ووجد أن هذه الرساميل تنزعج من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، فقرر منع تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية، فكانت سياسته بمثابة موافقة سلبية بالوجود الرأسمالى الغربى فى مصر. وحينما خلفه عمه سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) جعل الموافقة إيجابية، وقرر إلغاء الضرائب المفروضة على الواردات الأوروبية، وقضى على البقية الباقية من الإحتكار. ولسوف يستكمل إسماعيل باشا، من بعده، مسيرة الترحيب بالرأسمالية الأوروبية، وسيفتح أبواب البلاد بشكل غير مسبوق أمام الأجانب الذين أخذوا يتدفقون على مصر، فعملوا فى المهن التجارية والحرفية المختلفة، كما عملوا بالطب وبالمحاماة، مستفيدين بحرية التعامل بينهم وبين الأهالى، من جهة، وانخفاض الرســوم الجمركية وتنظيم حركة العمل بالجمارك من جهة أخرى، بالإضافة إلى المجالس التجارية والامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

= الزمان تحولات ضخمة... فبينما كان لا يحق للتجار ولصغار المشتغلين فى حارة اليهود خلال القرن التاسع عشر امتطاء الخيول، وبينما كان يتعين عليهم عدم السير فى مواجهة أى مسلم احتراماً وإجلالاً له، فقد أصبحوا... من كبار التجار، ومن رجال الأعمال، ومن المحامين والأطباء ذائعى الصيت... ولم يشعر اليهود أنهم ظاهرة عابرة فى المجتمع المصرى إذ أحسوا أن إقامتهم بمصر ذات طابع دائم. وأسهم يهود مصر فى إقامة نظام صناعى وتجارى ومالى حقيقى فى مصر". للمزيد من التفصيل، يعقوب لانداو، تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية ١٥١٧-١٩١٤، ترجمة جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص١٧٤-١٧٥.

(٢٦) "...مارس الأرمن تقريباً الأنشطة الاقتصادية كافة فى مصر، وتتشكل هيكلهم من ٤٥,٨% من القوة الأرمنية العاملة حرف، و٢٧,١% مهن حرة ووظائف وملاك، و١٩,٨% تجار، و٧,٣% صناعات، بيد أن الأرمن لم يؤلفوا رأسمالية ثقيلة، عدا الدخان، مثل الأوربيين واليونانيين واليهود، إذ نزحوا بلا رؤوس أموال وكوّنوا مشروعاتهم وثرواتهم المتفاوتة إثر نشاطهم فى مصر ووفقاً لما تيسر لهم من مناخ مناسب، وظلوا يمارسون نشاطهم الاقتصادى بحرية تامة حتى صدور قوانين التأميم الاشتراكية فى عام ١٩٦١ التى قلصت=

٨- رأسمالية إسماعيل باشا

تولى إسماعيل باشا الحكم فى القاهرة خلفاً لسعيد باشا، وفى عصره شهدت مصر نقلة نوعية كبيرة وتطوراً اجتماعياً بارزاً، تمثل فى إتمام حفر قناة السويس، وإجراء إصلاحات شاملة على الصعيد الإدارى والقضائى، كما تغيرت معالم القاهرة والإسكندرية فصارتا أشبه بالمدن والعواصم فى أوروبا وبصفة خاصة فرنسا.

وفى أوائل عام ١٨٧٤ قام إسماعيل باشا بحركة إصلاحية كبيرة فى التجارة وتشريعاتها كى تتلاءم مع متطلبات الحرية الاقتصادية؛ فأنشأ الغرفة التجارية، وسن القوانين لأعمال السمسرة والصيارفة، كما وحد الموازين والمقاييس كى يمكن

= هذه الحرية كثيراً". راجع: محمد رفعت الإمام، الأرمن فى مصر ١٨٩٦-١٩٦١ (القاهرة: جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة،٢٠٠٣)، ص٦٨٨.

(٢٧) "يعتبر اليونانيون من أهم وأقدم الجاليات الأجنبية فى مصر، حيث اتخذوا من الاسكندرية منذ عهد محمد على مركزاً لهم وانتشروا فى كل بقعة من ريف مصر ومدنها، وأهم ما يميزهم عن غيرهم من الأجانب أنهم كانوا من أكثر الجاليات تداخلاً مع الأهالى... ولذلك تفوقوا فى التجارة الداخلية وبصفة خاصة تجارة التجزئة... ومن مشاهير تجارهم الخواجة باجيبو، وتوسيجا، وستومارا...". للمزيد من التفاصيل، انظر: ماجد عزت إسرائيل، طوائف المهن التجارية فى مصرفى الفترة من ١٨٤٠-١٩١٤(القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٨)، ص٢٨. ويمكن تقسيم الوجود اليونانى فى مصر إلى ثلاث مراحل: الأولى: من ١٨٣٠ إلى ١٨٨١ أى من عصر محمد على حتى الاحتلال البريطانى لمصر، وفى هذه المرحلة تم إنشاء قنصليات للدولة اليونانية وجمعيات وروابط ومؤسسات. والمرحلة الثانية: من ١٨٨٢ إلى ١٩١٣ وشهدت هذه المرحلة مساهمة جيدة من اليونانيين فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى؛ فقد تم إنشاء المدارس والمستشفيات والكنائس، كما تم ميلاد الجيل الأول فى هذه المرحلة. أما المرحلة الثالثة: من ١٩١٤ إلى ١٩٤٠ وكانت فترة الإزدهار؛ فقد ولد الجيل الثانى، وتوسعت المشروعات والفبارك القائمة، كما تأسست منشأت جديدة، بيد أن إلغاء الإمتيازات جعل القلق يتسرب إلى اليونانيين. ومع بداية الخمسينات وحركة التأميم خرج اليونانيون من مصر. للمزيد من التفاصيل، انظر: إفثيميوس سولوديانيس، اليونانيون بمصر فى العصر الحديث، ترجمة صموئيل بشارة (أثينا: رابطة الصداقة اليونانية المصرية، ٢٠٠٨)، ص٥٥-٥٦.

للأجانب التعامل التجارى بشكل موحد. فى الوقت نفسه أدخل إصلاحات مهمة فى نظام الجمارك. وتم التوسع فى إنشاء الشركات المساهمة.

قام إسماعيل باشا بمد وتوسيع شبكة المواصلات والبريد، كما قام بإنشاء العديد من معامل السكر(مع التوسع فى زراعة قصب السكر عقب إنهيار القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية) ومعامل الورق، ومعامل القطن، ومصانع النسيج، ومصانع الطوب، ومصانع المعادن، ومصانع الفخار، كما وسع نطاق المطبعة الأميرية، وأتم إنشاء القناطر الخيرية، وجدد إرسال البعثات العلمية، وأنشأ الجمعية الجغرافية المصرية، ووزارة الزراعة، ودار الكتب المصرية، كما شهد عصره ظهور الصحافة الحرة حيث أصدر يعقوب صنوع، وهو يهودى مصرى، بالإتفاق مع جمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده جريدة "أبو نظارة" فى عام ١٨٧٧ لانتقاد أعمال إسماعيل نفسه، بعبارات تُكتب باللغة المحكية، كما أنشأ الأخوان سليم وبشارة تقلا جريدة "الأهرام" فى عام ١٨٧٦، وأصدر إبراهيم اللقانى"مرآة الشرق"فى أوائل عام ١٨٧٩، وأنشا ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن"فى أواخر عام ١٨٧٧، إلى غير ذلك من مظاهر النهضة[٢٨]، ولا نغفل بالطبع تسببه، بالاستدانة، فى وضع الاستعمار البريطانى فى حالة تأهب كى ينقض على البلاد!

أعاد إسماعيل تسليح الجيش، مستفيداً بالإمتيازات التى منحها له الباب العالى ومنها زيادة عدد الجند حسب الحاجة، مكوّناً جيشاً قوياً لإعادة الروح إلى

---

(٢٨) إلياس الأيوبى، تاريخ مصر: فى عهد الخديو إسماعيل باشا (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٦)، ج١، ص٨٢-١٢٥. وانظر أيضاً: بيير كرابيس، إسماعيل: المفترى عليه، ترجمة فؤاد صروف (القاهرة: دار النشر الحديث، ١٩٣٧) وفى هذا الكتاب، القيم، يفند المؤلف ببراعة ودقة الاتهامات الموجهة إلى أخلاق إسماعيل باشا، ويجد أن السمعة السيئة التى تم ترويجها من قبل بريطانيا كانت من لوازم ضرب الدولة المصرية بوجه عام، وتشويه صورة إسماعيل بوجه خاص.

المشروع التوسعى الاستعمارى الذى بدأه محمد على، فقد استعان بالجيش والأسطول التجارى فى خطة توسع شاملة فى الجنوب، فأرسل فى عام ١٨٦٨ حكمدار السودان إسماعيل باشا أيوب قائداً لجيش قام باحتلال أعالى النيل ودارفور، وكلّف فى عام ١٨٦٩ صمويل بيكر بتوسيع الإمبراطورية فى الجنوب والقضاء على تجارة الرقيق. وتولّى المهمة بعد ذلك إنجليزى آخر هو تشارلز جوردون، الذى تمكّن من إخماد التمرد فى دارفور، وإعادة الهدوء الى الحدود الإثيوبية بعد أن فشل فى غزوها، كما استطاع الى حد ما من تقليص حجم تجارة العبيد فى الجنوب.

ولم تكن إصلاحات إسماعيل وعمله المتواصل على تطوير المجتمع (وسيطرته على شروط تجديد إنتاجه بسيطرته على تسرب القيمة الزائـدة
المنتجة فى داخل المجتمع المصرى، وهو الأمر الذى يتضح من تحليل حركة الصادرات والواردات) من دون إهتمام بالدائنين الأوربيين، إنجلترا وفرنسا، إلا خطوة على طريق الإقصاء، إذ أصدر السلطان فى إستنابول قرار عزله فى عام

جدول يوضح حركة الواردات والصادرات المصرية فى الفترة من ١٨٦٦ حتى ١٨٧٥

السنة	الواردات	الصادرات
١٨٦٦	٤٦٦٢٢١٠	٩٧٢٣٥٦٤
١٨٦٧	٤٣٩٩٠٩٧	٨٦٢٣٩٧٤
١٨٦٨	٣٥٨٢٩٦٩	٨٠٩٤٩٧٤
١٨٦٩	٤٠٢١٦٠١	٩٠٨٩٨٦٦
١٨٧٠	٤٥١٢٩٦٩	٨٦٨٠٠٧٢
١٨٧١	٤٥١٢١٤٣	١٠١٩٢٠٢١
١٨٧٢	٥٥٠٥٩٩٥	١٣٣١٧٨٢٥
١٨٧٣	٦١٢٧٥٦٤	١٤٢٠٨٨٨٢
١٨٧٤	٥٣٢٢٤٠٠	١٤٨٠١٤٤٨
١٨٧٥	٥٦٩٤٨٢٠	١٢٧٣٠١٩٥

المصدر: إلياس الأيوبى، تاريخ مصر: فى عهد الخديو إسماعيل باشا (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٦)

١٨٧٩، ولما علم جوردون أن إسماعيل تم عزله قام على الفور بتقديم استقالته[٢٩] الأمر الذى بدا إعلاناً لتراجع الدور المصرى العسكرى فى السودان، وربما انتهائه؛ إذ نهضـــت الحركة المهـدية[٣٠] معلنة عن نفسها كحركة دينية ثورية هدفها إعادة

---

(٢٩) يُرجع البعض أسباب الإستقالة إلى أمر آخر غير سبب التضامن مع إسماعيل باشا: "...أما الأسباب التى بُنيت عليها إستقالة الكولونيل جوردون فلم أقف على شىء منها وغاية ما علمته من أخبار الصحف وقتئذ ان الخلاف الذى كان قائماً بين مصر والحبشة فى مسألة تحديد التخوم لم يعمل فيه الكولونيل جوردون بما كانت تجنح إليه الحكومة الخديوية من حسم الخلاف بالطرق الودية وملافاة الشحناء بالمخابرات السلمية بل كان يود غير ذلك وكانت حالة الحكومة الخديوية إذ ذاك فى إرتباكات داخلية لا يجهلها القارىء وهى التى بدت طلائعها قبل إستقالة المغفور له الخديو إسماعيل باشا ويقرب من العقل تصديق هذه الرواية". انظر: إبراهيم فوزى باشا، المصدر نفسه، ص٤٨.

(٣٠) على سبيل المثال انظر: هدى مكاوى، البناء الاجتماعى للمهدية فى السودان (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٦). مكى الطيب شبيكة، السودان والثورة المهدية (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧٨). وكذلك الكتاب الهام الذى وضعه محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية لحركة المهدية ١٨٨١-١٨٩٨ (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧). والذى يناقش من خلاله، فى ضوء كم هائل من الوثائق النادرة والمهمة، ليس فحسب الإتجاهات المعارضة للمهدى وخليفته عبد الله التعايشى؛ وإنما يناقش أيضاً الصراع الداخلى فى الحركة ذاتها بين قادة الرايات الثلاث (التى كان يتكون منها جيش المهدى) والذى أدى فيه التعايشى دور البطولة. وفى سبيل تكوين تصور ورؤية أكثر إتساعاً بشأن الكيفية التى قام فكر النهضة من خلالها بلعب دور الراية الأيديولوجية، وصياغة تركيبتها الداخلية كأيديولوجية وطنية على صعيد العالم العربى؛ وبصفة خاصة فى مصر(الثورة العرابية) وإمتداد تأثيرات هذا الفكر بموازة التأثيرات الأوروبية إلى إيران (ثورة المشروطة ١٩٠٥-١٩١١) ثم المهدى فى السودان، ثم لاحقاً إبن باديس فى الجزائر...، وكل ذلك فى مجرى الصراع ضد الهيمنة الإقطاعية العثمانية والكولونيالية البريطانية والفرنسية، انظر: فالح عبد الجبار،بنية الوعى الدينى والتطور الرأسمالى، دراسات أولية (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، ١٩٩٠). ويلخص د.سمير أمين طبيعة الثورة المهدية بقوله:"... لقد كانت الثورة المهدية ثورة الشعب المسحوق: شعب الجماعات القروية، شعب الفلاحين- الرقيق فى الإقطاعات وشعب الحرفيين، رقيق وشحاذى القرى. وتمكنت الثورة المنتصرة من طرد الجيش المصرى ومعه البكوات والشيوخ.". سمير أمين، التطور اللامتكافىء، ترجمة برهان غليون(بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١) ص٢٤٩. وبصدد تركيب جيش المهدى، فقد كتب محمد صبرى:"جنّدَ المهدى أتباعه وأعوانه من أشد عناصر السودان تأخراً وأكثرها تعلقاً بالبدع والخرافات والعقائد الساذجة: البقارة والدراويش". محمد صبرى، تاريخ مصر من محمـد على إلى العصر الحديث (القاهرة: مكتبة مدبولى، =

صبوغ الوعى الدينى وتصحيح الأوضاع بالتصدى للفساد الفقهى الذى جاء به الغزو العثمانى، ومن ثم التصدى، كذلك، للوجود الأجنبى وبصفة خاصة فى الشمال.

وبتولى توفيق باشا الحكم (١٨٧٩-١٨٩٢) بعد إقالة إسماعيل، زادت حرية التجارة، إذ تم إلغاء العديد من الضرائب والرسوم، كما تم فى عام ١٨٩٠ توقيع اتفاقية للتجارة الحرة. ولكن، هذه الحرية لم تكن لصالح مصر ولم يستفد منها المجتمع، إذ حينما تولى توفيق باشا كانت مصر تحت المراقبة المالية، وخزائنها خاوية، والنفوذ الأوروبى يزداد يوماً بعد أخر، والأجـــانب يتميزون عن المصريين فى كل شيء

= ١٩٩٦)، ص٨٨. ويتعين، فى تصورى، قراءة هـــذه العبارات فى ضوء ما ذكره حيدر إبراهيم على، الذى حلل ببراعـة، وإن كان بإختصار، الشخصية الســودانية، من الجانب النفسى، بقوله:"خلفية الإنسـان الســودانى المعاصر لا تخرج عن قروى أو بدوى يعتمد على الأمطار ســواء فى فيضان النيــل أو فى البادية، وهى دائماً فى يد القـــدر ويتهـــدده سخاؤها الزائد أو شحـــها الجاف، لذلك فهو إنسان قدرى وخائف على الدوام وقلق على عيشه الذى يسميه الرزق وليس الإنتاج، بكل ما تحمله كلمة رزق من ايحاءات الصدفة والعشوائية. ومن هنا زاد إحتمال أن يكون متديناً وراضياً لأنه (لو جرى جرى الوحوش غير رزقه لا يحوش) ولأن (ربنا ما شق حنكاً ضيعه) ...كانت حياة السودانيين متقشفة مادياً وحزينة بل مكتئبة نفسياً ومحدودة روحياً...". انظر: حيدر إبراهيم على، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية للإنقاذ فى السودان نموذجاً (القاهرة: مركز الدراسات السودانية،١٩٩٩)، ص١١٧. وفى الوقت الراهن لم تزل الذهنية السودانية، من الأنصار، تؤمن بالمهدى وتؤمن بدوره حتى بعد وفاته:"... وما زالت تتغلغل تلك الأفكار فى أذهان كثير من الأنصار فى الوقت الحالى، فكما يحدث فى الطرق الصوفية عموماً يحدث فى المهدية فى السودان، إذ لا يقتصر دور الإمام مؤسس الطريقة فى حياته فقط، بل يمتد دوره حتى بعد مماته، حيث تعتبر منشورات المهدى راسخة فى أذهان ووجدان الأنصار، وعلى خليفته الالتزام بتطبيق ما ورد فى تلك المنشورات من التعليمات والأسس التى وضعها الإمام مؤسس الطريقة، من هنا تعد مبايعة الأنصار لمن يخلف الإمام هى مبايعة لمؤسس الطريقة نفسه، وأن معاداته تعد نقداً لعهده مع الإمام المهدى نفسه، ونجد ذلك فى هتافات الأنصار فى الوقت الحالى للإمام المهدى مؤسس الطريقة، ونجد ذلك أيضاً عند الإحتفال بذكراه، وزيارة قبته، ومطالبتهم الإمام بالتوسل لهم عند الله ليصلح شئونهم، وبخاصة فئة الأميين ممن يؤمنون بكرامات الإمام المهدى المنتظر". انظر: مكاوى، المصدر نفسه، ص٢٣١.

وبصفة خاصة فى الجيش. الأمر الذى تسبب فى ثورة عرابى، التى اتخذتها بريطانيا ذريعة لاحتلال مصر. ومع الاحتلال البريطانى تم ربط مصر، سياسياً واقتصادياً، بالاقتصاد البريطانى الاستعمارى... الصناعى.

وصارت زراعة الأرض[٣١] مرتبطة بما تحتاجه الأسواق البريطانية، ومن ثم السوق الدولية، وبصفة خاصة ما تحتاجه من محصول القطن[٣٢] وهو الأمر الذى تأكد حينما تولى الخديو عباس حلمى الثانى (١٨٩٢-١٩١٤) فقد تم توسيع الإهتمام بالزراعة فزادت مساحة الأطيان الزراعية من ٥ ملايين فدان إلى ٧ ملايين، وكانت الأراضى التى تزرع قطناً نحو ٩٠٠ ألف فدان فصارت مليون ونصف المليون فدان، وكانت غلة القطن سنة ١٨٩١ نحو ٤ مليون و٦٠٠ ألف قنطار فصارت ٧ ملايين قنطار. كما تم إنشاء مدرسة الزراعة، وإنشاء المعارض الزراعية وتكونت الشركات الزراعية والبنك الزراعى والنقابات الزراعية. وكانت قناطر أسيوط وخزان أسوان من أهم مشروعات الرى فى تلك الفترة[٣٣] بيد أن كل تلك

---

(٣١) الجدير بالذكر ان المواقف والسياسات البريطانية تجاه الأرض كانت تختلف من منطقة إلى أخرى، بل وتختلف من مستعمرة إلى أخرى فى نفس الوقت. ومع ذلك، فيمكن القول بصفة عامة، أنه بينما ظل الأفريقيون يتحكمون فى أراضيهم من الناحية العملية فى أفريقيا الغربية البريطانية، حُرم معظمهم من أراضيهم فى أفريقيا الشرقية والوسطى البريطانيتين. للمزيد من التفاصيل: م. كانيكى، الاقتصاد الاستعمارى: المناطق التى كانت خاضعة للنفوذ البريطانى، فى: تاريخ أفريقيا العام: المجلد الخامس: أفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، إشراف ب. أ . أغوث، سلسلة تاريخ أفريقيا العام (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، "د.ت") ص٣٩٣.

(٣٢) يذكر شارل عيسوى: "وبعد اعادة فتح السودان مباشرة، شرعت السلطات البريطانية فى زراعة القطن طويل التيلة من أجل توفير منتج للتصدير ومصدر للدخل الحكومى. وأثبتت التجربة التى أجريت،... والتى استخدم فيها الرى بالضخ، ملاءمة المحصول. ومع استكمال العمل فى سند سنار فى عام ١٩٢٥، افتتح مشروع الجزيرة، القائم على زراعة القطن. وأصبح القطن على الفور هو المحصول النقدى وسلعة التصدير =

الطفرات كانت فى إطار من هيمنة الأجانب على مساحات كبيرة جداً من الأرض؛ فإذا كانت ملكيات المصريين للأرض تقسم عادة بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة فإن ملكية الأجانب كانت كبيرة دائمة، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، ففى سنة ١٩١٩ بلغت نسبة الملكيات الكبيرة للأجانب ٩٢,٩% من مجموع الملكيات الأجنبية، ٩٣,٠% فى عام ١٩٢٩، ٩١,٢% فى عام ١٩٣١ ثم وصلت إلى ٩٠,٩% فى عام ١٩٤٩، مع الأخذ فى الإعتبار أن حجم ملكية الأجانب كان يتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بالوضع السياسى فى البلاد، ففى أعقاب عقد معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية فى ١٩٣٧ بمعاهدة مونتريه، انخفضت نسبة ملكياتهم انخفاضاً كبيراً إلى حوالى ٧٠,٠٠٠ فدان وإلى ١٠,٠٠٠ فى عامى ١٩٤٨/١٩٤٩ كما أن قانون الشركات الذى صدر فى عام ١٩٤٧ حد من نشاط الأجانب فى إمتلاك الأراض(٣٤).

الأساسية فى السودان...". شارل عيسوى، التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة سعد رحمى(بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٥) ص٢٢٧-٢٢٨.

(٣٣) للمزيد من التفاصيل، انظر: جرجى زيدان، تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامى إلى الأن (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٩)،ج٢، ص ٣٣٢.

(٣٤) انظر: عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥) ص٤٣. وبالمناسبة؛ فإن أستاذى الدكتور محمد دويدار يتحفظ على استخدام تعبير "الإقطاع" حين الحديث عن النظام الاجتماعى الذى كان سائداً فى الريف المصرى فى القرن التاسع عشر. حيث يرفض أستاذى أن يطلق على النظام الاجتماعى فى تلك الفترة اسم الإقطاع، ويكتفى بالإشارة إلى لزوم تكييف طريقة الإنتاج التى سادت الريف المصرى فى خمسينات القرن العشرين من خلال دراسة طريقة الإنتاج الرأسمالية! انظر: أستاذى الدكتور محمد حامد دويدار، الاقتصاد المصرى: بين التخلف والتطوير (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨) ولقد سبق وأن ناقشنا هذا التحفظ بالتفصيل، فى مبادىء الاقتصاد السياسى، وانتهينا إلى التحفظ عليه، أيضاً، تأسيساً على أن فرز العناصر الثلاثة المكونة للرأسمالية فى الزراعة، وفقاً لاتجاه صالح محمد صالح، الذى نؤيده، وهى (الإنتاج السلعى، والعمل المأجور، والتكنيك الحديث) لا يؤدى بنا إلا إلى التسليم بهيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية فى الفترة محل البحث. ويعد=

سوف تشهد الفترة التالية لقيام ثورة يوليو فى عام ١٩٥٢، ليس الحد فقط من نشاط الأجانب وإنما خروجهم من البلاد، ويمكن أن نرى الفترة التالية على مرحلتين: الأولى: من ١٩٥٢-١٩٥٦، وكانت أغلبية المشروعات رأسمالية فردية، وبصفة خاصة فى مجال الصناعة، وفى ظل تشجيع مبادرة الرأسمال الفردى، المصرى والأجنبى، من قبل الحكومة، عزفت الأخيرة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية، ولم تمارس سوى دور رقابى على الاقتصاد القومى فى مجموعه. أما المرحلة الثانية، من بعد عام ١٩٥٦: فقد قامت الثورة بحركة تأميم شاملة للأراضى والمصانع والمنشآت والوكالات التجارية، فى سبيل إعادة هيكلة الاقتصاد القومى على نحو صناعى؛ من أجل بناء اقتصاد مستقل، وإنما (أيضاً) فى إطار السوق الرأسمالية العالمية.

وأتصور أن هذه المحاولة، أى محاولة إعادة هيكلة الاقتصاد القومى المستقل والمعتمد على الذات، وإن كانت فى إطار النظام الرأسمالى الذى تغلغل فى المجتمع المصرى، كان يوجد لها تمهيد ابتداء من العشرينات بدءً بقيام بنك مصر(٣٥)، مع نهضة فى الروح الوطنية، بإنشاء مجموعة من الشركات المصرية، تساهم فيها رساميل مصرية، منها: شركة مطبعة مصر١٩٢٢، وشركة مصر لحليج الأقطان ١٩٢٤، وشركة مصر لحليج الأقطان ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى ١٩٢٧، وشركة مصر

= كتاب صالح الذى يرد من خلاله على أطروحة إبراهيم عامر فى الخمسينات، من أهم المؤلفات التى ناقشت طبيعة نمط الإنتاج فى الريف المصرى وبصفة خاص مناقشة المبالغة فى تقدير مدى نمو الرأسمالية فى الزراعة المصرية فى الفترة محل البحث، انظر: صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر: من عهد محمد على إلى عهد عبد الناصر** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)

(٣٥) راشد البراوى، **حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)، ص٥٦.

للكتان ١٩٢٧، وشركة مصر لتصدير الأقطان ١٩٣٠، وشركة مصر للطيران ١٩٣٢، وشركة مصر للتأمين ١٩٣٤، وشركة مصر للسياحة ١٩٣٤، وشركة مصر للملاحة البحرية ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ١٩٣٧، وشركة مصر لصناعة الأسمنت ١٩٣٨، وشركة مصر للحرير الصناعى ١٩٤٧.

ولم يقتصر الأمر على بنك مصر، إذ حتى هذه الفترة لم يزل الأجانب، ولم يزل الرأسمال الأجنبى مهيمنا على العملية الإنتاجية فى مصر، وبصفة خاصة على ما يتعلق بهذه العملية من نشاط اقتصادى فى مجال الزراعة، وإنما تعدى ذلك إلى المطالبات المستمرة، من قبل مجلس النواب، بشراء الأراضى التى يمتلكها الأجانب وتوزيعها على صغار الفلاحين بأسعار تقسط على آجال طويلة وبفائدة مخفضة[٣٦]. وفى مارس ١٩٤٨ أثير نفس الموضوع فى مجلس النواب، حيث كانت المطالبة باستيلاء الحكومة على الأراضى بتحريم تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر، ويضاف إلى ذلك مشروع القانون الذى تقدم به عضو مجلس الشيوخ عبد الرحمن الرافعى فى شهر ديسمبر ١٩٤٨وطالب فيه بجعل ملكية الأراضى للمصريين دون الأجانب.

٩- من الخمسينات حتى أوائل السبعينات

يمكننا تحديد الخطوط العريضة التى تحدد إتجاه الاقتصاد، بل والمجتمع، وخصائصها الجوهرية خلال الفترة من الخمسينات إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين وفقاً لما يلى:

- تم تحويل وسائل الإنتاج من ملكية فردية إلى ملكية الدولة عن طريق التمصير، وسلسلة التأميمات.
- سيطرة الدولة على الصناعة والخدمات. فعلى الرغم من الحروب التى دخلتها

---

(٣٦) فرغلى تُسن هريدى، الرأسمالية الأجنبية ١٩٣٧-١٩٥٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٣)، ج٢، ص٤٧-٥٧.

مصر، فى هذه الفترة، وتوتر العلاقات مع الإمبريالية العالمية[٣٧]، ممثلة فى إنجلترا وفرنسا، ووضع العراقيل[٣٨] أمام الاقتصاد، فقد تم التوسع فى البناء الصناعى، من خلال حركة تصنيع شاملة، وتمكنت المصانع المصرية من أن تُنتج، ولأول مرة: السيارات، وعربات السكك الحديد، واسطوانات الغاز، ومواقد وأفران وسخانات البوتاجاز، ومحركات الديزل، وماكينات الخياطة، والدراجات، والأسمنت الأبيض، والدفايات، والتليفزيونات، والراديوهات، واطارات السيارات، والأدوات واللوازم المنزلية. مع الأخذ فى الاعتبار أن الاقتصاد تمكن من تحقيق فائض، ومن ثم تصدير السلع والمنتجات الأتية: غزل القطن، والأقمشة القطنية، والأقمشة الصوفية، والبصل المجفف، والثوم المجفف، والخضروات المجففة، والجمبرى المجمد، والسردين المعلب، والنبيذ، والسكر، والنفط، والأثاثات الخشبية، والأحذية، والأسمنت، والاطارات، وخام المنجنيز.

---

(٣٧) "... إن الصعوبات التى واجهها الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة لم تكن ناشئة عن انخفاض شديد فى كفاءة الأداء الوطنى، ولكن كانت إلى حد كبير صعوبات مفروضة من القوى الخارجية، تساند العدوان والاحتلال العسكرى...". عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩ (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٢)، ج١، ص٤٠.

(٣٨) "... وفى عام ١٩٥٤ تعاقدت الحكومة مع شركة ديماج الألمانية، من أجل صناعة الحديد، وبدأت فى العمل، فشحنت إلى مصر كميات ضخمة من الماكينات والأجهزة والآلات اللازمة للمشروع، وبدأ مهندوسها بالتعاون مع المهندسين المصريين ينهضون بالعبء الكبير، أما جميع الأعمال الهندسية المدنية، فقد تولاها المصريون... وبذلت دول استعمارية مساعى لتصرف شركة ديماج الألمانية عن توريد الأجهزة والآلات اللازمة لمصنع الحديد والصلب فى مصر، ولكن الشركة تمسكت بشرفها ومضت فى عملها بهمة ونشاط...". عبد الرحمن الرافعى، ثورة٢٣يولية سنة ١٩٥٢: تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩)، ص٣٩٧.

- كان من أبرز الملامح فى خريطة توزيع الملكية الزراعية[٣٩] عشية ٢٣ يوليو١٩٥٢ ، التركيز الشديد فى ملكية الأرض الزراعية، والتزايد المستمر والسريع فى عدد صغار الملاك الزراعيين بالنسبة لرقعة الأرض الزراعية. فحوالى ٠,٤% من ملاك الأراضى الزراعية يملكون ٣٤,٢% من المساحة المزروعة فى مقابل ٧٢% منهم يملكون ١٣,١% من هذه الأراضى ويوجد من جهة ثانية حوالى ١١ مليون مواطن معدم فى الريف. وقد كان الفشل حليف جميع المحاولات المتعددة من قبل القوى الاجتماعية لإحداث التعديل فى خريطة توزيع الملكية فى الريف المصرى قبل ١٩٥٢ ، فقد أعلنت البورجوازية الحاكمة مراراً رفضها التام لأى تقيد للملكية الزراعية. وهو الإجراء الذى اتخذته حكومة الثورة، وقامت بإعادة توزيع نحو مليون فدان لصالح صغار الفلاحين مما أدى إلى توسيع قاعـــدة الملكية الصغيرة، فى مرحلة أولى، ثم تفتيتها، فى مرحلة ثانية، ثم تركيزها فى مرحلة ثالثة، حينما ابتلعت الملكيات الكبيرة الملكيات القزمية[٤٠].

- ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى من ١٣٧,٩ مليون جنيه (١٩٥٢) إلى ٥٤٥,٨ مليون جنيه (١٩٧٥)

---

(٣٩) للمزيد من التفاصيل، انظر: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ملامح طبقية جديدة: الانفتاح الاقتصادى، فى: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى١٩٥٢-١٩٨٠(القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،١٩٨٥)، ص٢٤١-٢٥٧. وعلى وجه الإجمال يمكن أن نميز بين بنيتين اجتماعيتين، الأولى فى الريف، الثانية فى الحضر، أما الأولى فهى تشمل كل من: أغنياء الفلاحين، ومتوسطى الفلاحين، والشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين، وصغار الحائزين، والعمال الأجراء، وفقراء الفلاحين. أما الثانية فتشمل كل من: الرأسمالية المحلية فى القطاع الخاص، والبيروقراطية، والمواقع الوسطى، والعمال الأجراء، وفقراء الحضر. انظر: عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر: اتجاهات التغير والتفاعلات ١٩٧٥-٢٠٢٠ (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات،٢٠٠٢)،ص٥٩-٧٢.

(٤٠) انظر: محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢-١٩٧٠(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص٢٣٩-٢٤٩.

- زيادة الوزن النسبى للصناعة من ١٥% (١٩٥٢) إلى ٢٢% (١٩٧٠) من الهيكل الاقتصادى.
- ارتفاع نصيب الصناعات الاستهلاكية من إجمالى ناتج القطاع الصناعى الفردى إلى ٨٦,١% عام ١٩٧٢.
- ارتفاع الناتج المحلى لقطاع الصناعة التحويلية من ٢١٣,٣ مليون جنيه (١٩٥٤) إلى ٤٣٩,٢ مليون جنيه (١٩٧٥) وبصفة خاصة فى مجال صناعات التبغ، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والورق، والمنتجات المعدنية، والماكينات، ووسائل النقل.
- زيادة الصادرات من السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع.
- اتجاه قيمة صادرات القطن نحو الانخفاض من ٨٢% (١٩٥٩) إلى ٧٥,١% (١٩٧٠)
- زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل النقدية، مثل الفاكهة والخضروات، للتصدير. وهى العملية التى احتكرها أغنياء الفلاحين، إذ تحتاج هذه المزروعات إلى تكاليف مرتفعة وحيازات أكبر.
- انخفاض نسبة العاملين بالزراعة، على الرغم من الاصلاح الزراعى، من٥٨,٤% (١٩٤٧) إلى ٤٦,٦(١٩٧٤)
- انخفاض القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعى من ٤٣,٨% (١٩٤٧) إلى ٩,٢% (١٩٦٦)
- ارتفاع القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعى من ٢٠,٨% (١٩٤٧) إلى ٥٠,٤ (١٩٦٦)
- اتجاه قوة العمل نحو قطاع الخدمات من ٣٢,٣% (١٩٥٩) إلى ٣٦,٨ (١٩٧٤)

١٠- السبعينات وما بعدها

ومع بدايات فترة السبعينات وازدياد العجز فى الميزان التجارى من ٧٨,٦ مليون جنيه (١٩٥٢) إلى ٨٧٥,٢ مليون جنيه (١٩٧٧)، يأخذ الاقتصاد اتجاها مختلفاً نسبياً، نحو الانفتاح[٤١]، فلقد شهدت حقبة السبعينات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، والتى بدت بمثابة إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو جديد، وأهم ما ميّز هذه الحقبة أمرين:

الأول: هو ذلك التسرب السافر للقيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة فى مصر، من خلال التكون الواضح للرأسمالية الطفيلية، كطبقة ناشطة فى حقل الاستهلاك، والاستيراد، دونما أى إنشغال بحقل الإنتاج. ووفقاً لتصورنا عن ظاهرة تجديد إنتاج التخلف يمكننا القول أن هذه الفترة شهدت النموذج الواضح بل الفاضح لظاهرة تسرب القيمة الزائدة إلى خارج الاقتصاد القومى من أجل شراء السلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة فى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى. أما الأمر الثانى الذى تميزت به حقبة السبعينات، فهو: مساندة النظام

---

(٤١) "الصورة المألوفة والمعروفة للاستثمارات الأجنبية هى صورة تصدير الرأسمال من بلد رأسمالى متقدم إلى بلد متخلف، حيث يستثمر فى مشروعات إستخراج أو إنتاج لخامات معدنية أو زراعية، توضع فى خدمتها بعض المرافق الأخرى الضرورية لإستخراجها أو إنتاجها كالبنوك والطرق والمواصلات على أن يتم تصدير الخامات إلى البلد الرأسمالى المتقدم حيث يعاد تشكيلها بالصناعة إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات، وعندئذ يترك للبلد المتخلف أن يشترى من الخارج بدخله الضئيل الناتج من بيع خاماته قليلاً من المنتجات الصناعية المستوردة. إن التصنيع يتم عندئذ بشكل ناقص، فالرأسمالية العالمية إنما تريد فى الواقع أن تتخلى لأسباب اقتصادية عن بعض الصناعات الثانوية غير الديناميكية، إما لأنه بسيطة تكنولوجياً، وإما لأنها تحتاج إلى أيد عاملة وفيرة، وإما لأنها صناعات تلوث البيئة، فقد ثبت مثلاً أن تكلفة القضاء على التلوث أعلى من تكلفة استيراد منتجات تلك الصناعات الملوثة للبيئة، من هنا تقبل الرأسمالية العالمية أن تنقل إلى البلدان النامية صناعات مثل السيارات وبعض الصناعات البتروكيمائية، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية". انظر: فؤاد مرسى، **هذا الانفتاح الاقتصادى** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)، ص٨٨.

السياسى لهذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية، الأمر الذى أدى إلى إنتشار التوكيلات التجارية الأجنبية التى ساعدت التشريعات على ظهورها وإنتشارها. هنا نجد ظاهرة ممارسة كبار العاملين، وكبار رجال الدولة لـ"بيزنس" ضخم من خلال هذه التوكيلات إما باسمائهم أو بأسماء أبنائهم وزوجاتهم، وهو الأمر الذى أدى إلى نتائج كارثية على البنية الاجتماعية، فلقد سادت ثقافة الكسب السريع، غير المشروع، والإثراء الفاحش، وبالتبع سيادة أنماط الاستهلاك البذخى، فى الوقت نفسه تدهورت مستويات المعيشة، وازداد الاستقطاب الاجتماعى، وتدهورت بالتالى القوة الشرائية للأجور، مما قاد إلى احباط اجتماعى، وبصفة خاصة بين صفوف الشباب؛ فصار الشباب بين أمرين: إما أن يسلك سلوكاً انسحابياً تجاه المجتمع، والمخدرات بأنواعها كانت تتمتع بالوفرة النسبية، أو يندمج فى جماعات التمرد والعنف، بحثاً عن الخلاص من سراب البحث فى معنى الحياة والهدف منها!

ومع الثمانينات لن يتغير الأمر كثيراً. ويتعين أن ننتظر على الأقل نحو العشرين عاماً كى يمكننا أن نرى التبلور شبه الكامل لعلاقات الصراع والتواطؤ على صعيد السلطة/ الرأسمال. وهى الظاهرة التى تميزت بها حقبة الرئيس السابق حسنى مبارك. إذ فى نفس الوقت الذى شهد التواطؤ السافر بين السلطة والرأسمال، كان هناك صراع مواز بين نفس الخصوم.

١١- والأن

يمكن النظر إلى المجتمع المصرى، على صعيد العملية الإنتاجية، كفلاحين، وعمال، وموظفين، وجنرالات، ورأسماليين، وفى داخل كل طبقة من هذه الطبقات نستطيع أن نميز بين شرائح وفئات مختلفة؛ فطبقة الفلاحين توجد بداخلها شرائح تمثل كبار ملاك الأراضى، والطبقة الريعية، الذى عملت على تفتيتها ثورة يوليو فى العام ١٩٥٢، وشرائح أخرى تتمثل فى صغار الملاك، والمزارعين الأجراء، دون إغفال المعدمين. وبداخل طبقة العمال نجد عمال النفط كفئات ذات إمتياز

نسبي، إلى جوار عمال المصانع وعمال اليومية المسحوقين، وبداخل الطبقة الرأسمالية نميز أيضاً بين الرأسمالية الصناعية والرأسمالية التجارية والرأسمالية المالية، وبداخل الموظفين نجد كبار رجال الحكومة كما نجد الموظفين تحت خط الفقر. أما الجنرالات والجيش فيمكن ملاحظة أن القوات المسلحة المصرية لا تعد قوات حِرَفيّة، بمعنى أن الأغلبية الساحقة، والتي تُمثل القاعدة، هى أغلبية مُجندة، أى تم إلحاقها إجبارياً بالخدمة العسكرية. وهو الأمر الذى يعنى من جهة ثانية: أن تلك القاعدة (المجندة إجبارياً) إنما تُمثِل فى واقعها الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب على إختلاف مهنهم وبيئاتهم، إذ هناك الحداد، والنجار، والمحامى، والطبيب، والمهندس، والشماس، وإمام الجامع،... إلخ. وهو الأمر الذى يؤدى من جهة ثالثة: إلى أهمية إعادة النظر إلى القوات المسلحة على أساس إنقسامها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول: قاعدة عريضة جداً تضم مختلف فئات الشعب، أما القسم الثانى: نُخبة من الجنرالات، تُمثل القمة، وترتبط مصالحها بالرأسمالية العالمية، بعد إنخراط تلك النُخبة من الجنرالات فى عالم الأعمال الدولى(البيزنس) ابتداءً من المشير أبو غزالة الذى أنشأ شركة لتوريد المعدات العسكرية للقوات المسلحة المصرية، وشركة أخرى لتوريد المعدات غير العسكرية. كما توجد شريحة وسطى بين القاعدة وبين القمة، وهى التى يتم الدفع بها نحو الحصول على مؤهلات علمية أعلى فى تخصصات مختلفة كى يتم إلحاقها بمختلف مؤسسات ومرافق وهيئات ومصالح الدولة، بما يضمن ولاء تلك الشريحة، من جهة، وإحكام سيطرة الدولة من جهة ثانية، بوضع مسامير القوات المسلحة فى جميع قطاعات الدولة.

١٢- المتأسلمون

ومع وصول تيار الإسلام السياسى إلى الحكم، دون أى برنامج اقتصادى محدد واضح، بل ودون أى برنامج فى أى مجال، ولا هم سوى الإنفراد بالسلطة وإقصاء الآخر، شرع الاقتصاد المصرى فى الاتجاه نحو الرأسمالية التجارية، ونزيد الأمر

وضوحاً فى هذا الشأن، لأهميته؛ فحينما أعلن الإخوان المسلمون، عقب اغتصابهم السلطة، أن لديهم القدرة على حل مشكلات الشعب والوطن المزمنة؛ كأزمة الأمن، والطاقة، والخبز، والمرور، والنظافة، فى مائة يوم؛ لم أجد حينها ضرورة كى أحلل أو حتى أُخمن مدى صدق هذا الإعلان ومدى كذبه؛ فلم أجد من الصحيح أن أنشغل بتدبر ما يقوله الإخوان بشأن المائة يوم، وهل هم كاذبون ويخادعون الله ورسوله والشعب، بل ويخدعون الشياطين أنفسهم؟ أم صادقون حقاً؛ ولديهم فعلاً المشروع، والمقدرة على تنفيذ ما أعلنوا عنه بشأن الأزمات الخمس؟ وإفترضت أن الأهم من تكذيب وتصديق هؤلاء، قبل المائة يوم وأثنائها وبعدها، هو النظر فى الأساس الاقتصادى الذى، بقصد أو بدون، شيّد عليه الإخوان وعودهم؛ فلم أزل من هؤلاء المؤمنين بأن أفكار الطبقة المسيطرة هى الأفكار المسيطرة؛ وأن وعى الإنسان لا يُحدد الواقع الذى يعيشه، وإنما الواقع الذى يعيشه الإنسان هو الذى يُحدد وعيه. وإبتداءً من هنا ذهبت متسائلاً عن الأساس الاقتصادى/المادى، الذى يؤسس الإخوان المسلمون عليه وعودهم؟ وحين يُطرح تساؤل ما، فإننى لا أنشغل بالإجابة علي السؤال بقدر ما أنشغل بالطريق الذى يسلكه الذهن فى سبيله إلى إنتاج الإجابة على السؤال. فالمهم، فى مذهبى، ليس الإجابة على السؤال؛ وإنما المهم هو كيف أنتج الذهن تلك الإجابة، ومن هنا إفترضت أن تكوين الوعى بشأن الأساس الاقتصادى الذى شيد عليه الإخوان المسلمون وعودهم بشأن المائة يوم إنما يُمكن تحقيقه إبتداءً من الوعى، وإنما الناقد، بالواقع المعيش؛ فلقد أجريت الإنتخابات الرئاسية (النزيهة!) ولنفترض أن جاء بموجبها، مثلاً، الملاك ميخائيل رئيساً للجمهورية! كما أسفرت الإنتخابات (النزيهة كذلك!) عن برلمان حقيقى يعكس إرادة الشعب، ويمثل إتجاهاته السائدة، أياً ما كانت، السؤال الآن، وهو مهم أكثر من إجابته: ما هو النظام الإقتصادى الذى سوف يُطبقه الملاك ميخائيل؟ وليس بإرادته، وإنما رضوخاً، دون مبرر، لقانون

حركة مهيمن، ونظام حاكم لجميع أجزاء العالم المتقدم منها والمتخلف، إنه النظام الرأسمالى. وفى ظل هذا النظام الرأسمالى الذى تشكل فى ركابه النظام السياسى السابق على حُكم الإخوان، كان القهر، والجشع، والجوع، والفقر، والمرض. فهل سيُطبق النظام الجديد، أى الجماعة، نظاماً مختلفاً؟ لا يُمكن أن يحدث ذلك إطلاقاً على يد الإخوان المسلمين؛ فقد تلقفوا، بشبق وجهل وطمع، التركة بكل أنظمتها وقوانين حركتها وطبقيتها؛ بل سيمعنون فى الرجوع إلى عهود أقدم أسوأ تتلائم مع طبيعة النظام الاقتصادى الذى سيُطبقه الإخوان، وهو الذى يقوم على الرأسمالية التجارية، أى مرحلة ما قبل الصناعة؛ الاستهلاك لا الإنتاج. التدمير وليس الخلق، فليس لدى الإخوان آى ميل نحو إعادة هيكلة الاقتصاد على نحو صناعى متطور، أو حتى زراعى، وإنما الأصل لدى الإخوان هو الوعى البدوى وصورة نبى المسلمين المتاجر فى الشتاء والصيف ما بين الشام واليمن. ومن هنا فإن الرأسمالية التجارية هى أنسب نظام اقتصادى لتنظيم الاخوان، لانها سنة النبى التى يتمسحون بها من جهة، وتتلائم مع نوع التفكير البليد الرجعى الذى تتبناه الجماعة من جهة أخرى؛ معنى ذلك أن الغرب الرأسمالى حينما يدخل مرحلة ما بعد الصناعة؛ يجرجرنا الإخوان نحو ما قبل الصناعة؛ وما قبل الصناعة انما يعنى محاكم التفتيش، وإدعاء إمتلاك الحقيقة، والإتهام بالهرطقة؛ وهذا بالضبط ما تأخذنا إليه الجماعة. ومن هنا أيضاً حاولت أن أفهم وعود الإخوان بوجه عام، وأن أفهم طبيعة وأسباب الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وأن أفهم رحلة الصين من أجل شراء السلع وليس إنتاجها، أو نقل تقنياتها، وأن أفهم إستحواذهم على السلطة، ومن ثم حاولت أن أفهم طريقة تعاملهم مع الملفات المذكورة، وان كل ملف من تلك الملفات (الخبز، الطاقة، الأمن، المرور، النظافة) بل وأى ملف آخر سوف يُفتح إبتداءً من رغبة الرأسمال التجارى؛ الذى تمتلكه طبقة نخبوية جديدة (مالك/الشاطر) فى طريقها نحو الهيمنة على الصعيد الاجتماعى هدفها التوسط فى

حركة البيع والشراء للسلع والخدمات دون خلقها. دون إنتاجها. ولعل المؤكد، فى تصورى، أن ثوار ٢٥ يناير قد فاتهم أن يوجهوا ضربتهم الغاضبة الكارهة والباغضة الرافضة للنظام الاقتصادى الذى إمتطاه النظام السابق حال حكمه لهم لأعوام ثقيلة بطيئة، إنه النظام الاقتصادى الذى يحيا على دماء الجماهير الغفيرة. انه النظام الاقتصادى الذى تلقفه الإخوان المسلمون كى يستأنفوا مسيرة القهر والإفقار للملايين من البشر على أرض مصر. إلا ان شعب مصر رفض، وبقوة، الرضوخ فكانت ثورته الثانية فى يونيو ٢٠١٣ التى أطاحت بحكم الإخوان المتأسلمين. والأن، تتأهب المؤسسة العسكرية لاسترداد السلطة التى تنازلت عنها، مؤقتاً، للإسلام السياسى؛ من خلال صناديق الانتخابات!

القسم الثانى
التبعية مقياس التخلف



١٣- الاقتصاد السياسي لتجديد إنتاج التخلف

الاقتصاد المصرى[٤٢]، فى مجمله، اقتصاد رأسمالى متخلف، تابع. متخلف عن الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، وتابع لها. وحينما ندرس الاقتصاد المصرى كاقتصاد متخلف تابع؛ فإنما ندرسه، إن أردنا دراسة متجاوزة، بإستخدام الأدوات الفكرية التى يمدنا بها الاقتصاد السياسى، كعِلم اجتماعى. الأمر الذى يوجِب علينا أن نحدد، لا نُعرّف، من البداية، ماذا نعنى بكلٍ مِن التخلف، والتبعية، والاقتصاد السياسى.

أما التخلف، ونقصد دوماً به ظاهرة تجديد إنتاج التخلف، فهو حالة التسرب فى القيمة الزائدة المنتجة، بفضل سواعد الشغيلة، فى داخل الاقتصاد المتخلف إلى خارجه صوب الأجزاء المتقدمة من أجل شراء السلع والخدمات التى تنتجها مصانع هذه الأجزاء المتقدمة وتتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعى فى الأجزاء المتخلفة. وطالما ظلت ظاهرة التسرب فى القيمة الزائدة مستمرة ظل المجتمع بأسره فى حالة تخلف مزمن. ولكى نوضح الفكرة نضرب مثلنا التقليدى، ونفترض أن المجتمع فى لحظة تاريخية معينة، وفى إطار ظروف اجتماعية محددة، يدخل العملية الإنتاجية على صعيد "الكُل" الاقتصادى بـ ٣٠ مليار وحدة من النقد (بالمعنى الواسع للنقـــود، بوصفها المظهر النقدى للقيمـــة) موزعة بين القطاعات الإنتاجيـة

---

(٤٢) إعتمدت فى سبيل تحليل هيكل وأداء الاقتصاد المصرى على التقارير الآتية، ما لم يشر إلى غير ذلك.
Report of the World Development (1993) (1998) (2010) (2011) (2012) (2013). CIA-The world fact book (2008) (2009) (2010) (2011) (2012) (2013). Human Development Report (2010) (2011) (2012). Report of the World Social Situation (2009) (2010) (2011) (2012) (2013). World Economic Outlook (2010) (2011) (2012) (2013). International Financial Statistics (March 2010) (May 2011) (May 2012) (March 2013) Education for All by 2015.Will we make it? (2008).Yearbook of Labour Statistics (2009) (2010) (2011) (2012).

الثلاثة التى يتكون منها الهيكل الاقتصادى (الزراعة، والصناعة، والخدمات) بواقع ١٠ مليارات وحدة لكل قطاع ويتم توزيع هذه المليارات العشرة على النحو التالى: ٥ مليارات وحدة لشراء أدوات العمل، كالماكينات والآلات والمعدات، و٣ مليارات وحدة لشراء مواد العمل مثل المواد الآولية والمواد الخام والمواد المساعدة، و٢ مليار وحدة لشراء قوة العمل (الحى، والمختزن، أى المختزن فى قوة العمل نفسها) وهكذا الأمر فى كُل قطاع من قطاعات الهيكل. وفى نهاية الفترة، ولتكن سنة، وبافتراض أن معدل إنتاج القيمة الزائدة المنتجة فى كل قطاع من القطاعات الثلاثة يساوى ١٠٠%، أى أن الرأسمال يدفع لقوة العمل٢ مليار وحدة ويتلقى مقابل هذه الـ٢ مليار وحدة عملاً يساوى ٤ مليارات وحدة؛ أى أن الرأسمال يستأثر بـ٢ مليار وحدة قيمة زائدة؛ فحينئذ سيكون لدينا ما يلى:

الزراعة: $٥^{\text{أدوات العمل}} + ٣^{\text{مواد العمل}} + ٢^{\text{قوة العمل (١ حى) + (١ مختزن)}} + ٢^{\text{قيمة زائدة}} = ١٢$ مليار

الصناعة: $٥^{\text{أ ع}} + ٣^{\text{م ع}} + ٢^{\text{ق ع (١ حى) + (١ مختزن)}} + ٢^{\text{ق ز}} = ١٢$ مليار

الخدمات: $٥^{\text{أ ع}} + ٣^{\text{م ع}} + ٢^{\text{ق ع (١ حى) + (١ مختزن)}} + ٢^{\text{ق ز}} = ١٢$ مليار

ووفقاً لمثلنا أعلاه فلقد زادت القيمة اجتماعياً، أى أن المجتمع بدأ بـ ٣٠ مليار وحدة، وفى نهاية الفترة الإنتاجية صار لديه ٣٦ مليار وحدة. أى أن المجتمع حقق ٦ مليارات وحدة كفائض، والذى ننشغل به ليس من أين أتت هذه القيمة التى زادت؛ لأن الاقتصاد السياسى قرر صراحةً وبوضوح أنها نِتاج العمل الإنسانى.

إنما الذى ننشغل به، كما أسلفنا، هو أين تذهب تلك الـ ٦ مليارات وحدة الزائدة؛ والتى أُنتِجَت فى داخل الاقتصاد القومى (الرأسمالى المتخلف بوجه خاص، ومصر بالأخص) فى فترة زمنية محددة؟ ونحن نعتبر أن عملية تسرب القيمة الزائدة (الـ ٦مليارات فى مثلنا) خارج الاقتصاد القومى من أجل شراء السلع والخدمات المنتجة فى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى العالمى هى بذاتها عملية تجديد إنتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى، أى أن المجتمع يجدد إنتاج تخلفه مع كل

عملية تسرب فى القيمة الزائدة دون أن يُعاد ضخ هذه القيمة فى مسام الاقتصاد القومى المنتِج لها. نؤكد هنا أننا نعالج تسرب القيمة الزائدة وليس تسرب الفائض(٤٣)

ابتداء من هذا التحديد لعملية تجديد إنتاج التخلف، نحدد التبعية بأنها مقياس لهذه العملية من تجديد إنتاج التخلف. فالتبعية تقيس مقدار التسرب فى هذه القيمة الزائدة المنتَجة بفضل سواعد الشغيلة فى الأجزاء المتخلفة، ومنها مصر.

يتبدى هنا الفارق الجوهرى بين فرضيتى وبين الفرضيات السابقة بصدد قياس التبعية، إذ أن جميع الفرضيات (فرجانى، صايغ، العيسوى، الإمام، نصار) على حد عِلمى، التى إنشغلت بقياس درجة التبعية إنما ابتدأت من تصورات حَدّية عن الاقتصاد وكيفية نموه وتطوره.

الانطلاق من تصورات حدية قاد هذه الفرضيات إلى نتيجة ضمنية رئيسية، لدى د. العيسوى تحديداً، ترى أن قياس التبعية بمثابة منهجية مقترحة لدراسة اقتصاد دولة ما بوجه عام جداً. ومن ثم تجهيل قضية التبعية أساساً.

أما العِلم الاجتماعى الذى نستخدم فى البحث أدواته الفكرية؛ وهو الاقتصاد

---

(٤٣) ثمة دراسة، مهمة، قام بها د. عبد الهادى النجار، بحث من خلالها ظاهرة تعبئة الفائض المنتج فى القرية، كما بحث ظاهرة فصل الريف عن المدينة، والتناقض بينهما، فى إنجلترا والولايات المتحدة ومصر، ولكن لا تتجاوز الدراسة حدود الإنتاج الزراعى، بل هى تجد الفائض الزراعى مرادفاً للفائض الاقتصادى. الأمر الذى يوحى، وهو غير صحيح، أن الفائض لا يولد إلا فى القطاع الزراعى، وإن صح ذلك تاريخياً بحكم الأهمية النسبية التى احتلتها الزراعة فى خطط الاستعمار، فالطرح فى حاجة إلى إعادة نظر؛ لأن المدينة وإن كانت تؤدى دور الموزع للفائض الذى تتحصل عليه من الريف، وتُعيد ضخه إلى الاقتصاد الأم (المتبوع)، فهى الآن تفعل الأمر نفسه، ولكن بطريقة أخطر، وهى تسريب، بلا وعى غالباً، القيمة الزائدة التى تُنتَج بسواعد الطبقات المطحونة داخلياً، وبصفة خاصة فى قطاع الزراعة والصناعة، إلى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى. انظر للمزيد من التفاصيل: عبد الهادى على النجار، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتعبئة الفائض الزراعى نحو المدينة، مجلة مصر المعاصرة؛ العدد٣٧٦ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، ١٩٧٩).

السياسى، فحينما نذكر الاقتصاد السياسى فإنما نعنى ذلك العِلم الاجتماعى المنشغل بنمط الإنتاج الرأسمالى المتمفصل حول قانون القيمة، أى أننا نرفض اعتبار الاقتصاد السياسى علماً لأنماط الإنتاج؛ ونؤكد على ضرورة الفصل المنهجى، ودون قطيعة معرفية، بين علم التاريخ وبين ما هو تاريخى فى علم الاقتصاد السياسى.

وأخيراً، فحينما نذكر إصطلاح القيمة الزائدة(٤٤) فإنما نعنى القيمة الزائدة الكُلية وهى: حاصل التناقض بين الارتفاع فى القيمة الزائدة الأولية بالنسبة لقيمة قوة العمل، وبين الانخفاض فى القيمة الزائدة الأولية بالنسبة للرأسمال الكُلى.

ابتداءً من هذه التحديدات، التى تُقدم لنا رحابة فى الوعى، لا التعريفات التى لا تُنتِج سوى الأفكار الجامدة والعازلة؛ نتقدم خطوة فكرية إلى الأمام، كى ننشغل بتقديم طريقة للإجابة، لا إجابة، على الأسئلة التى قد تثيرها الأفكار الآتية:

- مدى سيطرة المجتمع على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعى.

- مدى الاعتماد على السوق الرأسمالية العالمية فى عملية تجديد هذا الإنتاج الاجتماعى. وبصفة خاصة مدى الاعتماد على هذه السوق فى تلبية احتياجات المجتمع من الغذاء؛ بالأخص تلبية احتياج طبقة الشغيلة.

- مدى إمكانية التنمية المعتمدة على الذات، وما يُصاحب ذلك من سؤال عن التراكم الممكّن من هذه التنمية.

- حجم ومكونات الإنتاج الاجتماعى، وما يُصاحب ذلك من سؤال عن مدى الإتكال على الدخول الريعية.

- الأهم: أن نسأل عـــن قدر ومعدل النمو الاقتصـــادى؟ أم نسأل: هل قاد النمو

---

(٤٤) القيمة الزائدة الأولية، هى: الفارق(كمياً وكيفياً) بين ما يُدفع مقابل قوة العمل وبين ما يستأثر به الرأسمال. وهذا هو المفهوم الشائع فى كراسات التعميم. فى نقد هذا المفهوم، وفرضية استكمال البناء النظرى الخاص بريكاردو وماركس فى هذا الشأن، انظر: محمد عادل زكى، الاقتصاد السياسى للتخلف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٢)، ص ١٠٥-١١٠.

الكمى إلى نمو كيفى؟

- الوزن النسبى لكلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص فى مجمل النشاط الاقتصادى؛ ومن ثم التساؤل عن طبيعة ونوعية ودور القوى الاجتماعية المسيطرة على العملية الإنتاجية.

- مدى، وأسباب، وآثار تراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى(دولة مَن؟ وعن أى مصالح طبقية تُعبّر؟).

- الفصل التاريخى للريف عن المدينة. والتناقض الجدلى بينها. وهو ما يستصحب التساؤل عن رد فعل الريف، ربما العنيف، ضد المدينة بعد عقود من الاغتراب والتهميش والحرمان من الحد الأدنى للحياة الآدمية.

- تسرب القيمة الزائدة المحقق، والإحتمالى. المحقق يتبدى فى تسرب كلٍ من الأجر، الذى تحصل عليه قوة العمل(٤٥). والربح، الذى يستأثر به الرأسمال. والريع، الذى يتحصل عليه الملاك العقاريون. نحو الخارج من أجل شراء السلع والخدمات المنتجة فى الأجزاء المتقدمة والتى يحتاج إليها هؤلاء العمال والرأسماليون والريعيون، وفقاً لدورهم فى النشاط الاقتصادى، من جهة، وبصفتهم الاجتماعية، كبشر، من جهة أخرى. والتسرب الإحتمالى يتمثل فى الإنفاق الحكومى إذ ما إستوردت الحكومة، وهو الأغلب، لسلع وخدمات أجنبية.

- الأيديولوجية التى تتسربل بها السياسات الاقتصادية الآنية. مع الأخذ فى الإعتبار، وإنما بحرص، أن الأفكار المهيمنة، على الصعيد الاجتماعى، هى عادةً أفكار الطبقة المهيمنة.

ومن أجل تحقيق هدفنا بتقديم طريقة إجابة، لا إجابة كما ذكرنا، على الأسئلة

---

(٤٥) تجاوزاً نلحق الأجر بالقيمة الزائدة. وهو علمياً غير صحيح؛ إذ أن الأجور ليست من مكونات القيمة الزائدة. لأن العامل لا يشارك بنصيب فى هذه القيمة؛ إنما بعد ما ينتج معادل قيمة قوة عمله ينتج الربح والريع والفائدة كدخول للطبقات المختلفة فى المجتمع.

التى تثيرها تلك الأفكار، وهى بطبيعة حالها أفكار لا تدعى لنفسها النهائية، ولا تدعى إمتلاك ناصية الحقيقة الاجتماعية، فسوف ننشغل بتحليل هيكل وأداء الاقتصاد المصرى، إنما بالقدر الذى يحقق لنا هدفنا، وسنبدأ مما هو آنى وصولاً إلى ما هو هيكلى، وإذ نفعل ذلك ننشغل بتحليل الكُل الاقتصادى ونحن لدينا الوعى بأن ما هو آنى، أى الحاضر، بكل تفاصيله، قد تكوّن فى رحم ما هو تاريخى، ولا يمكن درسه أبداً بمعزل عن هذا الماضى، إذ لا يمكن فهم الاقتصاد، أى اقتصاد، فهماً صحيحاً ناقداً، بمثل تلك الطرق الميكانيكية، التى تستخدمها المؤسسة التعليمية الرسمية، والتى ترفض، بلا وعى غالباً، درس الحاضر فى ضوء الماضى لفائدة المستقبل! الأمر الذى يعنى ضرورة الوعى بالخطوط المنهجية الآتية:

- العملية الاجتماعية التى فى إطارها تبلورت ظاهرة التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى والاجتماعى، تحديداً منذ العدوانية المباشرة للرأسمال الدولى على المجتمع المصرى مع الحملة الفرنسية. العدوانية التى إستكملت خطها العام الإمبريالية البريطانية.

- محاولة محمد على، وإسماعيل باشا بعد ذلك، خلق اقتصاد مستقل معتمد على الذات، وإنما فى فلك النظام الرأسمالى، ثم ضرب المحاولتين، من قِبل القوى الرأسمالية العالمية المهيمنة آنذاك.

- اندماج الاقتصاد المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، كاقتصاد مستعمَر، ثم تابع. يختص بتزويد الأجزاء المتبوعة، تحديداً بريطانيا، بالمواد الأولية والمواد الخام، والقطن بصفة خاصة.

- تعميق التبعية مع المزيد من الإعتماد على السوق الرأسمالية العالمية، فى توسعها المستمر، وتوقف عملية تجديد الإنتاج الاجتماعى فى الاقتصاد المصرى على ما يحدث فى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى.

- تأكيد ظاهرة تجدد إنتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى من خلال جدلية تسرب القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة فى الاقتصاد المصرى إلى خارجه صوب الأجزاء المتقدمة، وعلى قمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الوريث التاريخى للهيمنة الاستعمارية الأوروبية، والتى تحتكر، غالباً، التحكم فى الشروط الموضوعية لتجديد الإنتاج الاجتماعى فى الأجزاء المتخلفة، ومنها مصر، وفى مقدمة ما تحتكره التقنية وما يتعلق بها من هيمنة فى حقل إنتاج المعدات المتطورة والألات عالية التقنية.

- إتجاه الاقتصاد المصرى، فى المدى الطويل، كى يصبح اقتصاداً ريعياً، متخلفاً، معتمداً على:

- ريع النفط (بلغت حصيلة الصادرات فى العام ٢٠١٢ نحو ٢٨٣٧٥,٩ مليون دولار، نصيب صادرات النفط منها نحو ١٣١٢٩,٠ مليون دولار، أى ٤٦,٣% من جملة الصادرات).

- عوائد قناة السويس (والتى تطورت من ٣,٣ بليون دولار فى العام ٢٠٠٥ إلى ٥,٢ بليون دولار فى العام ٢٠١٢).

- الضرائب بأنواعها (بلغت إيرادات الضرائب ٦١,٩٧% من إجمالى الإيرادات فى العام ٢٠١٢ بعد أن كانت ٢١,٦% فى العام ١٩٨٨).

- عوائد السياحة (بلغت قيمتها فى العام ٢٠١٢ نحو ٣٣٥٦١,٠ مليون جنيه، أى ٣,٩% من الناتج المحلى الإجمالى).

- تحويلات المصريين العاملين بالخارج (والتى تراجعت، بوجه عام، من ١٢٦٤٦,١ مليون جنيه فى العام ١٩٩١ إلى ١٢٥٩٢,٦ مليون جنيه فى العام ٢٠١٠، إلا إنها عاودت الإرتفاع مع العام ٢٠١٢ كى تحقق نحو ١٧٩٧٠,٩ مليون جنيه).

ابتداءً من تكوين الوعى بهذه الخطوط المنهجية، كان لنا التقدم نحو تحليل هيكل وأداء الاقتصاد المصرى، بصفة خاصة فى الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣. إنما

بغرض إستئناف سيرنا نحو تقديم طريقة إجابة، لا إجابة، على الأسئلة التى قد تثيرها مجموعة الأفكار الأولية التى ذكرناها عاليه، والتى يمكن، الأن، حصرها، عند مستوى معين من التجريد، فى أربعة أفكار مركزية:

- إشكاليات تجديد الإنتاج الاجتماعى.
- أطر هيمنة النظام الاقتصادى الرأسمالى، وتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.
- جدلية تجديد إنتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى.
- منهجية الوعى بتعميق تبعية الأجزاء المتخلفة للأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى.
- ومن أجل مناقشة هذه المحاور مناقشة ناقدة، فلننتقل لتحليل الاقتصاد المصرى.

١٤- التحليل الهيكلى للاقتصاد المصرى

أول ما يمكننا ملاحظته هو ان الناتج المحلى الإجمالى الذى يُنتجه المجتمع المصرى يقدّر بنحو ٢٢٩,٣ مليار دولار أمريكى، نصف هذا الرقم تقريباً يمثل قيمة الناتج فى قطاع الخدمات.

أما الناتج الإجمالى من السلع؛ فإنه، بوجه عام، لا يكفى المجتمع ومن ثم يضطر إلى الإستيراد من السوق الدولية، بمقدار ٦٩,٨٤ مليار دولار، أى نحو ٣٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى. هذا الاستيراد يقابله عجز مزمن فى قيمة ما يصدّره المجتمع؛ إذ لم تتعد قيمة هذه الصادرات ٢٨,٣٧ مليار دولار. أى نحو١٢,٣٧% من الناتج المحلى الإجمالى، وسوف تكون تلك الحقيقة مركزية، كما سنرى، فى مجرى التحليل والنتائج المستخلصة منه.

على العموم، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، بطريقة أطلس، وهى إلى "حد ما" دقيقة، ٢,٧٤٠ دولار أمريكى. بيد أن التطور الذى لحق بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٦,٨٢٠ جنيهاً فى العام ٢٠٠٣ إلى ١٩,٧٧٠

جنيهاً فى عام ٢٠١٢ يتعين أن يكون مفهوماً فى ضوء الوعى بالزيادات المستمرة فى أثمان السلع والخدمات. ومن ثم التدهور فى القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ومن أهم خصائص الميزان التجارى المصرى العجز المزمن، إذ الصادرات السلعية دوماً أقل من الواردات السلعية، فحتى أوائل التسعينات كان الوارد من السلع يمثل ضعف الصادر منها، واقتربت الواردات من السلع ثلاثة أمثال الصادرات السلعية فى أواخر التسعينات، وإن كانت الفجوة بينهما قد ضاقت فى ٢٠٠٣/٢٠٠٥، إذ أصبحت الواردات السلعية فى حدود ١٧٠% من الصادرات السلعية، إلا أنها عاودت الارتفاع لتحقق، مع أرقام ٢٠١٣، نسبة ٢٥٠%.

كما نجد أن ٢٥% من المصريين فقراء... جوعى. يعيشون على أقل من ٢ دولار فى اليوم؛ أى ١٤ جنيهاً تقريباً، أى بالكاد ما يكفى وجبة غذائية واحدة فى اليوم وفقاً لأثمان بعض السلع الرئيسية، كما تظهر فى السوق، على النحو التالى: الدقيق (الكيلو من ٣,٥٠ جنيه إلى ٦,٠٠ جنيه) السكر (الكيلو من ٣,٧٥ جنيه إلى ٦,٧٥ جنيه) الشاى (الكيلو من ٣٠ جنيه إلى ٣٩ جنيه) المسلى الصناعى (الكيلو من ١٠,٥ جنيه إلى ١٦ جنيه) المكرونة (الكيلو من ٤ جنيه إلى ٦,٥٠ جنيه) البيض الأبيض (البيضة من ٦٠ قرش إلى جنيه واحد) زيت الذرة (اللتر من ١٠ جنيه إلى ١٧ جنيه) الطماطم (الكيلو من ١,٥٠ جنيه إلى ٤,٥٠ جنيه) البرتقال البلدى (الكيلو من ١,٥٠ جنيه إلى ٤ جنيه) البلح الأسود (الكيلو من ٥ جنيه إلى ٦ جنيه) العنب البناتى (الكيلو من ٥ جنيه إلى ١٤ جنيه) الموز البلدى (الكيلو من ٣جنيه إلى ٨ جنيه) الدواجن البلدى (الكيلو من ١٦ جنيه إلى ٢٦ جنيه) لحم البتلو (الكيلو من ٤٥ جنيه إلى ١٢٠ جنيه) لحم الكندوز (الكيلو من ٣٥ جنيه إلى ٨٥ جنيه) سمك البورى (الكيلو من ٢٠ جنيه إلى ٤٢ جنيه) سمك السردين (الكيلو من ٧ جنيه إلى ٢٥ جنيه) سمك موسى(الكيلو من ١٥ جنيه إلى ٦٠ جنيه). لم نذكر أثمان العلاج والتعليم!

وتزداد الصورة وضوحاً إذ ما علمنا معدلات الأمية، ومعدلات البطالة: فوفقاً للأرقام الرسمية المعلَنة، فإن ٣٤,١% من المصريين فى حالة أمية، أى أن ٢٣ مليون مصرى تقريباً أمى. والواقع أن هذا الرقم يعد أفضل كثيراً من أرقام عام ١٩٩٨؛ حينما كان نصف الشعب المصرى، تقريباً، لا يعرف كتابة اسمه.

أما البطالة فقد ارتفعت نسبتها من ٨,٩% فى عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٥% فى عام ٢٠١٣. وأكثر المتعطلين فى المدينة هم من الحاصلين على مؤهلات جامعية وفوق جامعية، إذ يبلغ عدد المتعطلين فى الحضر بوجه عام ١٨٦٦ ألف عاطل، منهم ٧١٢ ألف عاطل من الحاصلين على مؤهلات جامعية وفوق جامعية، وتعد محافظة القاهرة، العاصمة، من أكبر المحافظات التى تعانى من البطالة؛ إذ يبلغ عدد العاطلين فى القاهرة بمفردها نحو ٤٧٧ ألف عاطل، أى ١٥% من جملة العاطلين. أما الريف، وبالنظر إلى الخلل فى توزيع الخدمات التعليمية ما بين الريف والمدينة، فيبلغ عدد المتعطلين فى الريف نحو ١٣١٩ ألف عاطل، منهم ٦٦٠ ألف من الحاصلين على مؤهلات فنية متوسطة.

وبمناسبة الخلل فى توزيع الخدمات العامة (صحة، تعليم، ثقافة، خدمات اجتماعية،... إلخ) ما بين الريف والمدينة، فى صراعها التاريخى، فيتعين ملاحظة أن ثمة تطور عكسى حدث فى نسبة سكان الريف إلى سكان الحضر، إذ شهد عام ٢٠١٢ تراجع نسبة سكان الحضر إلى ٤٣% بعد أن كان ٥٤% فى عام ٢٠٠٠، ولقد كان من الملاحَظ ذلك الاتجاه العام نحو الارتفاع النسبى المستمر فى سكان الحضر، على الأقل منذ عام ١٩٤٧ حيث ارتفعت النسبة من ١٢,١% فى هذا العام، إلى ٣٨% فى عام ١٩٦٠، ومع عام ١٩٩٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٧%، ولكى تصل، كما ذكرنا، إلى ٥٤% مع عام ٢٠٠٠. ثم تراجعت مع أرقام ٢٠١٢ كى تسجل ٤٣% من إجمالى السكان. وربما يكون سبب ذلك التراجع هو عودة

العمالة المصرية من الأردن والعراق وليبيا وباقى بلدان الخليج. فلم تنخفض نسبة سكان الحضر، وإنما ارتفعت نسبة سكان الريف!

ويتضح من الجدول أدناه مدى تراجع نسبة مساهمة القطاع العام فى إجمالى الناتج المحلى، فى المدى الطويل، فبعد أن كانت هذه النسبة ٤٤,٢% فى عام ١٩٧٤ فى مقابل ٥٥,٨ نسبة القطاع الخاص، تراجعت هذه النسبة إلى ٢٧,٨% فى عام ٢٠٠٤ فى مقابل ٨٢,٢ % للقطاع الخاص. وهو ما يبين مدى تفوق القطاع الخاص(الرأسمال المصرى، والرأسمال الأجنبى، والأخير أغلب) على القطاع العام فى الإنتاج، على الرغم من الطفرة التى حدثت فى عام ٢٠١٢ ومنتصف عام ٢٠١٣، إذ أسهم القطاع الخاص بما مقداره ٥٣٤,٣٢٩,٨ مليار جنيهاً مصرياً من الناتج المحلى الإجمالى؛ أى بما يقدر بنحو ٦٤% من هذا الناتج. فى الوقت نفسه لم تتعد مساهمة القطاع العام ٣١٩,٦٤٠,٧ مليار جنيهاً مصرياً، أى نحو ٣٦% من إجمالى الناتج المحلى، ونحن نقول طفرة ولا تعكس أى تصورات عن تطورات إيجابية؛ لأن الميل العام يوضح تراجع دور القطاع العام لصالح تفوق القطاع الرأسمالى الخاص، وما جعل القطاع العام يحقق هذه النسبة، المرتفعة نسبياً، ليس إستثناءً؛ وإنما يرجع إلى التراجع النسبى فى إنتاج القطاع الخاص نفسه؛ تأثراً بالأوضاع السياسية الفوضوية، والحالة الأمنية المرتبكة التى سادت عقب ٢٥ يناير؛ وهى الأمور، بالمناسبة، التى أدت إلى تراجع صافى الاحتياطات النقدية، وفقاً لتقرير البنك المركزى المصرى، بنحو ١١,١ مليار دولار، بمعدل ٤١,٥% خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٢٦,٦ مليار دولار فى نهاية يونيو٢٠١١. بيد أننا لا نميل إلى التركيز، حين التحليل، على الظروف الإستثنائية التى يمر بها الاقتصاد محل المعالجة. والجدول أدناه يوضح تطور الميل العام لمعدل نصيب كلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠١٢/١٩٧٣).

تطور نصيب كل من القطاع العام والقطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالى
خلال الفترة من (١٩٧٣/٢٠١٣)

السنة	نصيب القطاع العام من الناتج المحلى الإجمالى (%)	نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالى (%)
١٩٧٤/١٩٧٣	٤٤,٢	٥٥,٨
١٩٨٢/١٩٨١	٤٦,٥	٥٣,٥
١٩٨٦/١٩٨٥	٤٨	٥٢
١٩٩٢/١٩٩١	٣٤,٥	٦٥,٥
من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦	٣٧,٥	٦٢,٥
١٩٩٨/١٩٩٧	٣١	٦٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٧,٨	٨٢,٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٦,٦	٦٣,٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣)

والأن، يمكننا أن ننتقل كى نفحص الكُل الاقتصادى بتحليل الهيكل وتشريح القطاعات الرئيسية التى يتركب منها، فلننتقل إلى تحليل آنى للكل الاقتصادى، إنما واع بالكُل التاريخى.

(أ) القطاع الزراعى

يمثل هذا القطاع نحو ١٤,٧% تقريباً من الهيكل الاقتصادى المصرى. ويعمل به نحو ٣٢% تقريباً من إجمالى المشتغلين. ويقدّر إجمالى الإنتاج التام لهذا القطاع بنحو ٢٤٩ مليار جنيهاً تقريباً.

وإذ ما نظرنا إلى الحاصلات الزراعية، أى الغذاء، فيمكننا القول أن القطاع الزراعى شهد تراجعاً ملحوظاً فى الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ فى إنتاج عدة حاصلات زراعية أهمها محاصيل الذرة الشامية والفول وفول الصويا وعباد الشمس وبنجر السكر، فى الوقت نفسه شهدت محاصيل أخرى ارتفاعاً فى الإنتاج مثل محاصيل القمح والذرة الرفيعة والأرز والبصل والفول السودانى.

فلقد انخفض إنتاج الذرة الشامية من ٧١٨٣ ألف طن إلى ٦٨٧٦ ألف طن، كما انخفض إنتاج الفول بشدة، وهو من أهم المحاصيل الاستهلاكية، من ٤٣٠ ألف طن إلى ٢٥٥ ألف طن، أما إنتاج فول الصويا فقد شهد أيضاً انخفاضاً من ٤٣ ألف طن إلى ٣٦ ألف طن، كما انخفض إنتاج عباد الشمس من ٣٩ ألف طن إلى ١٩ ألف طن، أما بنجر السكر فقد انخفض من ٧٨٤٠ ألف طن إلى ٧٤٨٦ ألف طن.

وقد ارتفع إنتاج القمح من ٧١٦٩ ألف طن إلى ٨٣٧١ ألف طن، كما ارتفع إنتاج الذرة الرفيعة من ٧٢٢ ألف طن إلى ٨٣٩ ألف طن، والأرز من ٤٣٣٠ ألف طن إلى ٥٦٧٥ ألف طن، والبصل من ٢٤٠٦ ألف طن إلى ٢٤٥٩ ألف طن، والفول السودانى من ٢٠٣ ألف طن إلى ٢٠٧ ألف طن. فى الوقت نفسه يستورد الاقتصاد المصرى القمح بنسبة ٥٢% من الاستهلاك، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من: الذرة الشامية؛ إذ يستورد ٤٩% من جملة الاستهلاك، ومن الفول ٦٣%، ومن العدس ٩٧%، ومن الأرز ٢%، ومن الدواجن ٣%، ومن اللحوم الحمراء ١٨%، ومن الأسماك الطازجة ١٢%. ويمكن القول أن نصيب الفرد السنوى من الاستهلاك الغذائى قد تراجع بوجه عام فى الفترة من ٢٠٠٨ حتى٢٠١١، فى كلٍ من: الحبوب، والمحاصيل النشوية، والبقوليات، والبصل والثوم، والخضر، والفاكهة، واللحوم الحمراء، والدواجن والطيور، والألبان الخام.

بوجه عام انخفض نصيب الفرد السنوى من استهلاك الإنتاج النباتى من ٨٤١,١ كجم فى عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦٦,٣ كجم فى عام٢٠١١. كما انخفض نصيب الفرد من استهلاك الإنتاج الحيوانى من ١٠٧,٣ كجم فى عام ٢٠٠٨ إلى ٩١,٥ كجم فى عام٢٠١١، كما شهد الإنتاج السمكى أيضاً انخفاضاً من ١٥,٣ كجم فى عام ٢٠٠٨ إلى ١٢,٣ كجم فى عام ٢٠١١.

ولا يحقق الاقتصاد المصرى أكتفاءً ذاتياً إلا فى بعض المحاصيل والمنتجات مثل: البطاطس، والموالح، والبيض، واللبن الحليب، وبعض أنواع الفواكه؛ ولذلك يدهشنا كثيراً الذين لا يملون من الكلام فى اهدار الفائض. حقاً عن أى فائض يتحدثون؟ الواقع ان البحث السليم يتعين أن ينصب فى تحليل تسرب القيمة الزائدة، لأن ذلك هو الواقع، وليس اهدار الفائض، لأن ذلك هو الخيال بعينه!

هذا، وقد تراجع حجم القيمة المضافة فى قطاع الزراعة بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٩,٣٦% فى عام ١٩٩٠ إلى ١٤,١% فى عام ٢٠١١. ومن المهم أن نذكر أمرين: أولاً: أن الأرض القابلة للزراعة قد تقلصت من ٠,٠٨٢ هكتار/للفرد فى عام ١٩٦٠ إلى ٠,٠٣٨ هكتار/للفرد فى عام ٢٠١٠. ثانياً: ان واردات المنتجات الزراعية قد ارتفعت من ٥ مليار دولار تقريباً فى عام ١٩٨٠ إلى ١٠ مليار دولار تقريباً فى عام ٢٠٠٨. ويمثل الغذاء نحو ٢٠% من إجمالى السلع المستوردة بوجه عام.

(ب) القطاع الصناعى

يمثل هذا القطاع نحو ٣٧,٤% من الهيكل الاقتصادى المصرى. ويعمل به نحو ٢٢% تقريباً من إجمالى المشتغلين. وبذلك يكون هذا القطاع قد شهد ارتفاعاً فى نسبة المشتغلين؛ بعد أن كانت هذه النسبة ١٥% فى عام ١٩٦٥. ويقدر إجمالى الإنتاج التام لهذا القطاع بنحو ٣٨٨ مليار جنيهاً تقريباً.

يشتمل القطاع الصناعى على أربعين نوعاً تقريباً من الأنشطة الاقتصادية، أهمها: إستخراج النفط الخام والغاز الطبيعى، وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية، وصناعة الفلزات القاعدية، والتعدين وإستغلال المحاجر، وصناعة المواد والمنتجات الكيميائية، وصناعة المنتجات الغذائية، وصناعة منتجات التبغ، وصناعة المشروبات، وصناعة الأثاث، وصناعة الأجهزة الكهربائية، وصناعة المركبات ذات المحركات.

وطبقاً لقيمة الإنتاج الصناعى التام بسعر البيع، نجد أن الرأسمال الفردى يمثل ثلثى حجم الرساميل الموظفة فى حقل الصناعة، وفى نفس الوقت الذى حقق القطاع العام وقطاع الأعمال العام إنتاجاً إجمالياً بسعر البيع مقداره ١٠٨٨٤١,٣مليون جنيه، فإن القطاع الخاص حقق نحو ٣٨٨٨٠٤,٧ مليون جنيه.

والجدول التالى، أدناه، يوضح قيمة الإنتاج فى قطاع الصناعة لبعض أهم فروع النشاط الصناعى وفقاً لمساهمة القطاع العام وقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص.

مدى مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص من النشاط الاقتصادى (٢٠١٣)

النشاط الاقتصادى	القطاع العام، وقطاع الأعمال العام	القطاع الخاص
إستخراج النفط والغاز الطبيعى	٢٣٥٩,٩	١٤٤٢٣٥,٥
صناعة المنتجات الغذائية	٨٠٢٥,٧	٤١٨٣٦,١
صناعة المشروبات	٢٧٧,٤	٥٣٩٥,٥
صناعة المنسوجات	٣٠٩١,٦	٩٣٢٣,٨
صناعة الجلد ومنتجاته	٤,٦	٤٢,١
صناعة الورق ومنتجاته	١٧٠,٢	٧١٦٦,٩
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	٢٥٤٨,٦	٢٢٢٧٩,٧
صناعة منتجات المطاط واللدائن	٢٤٨,١	٩٩٢٠,٥
صناعة الأجهزة الكهربائية	٨٠,٢	١٧٦٣٨,٣
صناعة المركبات ذات المحركات	٢٢٣,٧	٩٤٣٩,١

المصدر: بتصرف عن الجهاز المركزى المصرى للتعبئة العامة والإحصاء.

ويعد نشاط إستخراج النفط الخام (٧٤١,٩٢٤ برميل/يومياً) والغاز الطبيعى(٢,٠٩٣% من إجمالى الإنتاج العالمى) من أهم الفروع التى تقريباً يهيمن عليها القطاع الخاص، إذ بلغ إجمالى الإنتاج من قِبل القطاع الخاص نحو ١٤٤٢٣٥,٥

مليون جنيهاً مصرياً، فى نفس الوقت الذى حقق القطاع العام وقطاع الأعمال العام أرقام هزيلة، نسبياً، بلغت ٢٣٥٩,٤ مليون جنيهاً مصرياً.

وما يقال بشأن نشاط النفط يمكن قوله بشأن عدة صناعات مهمة وإستراتيجية مثل بعض المنتجات الغذائية، وصناعة منتجات المطاط واللدائن، وصناعة الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية، وصناعة منتجات المعادن المشكلة، وصناعة المركبات ذات المحركات، وصناعة الأثاث والمنتجات الخشبية. ولكن يظل نشاط استخراج النفط من أكبر فروع القطاع مساهمة فى إجمالى الصادرات؛ حيث تمثل الصادرات النفطية نحو ٤٨,٧% من إجمالى الصادرات. كما يتلقى فرع النشاط هذا نحو ٦١% تقريباً من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

وتقدر قيمة الواردات من السلع المصنعة بنحو ٢٧,٦٥٣ مليار دولار أمريكى، ومن المهم أن نذكر أن الواردات من المكائن والآلات ومعدات النقل قد ارتفعت من ٢,٩ مليار دولار أمريكى فى العام ١٩٨٠ إلى ١١,٠٨٤ مليار دولار أمريكى. ومن المعروف، على ما أظن، أن تلك النوعية من الواردات بالذات إنما تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعى فى الاقتصاد القومى!

النفط

ومن أجل فهم الدور الذى يلعبه النفط على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فى عالمنا المعاصر، ومن ثم فهم جدلية الطبيعة الريعية للاقتصاد محل البحث، فإنه يتعين الوعى، إنما الناقد، بأربع أفكار رئيسية:

- الدور التاريخى للنفط فى تثوير الإنتاج الزراعى والصناعى، بل والخدمى، على الصعيد العالمى، وبصفة خاصة فى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، وما إستصحب ذلك من صراع محموم على الزيت متزامن مع تطوير متسارع فى الهياكل الصناعية، ومن ثم تطوير عمليات الإنتاج من أجل السوق

الدولية بوجه عام، بعد تقليص الدور الذى كان يلعبه الفحم، ابتداءً من النصف الأول من القرن العشرين.

- الوعى بطبيعة النفط، وقيمة إستعماله، كسلعة محولة، ويُعد فعل التحويل هنا فى ذاته شرط تحقق تلك القيمة (البنزين، المازوت، زيوت التشحيم، الكيروسين، البتروكيمياء). الأمر الذى يستلزم الوعى بأدوات تحويله، ومن باب أولى يوجب الوعى بأدوات إنتاجه (صوراى الحفر ومواسيره، ومصاطبه"البحرية والبرية"، والروافع، والمناضد، والدورات، والكلابات، والحفارات، والمضخات، المحركات، الأنابيب، المصافى) وإذ ما أضفنا إلى ذلك الوسائل المساعدة (النقل مثلاً) فإنه يمكن إفتراض إفتقار مصر للسيطرة على شروط تجديد إنتاج النفط.

- تلعب الشركات دولية النشاط، والرأسمال الخاص بوجه عام الدور الأكثر أهمية؛ ويتبدى مدى نشاط الشركات دولية النشاط بوضوح حينما نعلم أن مصر تفتقر إلى السيطرة على شروط تجديد إنتاجها من النفط، لأنها تعتمد على هذه الشركات فى جُل مراحل العملية الإنتاجية ابتداءً من تقنية البحث والتنقيب والإستخراج، ومروراً بأدوات الإنتاج ومواد الإنتاج. وانتهاءً بالتسويق ووسائل النقل ومعداته. فمصر حالها حال جُل البلدان المصدرة للنفط لا تشارك، بشكل فاعل، إلا بقوة العمل، فى أى مرحلة من مراحل إنتاجه (الكشف، التنقيب، الاستخراج، التكرير، التصنيع، النقل) فالتقنية أجنبية، والألات أجنبية، والمواد أجنبية، ومعدات الشحن والتفريغ أجنبية، وسفن النقل أجنبية! ولا تقدم الأجزاء المتخلفة المنتِجة للنفط(بدقة: المنتَج لها النفط) إلا قوة العمل. فمصر لا تسهم فى أى عملية من عمليات إنتاج النفط "بشكل حقيقى" ابتداءً من الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصنيع، بل والنقل والتصدير، فهذا النفط كى يتم إستخراجه من جوف الأرض، تأتى الشركات (أجنبية) وبمعدات نقل (أجنبية) وتستخرج الخام

بآلات (أجنبية) وتحمل المنتج سفن (أجنبية) من خلال معدات شحن وتفريغ (أجنبية)، وتتوسط فى حركة التجارة"خدمات"شركات (أجنبية).

- فى حقل الاقتصاد الريعى المنجمى يتعين إجراء التمييز بين الدولة صاحبة الدخل وبين الشركة الرأسمالية المستثمرة (أجنبية أم وطنية) إذ أن ناتج المنجم (البير) يجرى تصديره، ومن هنا تتحدد شروط ضخ الاستثمارات فيه، بمراعاة كلفة الاستبدال المنجمى، تلك الشروط تتيح فى نفس الوقت تحقيق ربح للرأسمال المستثمر، وريع بالتناقض على الصعيد الدولى بين الدولة (المالكة: دولة مَن؟) وبين رأسمال الإحتكارات التى تهيمن على ظاهرة الأثمان الدولية، ولذا سيكون مفهوماً سبب الصراع الجدلى المحتمل بين الربح (الذى تحصل عليه الشركات دولية النشاط، المطروحة أسهمها فى أسواق المال الدولية) والريع (الذى تجنيه الحكومة. حكومة مَن؟) ولا سيما فى اللحظة التاريخية التى قد يتعادى فيها الرأسمال كقوة إجتماعية مع السلطة كقوة مضادة.

(ج) قطاع الخدمات

يمثل هذا القطاع نحو ٤٧,٩% من الهيكل الاقتصادى المصرى. ويعمل به نحو٥١% تقريباً من إجمالى المشتغلين. ويمكن أن نحلل أهم فروع هذا القطاع، بصفة خاصة: الإسكان والإتصالات والمواصلات والتعليم والصحة والنقل، على النحو الموجز التالى:

فبشأن الإسكان؛ فإن أول ما يمكن ملاحظته أن استثمارات القطاع الخاص فى هذا الفرع تفوق بشكل ملحوظ استثمارات القطاع العام، فلقد بلغت استثمارات القطاع الخاص نحو٧,٧١٧,٨٠٠ ألف جنيهاً مصرياً، فى حين بلغت استثمارات القطاع العام ٣,٢٦٤,٧٦٢ ألف جنيهاً مصرياً. وفى الوقت الذى يحجم فيه القطاع الخاص عن الاستثمار فى الإسكان منخفض المستوى، نجد أن القطاع العام يحجم

عن الاستثمار فى الإسكان فوق المتوسط، والإسكان الفاخر، وهما المستويان اللذان يتفوق فيهما القطاع الخاص، بالإضافة إلى المستوى الاقتصادى.

وفى نفس الوقت الذى تراجعت أعداد سيارات الأجرة من٣٥٩٢٥٢ سيارة فى عام ٢٠١١ إلى ٣٠٧١٦٦ سيارة فى عام ٢٠١٢! فقد ارتفعت أعداد أتوبيسات النقل عام من ١٦٩٨١ أتوبيس فى عام ٢٠٠٩ إلى ١٩٢٨٢ أتوبيس فى عام ٢٠١٢. ولأول مرة، يظهر "التوك توك" فى إحصاءات الحكومة، إذ بلغ عدد هذه المركبة، التى صارت وسيلة نقل رئيسية فى الريف والمناطق العشوائية فى المدينة، وفقاً للإدارة العامة للمرور، نحو ٤٩٥٧٤ "توك توك". كما ارتفعت أعداد الدراجات النارية، الواردة من الصين فى غالبيتها الساحقة، وصارت موضة شعبية مزعجة، من ١١٦٦٤٨١ دراجة نارية فى عام ٢٠٠٩ إلى ١٦٧٤٨١٢ دراجة نارية فى عام٢٠١٢.

وفى حقل الإتصالات، فلقد إستمر تراجع أعداد المشتركين فى خدمات التليفونات الثابتة، الحكومية، لصالح ازدياد ملحوظ فى أعداد المشتركين فى خدمات التليفونات المحمولة (موبينيل، وفودافون، وإتصالات) فلقد تراجعت أعداد المشتركين فى خدمات التليفونات الثابتة من ٩,٦٤ مليون مشترك فى يناير ٢٠١١ إلى ٨,٥٣ فى نوفمبر ٢٠١٢. فى الوقت نفسه الذى شهد ارتفاعاً فى عدد مشتركى التليفونات المحمولة من ٧١,٤٥ مليون مشترك فى يناير ٢٠١١ إلى ٩٥,٥٨ مليون مشترك فى نوفمبر ٢٠١٢.

والأرقام توضح بطبيعة الحال مدى هيمنة الرأسمال الخاص، والأجنبى، على حقل الإتصالات فى البلاد، وعدم فعالية الدور الحكومى، بل وتراجعه. والإكتفاء بدور المتفرج على خروج أموال الشعب إلى الخارج!

ومن مظاهر الخلل فى توزيع الخدمات بين الريف والمدينة، ومع الأخذ فى الاعتبار نسبة عدد سكان الريف إلى سكان الحضر، نجد أن توزيع المدارس الحكومية على المستوى القومى يشهد خللاً ملحوظاً، وبصفة خاصة فى مراحل

التعليم الثانوى العام، والثانوى الصناعى، والثانوى الزراعى، والثانوى التجارى، فبصدد التعليم الثانوى العام نجد أن الحضر به ١٠٨٢ مدرسة، بينما الريف به ٧٦٦ مدرسة فقط، أما الثانوى الصناعى فيوجد بالحضر نحو ٦٩٥ مدرسة، بينما الريف يوجد به نحو١٧١ مدرسة، أما الثانوى الزراعى فيوجد بالحضر ١٢٦ مدرسة فى حين يبلغ العدد ٥٤ مدرسة فى الريف، وأخيراً نجد أن الحضر به ٣٥٩ مدرسة ثانوى تجارى، بينما الريف لا يوجد به أكثر من ١٩٩ مدرسة.

وفى مجال الخدمات الصحية، فمن الجدير بالذكر أن نصيب كل ١٠٠ ألف فرد من الأطباء قد تراجع بشدة من طبيب لكل ٥٤ فرد فى العام ١٩٩٠، إلى طبيب لكل ٢٤٠ فرد فى العام ٢٠٠٨. ويعد الرأسمال الخاص مهيمناً إلى حد كبير على مجال الصحة فى مصر.

وربما تتبدى تلك الهيمنة، هيمنة الرأسمال الخاص، بوضوح حين نتعقب، على المدى الطويل، تطور مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى الإنتاج الإجمالى على الصعيد القومى، وكذلك حين نجد أن ٧٠% من المشتغلين يعملون لدى القطاع الخاص، وفقاً لأرقام ٢٠١٣، وذلك بعد أن كانت الحكومة تتكفل بتوظيف نحو ٤٥% من إجمالى المشتغلين فى أوائل الثمانينات، فلا تتجاوز، الأن، نسبة العاملين لديها، أو فى القطاع العام، أكثر من ٣٠% من إجمالى المشتغلين.

ونذكر أخيراً أن عدد الموانىء البحرية فى مصر يبلغ ثمانية موانىء هى: الإسكندرية، والغردقة، ونويبع، وبورسعيد، وسفاجا، وشرم الشيخ، والسخنة، والسويس، ويعد ميناء نويبع وميناء سفاجا، على البحر الأحمر، أكبر الموانىء كثافة فى عدد الركاب وصولاً ومغادرة، وذلك بالنظر إلى الدور الذى يؤديه الميناءان، بحكم موقعها، فى رحلات الحجاج وكذلك رحلات العاملين فى الخليج العربى من المصريين، وبصفة خاصة من نجوع وكفور وقرى صعيد مصر. والجدول أدناه يوضح عدد الركاب بالموانىء البحرية المصرية خلال العام ٢٠١٣.

عدد الركاب بالموانئ البحرية المصرية ٢٠١٣

الميناء	وصول	مغادرة	الجملة	%
الإسكندرية	١٠٥٢١٠	٩٣٩٤٤	١٩٩١٥٤	٩
الغردقة	٨١٨١٣	٩٧٠٨٢	١٧٨٨٩٥	٨
نويبع	٣٧٦٦٢١	٣٢٧٠٣٠	٧٠٣٦٥١	٣٠
بورسعيد	١٠٥٦٠٣	١٠٣٩٧٤	٢٠٩٥٧٧	٩
سفاجا	٣٤٦٧٤٨	٣٦٥١٦٦	٧١١٩١٤	٣١
شرم الشيخ	١٠٧٥١٥	١٠٧٦٣١	٢١٥١٤٨	٩
السخنة	٣٨٣٢٦	٣٨٣٢٦	٧٦٦٥٢	٣
السويس	١١٥٩٨	٧٦٩٨	١٩٢٩٦	١
الإجمالى	١١٧٣٤٣٦	١١٤٠٨٥١	٢٣١٤٢٨٧	١٠٠

المصدر: وزارة النقل المصرية.

الملاحظ، بوجه عام، أن قطاع الخدمات تمكن من استقطاب نحو ٥١% من المشتغلين، بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٣٠% فى عام ١٩٦٥، وهو الأمر الذى تساوق مع تدهور فى نسبة المشتغلين فى قطاع الزراعة من ٥٥% فى عام١٩٦٥ إلى ٣٢% فى عام٢٠١٢. فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة المشتغلين فى قطاع الصناعة من ١٥% فى عام ١٩٦٥ إلى ٢٢% فى عام ٢٠١٢. وهو ما يعكس مدى التغير الكيفى فى الهيكل خلال نصف قرن.

أوجه الانفاق الرئيسية للأسرة المصرية ٢٠١١، وفقاً للأرقام القياسية ٢٠٠٨

أقسام الإنفاق الرئيسية	حضر (٢٠٠٨)	ريف (٢٠٠٨)	إجمالى	حضر (٢٠١١)	ريف (٢٠١١)	إجمالى
الطعام والشراب	٣٩,٧	٤٨,٩	٤٤,١	٣١,٠	٤٠,١	٣٥,٤
المشروبات والدخان	٢,١	٢,٧	٢,٤	٢,٥	٣,٥	٣,٠
الملابس والأحذية	٥,٤	٦,٢	٥,٧	٥,٧	٦,٤	٦,٠
المسكن ومستلزماته	١٨,٠	١٦,٧	١٧,٣	٢٠,٢	١٨,٥	١٩,٤
الأثاث والتجهيزات	٣,٦	٤,٣	٣,٥	٤,٠	٤,٢	٤,١
الخدمات والرعاية الصحية	٧,٠	٥,٨	٦,٥	١٠,٣	٨,٨	٩,٦
الإنتقالات والنقل	٥,٢	٣,١	٤,٢	٨,٠	٤,٤	٦,٢
الإتصالات	٣,١	١,٩	٢,٥	٣,٤	٢,٢	٢,٨
التعليم	٤,٣	٢,٠	٣,٢	٤,٢	٢,١	٣,٢
الثقافة والترفيه	٢,٧	١,٦	٢,٢	٢,٦	١,٨	٢,٢
المطاعم والفنادق	٤,٥	٣,٨	٤,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٤
السلع والخدمات المتنوعة	٣,١	٢,٦	٢,٨	٣,٣	٣,٢	٣,٢

المصدر: الجهاز المركزى المصرى للتعبئة العامة والإحصاء.

مصادر الدخل الرئيسية ٢٠١١

مصادر الدخل الرئيسية	حضر (٢٠٠٨)	ريف (٢٠٠٨)	اجمالى	حضر (٢٠١١)	ريف (٢٠١١)	اجمالى
الدخل من العمل	٦٩,٤	٧٥,٥	٧٢,٤	٦٦,٩	٧٥,٢	٧١,٠
الدخل من الممتلكات	٣,٨	٢,٢	٣,١	٤,٦	١,٩	٣,٣
القيمة الإيجارية التقديرية	٩,٨	١٠,٢	١٠,٠	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢
التحويلات الجارية	١٨,٠	١٢,٠	١٤,٦	١٨,٣	١٢,٦	١٥,٥

المصدر: نفسه (بتصرف).

١٥- التبعية مقياس التخلف

وضع البنك الدولى ستة معايير لمعرفة مدى اندماج دولة ما فى السوق الدولية، وبالتبع مدى اندماجها فى المنظومة الرأسمالية العالمية ككُل، وهذه المعايير هى:

أولاً: نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلى الإجمالى.

ثانياً: نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلى السلعى الإجمالى.

ثالثاً: نسبة صادرات الخدمات إلى صادرات السلع.

رابعاً: النمو فى التجارة الحقيقية مطروحاً منه النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.

خامساً: نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الناتج المحلى الإجمالى.

سادساً: نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وإذ ما اتخذنا من مصر مثلاً؛ فوفقاً لهذه المعايير، بالتحديد وفقاً لأربعة منها، كما سنرى، يبدو الاقتصاد المصرى فى الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٢ أقل إندماجاً فى الاقتصاد العالمى.

فبالنسبة لمعيار نسبة التجارة السلعية، فقد انخفضت هذه النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٣٦،٨% فى ١٩٩٠ إلى ٢٢% فى ٢٠١١. وبالنسبة لمعيار التجارة السلعية إلى الناتج المحلى السلعى الإجمالى؛ فقد انخفضت أيضاً هذه النسبة من ٥٠% إلى ٤٦%. أما بالنسبة إلى المعيار الثالث وهو معيار نسبة صادرات الخدمات إلى صادرات السلع، فلقد أشارت الأرقام إلى تحقيق الاقتصاد المصرى نسبة أعلى من الاندماج، حيث ارتفعت النسبة من ١٣٨% فى ١٩٩٠ إلى ١٥٥% فى ٢٠١١. وبالنسبة إلى النمو فى التجارة الحقيقية مطروحاً منه النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، فإن هذا المعيار يعكس الفارق السلبى (-٢،٤%) بين حجم التجارة المصرية بالأسعار الثابتة ونمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. ويشير المعيار الخامس، وهو نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة، إلى ازدياد درجة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى، حيث ارتفعت النسبة من ٦،٨% فى ١٩٩٠ إلى ٨،٦% فى ٢٠٠٣. وأخيراً، وهو معيار نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالى. فلقد انخفضت نسبة إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى من١،٧٠% فى العام ١٩٩٠ إلى ٠،٤٧% فى العام٢٠١٢.

معنى ما سبق؛ أن الاقتصاد المصرى، وفقاً لمعايير البنك الدولى، أقل اندماجاً فى الاقتصاد العالمى، وأقل انفتاحاً على السوق الرأسمالية العالمية، على الأقل من جهة التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة! ولكن، هل هذا الوضع يعد إيجابياً أم سلبياً؟

أتصور أن الذين يحذروننا ليلاً ونهاراً من الرأسمالية وخطورة الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى؛ أعتقد أنهم فى ورطة فكرية! فالبنك الدولى يقول لهم أن الاقتصاد المصرى يعد من الدول غير المندمجة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى؛ بل ولديه ميل تاريخى لعدم الاندماج وعدم الانفتاح على السوق الدولية، على الرغم من هذا الكم الهائل من التشريعات القانونية واللوائح والتعليمات الوزارية والمصلحية التى سنت وصدرت من أجل تشجيع الاستثمار واجتذاب المستثمرين الأجانب ورساميلهم دولية النشاط! فكيف الخروج من هذه الورطة الفكرية؟

أعتقد أن السبيل هو إعادة النظر فى معايير البنك الدولى ذاتها، ابتداءً من كون البنك الدولى نفسه أحد أدوات الرأسمال الدولى، التى يستخدمها إستقداماً وإستبعاداً فى سبيل تحقيق مصلحته. ونحن من جانبنا نستبدل هذه المعايير بمعيار آخر هو معيار" مدى التبعية" أو معيار (مدى الإعتماد على الرأسمالية العالمية، من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعى، بل ومن أجل الحياة اليومية المعيشة) وحاصل معيارنا المقترح، والذى يعتمد على قانون القيمة، هو معرفة مدى اعتماد المصريين على الرأسمالية العالمية إنتاجاً واستهلاكاً، من خلال التعرف على نسبة متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية، التى تلتهم القيمة الزائدة، إلى نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى السلعى الإجمالى، وهو معيار يقيس مدى التبعية الاقتصادية للخارج؛ بقياسه لمقدار التسرب فى القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة الأجراء فى الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى.

وقد توصلنا إلى أن متوسط نسبة تبعية المجتمع المصرى(٢٠٠٠-٢٠١٣) مقداره ٣٩,٧٦%، أى أن متوسط استخدام الفرد المصرى لسلع السوق الرأسمالية العالمية، ومن ثم اعتماده عليها فى حياته اليومية، يقدّر بأكثر من الثلث من جملة إستخدامه للسلع المختلفة؛ فأكثر من ثلث السلع التى يستخدمها المصرى فى حياته اليومية هى سلع السوق الرأسمالية العالمية. بل فى بعض سنوات الفترة المذكورة

تجاوزت نسبة "التبعية" هذا المتوسط بكثير وحققت نحو ٦٣% تقريباً فى عام ٢٠٠٨. فهل صار الأن واضحاً أين إتجهت الـ ٦ مليارات؟ أين إتجهت القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة فى مصر؟ وهل اتضح ما نعنيه بالتبعية؟ لقد إتجهت الـ ٦ مليارات، فى مثلنا التقليدى، لتمويل متوسط"مدى التبعية" ونسبته (٤٠% تقريباً) من خلال شراء السلع المنتجة فى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى. أى أن ما يُنتجه الشغيلة فى مصر، وبالمثل باقى الشغيلة فى بلدان الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، إنما يذهب لتدعيم صناعات معقدة ومتطورة فى الأجزاء المتقدمة. ومعيارنا الذى نقترحه لقياس التبعية، ابتداءً من قانون القيمة، على **أساس نسبة متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية، التى تلتهم القيمة الزائدة، إلى نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى السلعى الإجمالى**، من أجل قياس مقدار تسرب القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة فى الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، إنما يختلف جوهرياً عن المساهمات التى ادعت إنشغالها بقياس التبعية، على الرغم من أن بعض هذه المساهمات، مثل مساهمة د. إبراهيم العيسوى، تعتد، ضمن عشر مجموعات، بنسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى، إلا أن هذا الاعتداد إنما ينبنى، مثل كُل المساهمات[٤٦]، بعيداً عـن قانون القيمـة، ومـن ثم تمسى النتائج

---

(٤٦) انظر فى التصورات المختلفة: ابراهيم العيسوى، قياس التبعية فى الوطن العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: جامعة الأمم المتحدة، مشروعات المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٩) نادر فرجانى، هدر الإمكانية: بحث فى مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ط٥. ص٨١ وما بعدها. محمد محمود الإمام، فى: الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٧)، ص١٧-٣٥. يوسف صايغ، موجبات البحث فى موضوع الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة، المصدر نفسه، ص٤٣-٦٥. سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية، فى: التنمية المستقلة فى الوطن العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص١٤٩-١٨٩.

مختلفة؛ فعلى الرغم من أن المعيار الذى نقول به هو، ظاهرياً، نفس المعيار تقريباً، من ضمن معايير أخرى، الذى تقول به المساهمات الأخرى، إلا أن النتيجة مختلفة؛ لأننا نخلص، وفقاً لمعيارنا المرتكِـز على قانون القيمة، إلى أن الاقتصاد تابع لأنه يعتمد على الرأسمالية العالمية فى سبيله لتجديد إنتاجه الاجتماعى، ومن ثم فهو فاقد للسيطرة على الشروط الموضوعية التى تمكّنه من هذا التجديد دون إعتماد على الخارج. فى حين أن المساهمات الأخرى لا تستطيع أن تضع يدها على بيت الداء، لأنها فى الواقع لا تستهدفه بالأساس، وتنطلق، بكل حرية، ربما مفرطة، على صفحات النيوكلاسيك والكينزيين والنقديين كى تدرس مفردات الاقتصاد القومى ككُل[47]. وفى المنتهى لا تقول لنا إلا ما نعلمه، كأناس عاديين أو باحثين، من ان الاقتصاد سيء الأداء، مختل الهيكل، والشعب فقير جاهل، والعملة الوطنية متدهورة القيمة، والتضخم مستشر، والأستثمار متراجع، والركود متزايد، بل ربما قالت لنا ان درجات الحرارة غير مستقرة... إلخ. فإن أفضل ما لدى جُل المساهمات فى التبعية، كما تراها هى، كى تقوله هو أن الاقتصاد واهن سقيم، ونحن نَعلمُ ذلك. يجب أن تتكاتف الجهود الوطنية المخلصة كى تنقذه وتقيله مـــن عثراته،

---

(٤٧) من هذه المفردات على سبيل المثال: درجة التركز الجغرافى للصادرات، نسبة الواردات الوسيطة إلى الاستهلاك الوسيط، نسبة الواردات الاستهلاكية غير الضرورية إلى الواردات، نسبة واردات الطاقة إلى جملة الواردات، تحويلات الأرباح والفوائد وما إليها إلى الخارج، نسبة الاعفاءات الضريبية إلى الايرادات الجارية بالموازنة العامة، مدى قوة العلاقة القائمة بين الدول المعنية وهيئات التمويل الرأسمالية الدولية، مدفوعات خدمة الدين الخارجى كنسبة من حصيلة الصادرات، معدلات التبادل الدولى، نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة والقطاعات الحساسة فى النمو الاقتصادى، درجة التركز الجغرافى للدين القائم، نسبة استثمارات الدولة فى الخارج إلى جملة ايراداتها الجارية من النقد الأجنبى، درجة التركز القطاعى لمساهمة الأجانب فى رساميل الشركات العاملة فى الدولة. العيسوى، قياس التبعية فى الوطن العربى،نفسه، ص٦٦-٧٣. وهى جميعها "وسائل وصفية ذات قدرة تحليلية محدودة". سمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمى للرأسمالية، نفسه، ص١٥٧.

ونحن نعلم ذلك أيضاً ولا جديد. وعلى الفور نقرأ ونسمع السيل من المقترحات (من خارج الاقتصاد السياسى، كعلم منشغل بقانون القيمة) توصى بمسح شامل للاقتصاد القومى (تقريباً وفقا لمؤشرات البنك الدولى!) فإذ ما وجدت، وحتماً ستجد، الاقتصاد القومى المتخلف يعانى من التضخم والكساد والبطالة والركود،... إلخ، إنتقلت إلى المرحلة الثانية التى توصى فيها، ولو ضمناً، بالنظر إلى ما هو متبع من سياسات اقتصادية فى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى والمناداة، ربما العُصابية أحياناً، بتطبيقه حتى يمكن إصلاح الاقتصاد! ويكون من لوازم هذا النداء، بطبيعة الحال، النداء الموازى بضرورة الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية. على الرغم من أن نفى التبعية مرتهن بمدى رفض الاعتماد على السوق الدولية من أجل تجديد الإنتاج الاجتماعى فى الاقتصاد المتخلف، التابع، أى أن نفى التبعية يكون بالتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، بيد أن ما نستنتجه من المساهمات التى تعتنق التصورات الحدية، أو الكينزية فى أفضل الأحوال، هو أن الخروج من التبعية يكون باتباع سياسات الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر!

إن التبعية، كما نفترضها، هى أن يفقد المجتمع الاستقلالية الاقتصادية. يفقد القدرة على السيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعى. والمجتمع يفقد الاستقلالية الاقتصادية حينما تتسرب القيمة الزائدة المنتجة بفضل عرق الشغيلة فى الأجزاء المتخلفة صوب الأجزاء المتقدمة. كما يفقد المجتمع القدرة على السيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعى حينما يمسى عاجزاً عن الإنتاج دون أن يعتمد على السوق الرأسمالية العالمية التى تحتكر إنتاج وسائل الإنتاج التى يعتمد عليها المجتمع المتخلف، التابع، فى سبيله إلى تجديد إنتاجه السنوى، بل وفى سبيله إلى تحقيق وجوده الإنسانى اليومى. الأمر الذى يجعلنا نسأل سؤالاً واحداً محدداً هو: ما مقدار اعتمادنا، نحن أبناء الأجزاء المتخلفة، على

الرأسمالية العالمية فى سبيلنا إلى تجديد إنتاجنا الاجتماعى السنوى، وتحقيق وجودنا الإنسانى والاجتماعى اليومى؟ هذا السؤال هو ما نعتبره"سؤال التبعية". وهو السؤال الذى لا يمكن، فى تصورنا، مناقشته إلا ابتداءً من قانون القيمة. وربما قانون القيمة فقط.

أما البحث فى مفردات الاقتصاد القومى ككُل، وفقاً لنظريات البنك الدولى، والمؤسسة التعليمية الرسمية، فنحن لا ننكره ولا نرى مبرراً لاهدار نتائجه، وإنما لا نتجاوز به حدوده التى لا ينبغى له أن يتعداها كبحث ينتهج التصورات الحدية ولا يرى الاقتصاد القومى إلا من خلال معدلات التضخم، وبيانات البطالة والفقر، ونسب الجوعى والمرضى، واحصاءات الدخل والناتج... إلخ، لأن هذه الأبحاث تنشغل بعمل بحث، إنما نيوكلاسيكى/ حدى/ آنى، فى مشكلات مفردات الاقتصاد المعنى ككُل. ودون أن تثير الكيفية التاريخية التى شكلت الواقع، والذى تبحثه، بجميع تفاصيله.

إن دراسة الاقتصاد بوجه عام جداً، وفقاً لما اقترح د. العيسوى، من الأمور السديدة منهجياً بلا شك، إنما بشكل جزئى، بل من الواجب علمياً، فى مرحلة منهجية أولى، أن يُدرَس الاقتصاد القومى، آنياً، من جوانبه كافة، إنما غير الصحيح، فى تصورى، هو أن نسمى هذا البحث الشامل بحثاً فى التبعية، لأن التبعية كقياس لظاهرة تجديد إنتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى إنما يتعين أن تقيس مدى اعتماد الاقتصاد القومى على الرأسمالية العالمية فى سبيل تجديد إنتاج المجتمع لإنتاجه السنوى، تقيس مدى فقد المجتمع للسيطرة على الشروط الموضوعية لتجديد إنتاجه الاجتماعى. تقيس مدى فقد المجتمع للقدرة على الإنتاج المستقل المعتمد على الذات. تقيس مدى تسرب القيمة الزائدة المنتَجة بفضل سواعد الشغيلة فى الاقتصاد القومى المتخلف إلى خارجه صوب الأجزاء المتقدمة من أجل شراء وسائل الإنتاج اللازمة لتجديد الإنتاج الاجتماعى. وحينئذ يمكننا تحديد الإشكالية

المركزية ومن ثم تحديد طبيعة الحل. أما البحث فى مفردات الاقتصاد القومى ككُل، ابتداءً من تصوراتٍ نيوكلاسيكية/حدية/ آنية، وفقاً لمؤشرات البنك الدولى والنظرية الرسمية، كى نصل إلى أن الاقتصاد واهن كاسد متصدع الهيكل، ثم نسمى ذلك تبعية! فهو ما نتصوره فى حاجة إلى مراجعة، على الأقل من أجل تصحيح فهم التبعية نفسها فهمها ناقداً بغرض الخروج منها. وهو ما يتطلب فهمها فهماً متجاوزاً للرؤى الخطية والتصورات الميكانيكية. فهمها إنما ابتداءً من قانون القيمة. فقانون القيمة بمفرده، ودون ادعاء امتلاك ناصية الحقيقة الاجتماعية، هو القادر على أن يشرح بدقة التبعية بمعناها المفترض أنه صحيح، ومن ثم يمكّننا من النفى التاريخى لها كمقياس لتجديد إنتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى. وهو ما يمكننا من ترسيم حدود النفى التاريخى للتبعية كمقياس للقيمة الزائدة المتسربة إلى خارج الاقتصاد القومى المتخلف، التابع، المنتج لها.

يرتبط هذا التسرب فى القيمة الزائدة المنتجة فى داخل الاقتصاد الوطنى، التابع، إلى خارج الاقتصاد القومى من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية"، أى من أجل شراء السلع والخدمات التى تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعى، بمفهوم التخلف ارتباطاً وثيقاً، حيث أننا نرى أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى هو:"عملية اجتماعية من ارتفاع معدل إنتاج القيمة الزائدة، المتناقض مع ضعف آليات إنتاجها، ومن خلال هذا التناقض تتبلور ظاهرة تسرب القيمة الزائدة المنتجة داخلياً فى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى العالمى المعاصر إلى الأجزاء المتقدمة". أى تتسرب هذه القيمة الزائدة من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية". وهذا التحديد لمفهوم تجديد إنتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى، إنما، ووفقاً لقانون التناقض، يُشير إلى أن الرأسمالية فى الأجزاء المتخلفة، ومنها مصر، وعلى حين يهمها الابقاء على معدلات إنتاج القيمة الزائدة المرتفعة، بل ورفع تلك المعدلات(لأنها سر حياتها) فهى تقع فى التناقض حين تسعى، وفى نفس الوقت،

إلى تطوير قوى الإنتاج، المتخلفة بالأساس، فى تلك الأجزاء، والتى تتلقى الفنون الإنتاجية من الأجزاء المتقدمة بعد استهلاكها، ومعنى تطوير قوى الإنتاج هو إحلال الآلة؛ ويعنى إحلال الآلة (من أجل الحصول على أكبر قدر من السلع فى أقل وقت عمل، مع دفع أقل أجر) التقليص من معدلات إنتاج القيمة الزائدة.

الميل العام لتبعية الاقتصاد المصرى للسوق الرأسمالية الدولية فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢

السنة	متوسط نصيب الفرد من الواردات السلعية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى السلعى الإجمالى	معدل التبعية
٢٠٠٠	٠,٧٦	٢,٦	٢٩,٢٣
٢٠٠١	٠,٧٧	٢,٦٧	٢٨,٨٣
٢٠٠٢	٠,٨٤	٢,٩٣	٢٨,٦٦
٢٠٠٣	٠,٩٤	٣,٣٢	٣٢,١٢
٢٠٠٤	١,١٥	٣,٦٥	٣١,٥٠
٢٠٠٥	١,٦٢	٤,١١	٣٩,٤١
٢٠٠٦	١,٦٢	٤,٧٠	٣٤,٤٦
٢٠٠٧	٢,٠٨	٥,٩	٣٥,٢٥
٢٠٠٨	٣,٨٦	٦,١	٦٣,٢٧
٢٠٠٩	٣,٢٨	٦,٧٢	٥٣,٧٧
٢٠١٠	٣,٨٢	٧,٦٧	٤٩,٨٠
٢٠١١	٤,٦١	٨,٥٢	٥٤,١٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٨٠	١٠,٤	٣٦,٥٣
المتوسط العام للتبعية الاقتصادية فى الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠١٣ = ٣٩,٧٦%			

المصدر: من تصميم الباحث، اعتماداً على المصادر المشار إليها بالهامش (٤٢)

وحينما يحدث التقليص من معدلات إنتاج القيمة الزائدة، يقع التناقض ما بين ارتفاع معدلات إنتاج القيمة الزائدة وضعف آليات إنتاجها. وإلى حين حل هذا التناقض تأخذ القيمة الزائدة المنتجة داخلياً فى التسرب إلى خارج مسام الاقتصاد

القومى كى تُغذى صناعات معقدة ومتطورة فى الأجزاء المتقدمة (ولا نغفل الأجزاء التى إتخذت منها الأجزاء المتقدمة مصدراً للعمالة الرخيصة فنقلت مصانعها إليها) والتى تمد الأجزاء المتخلفة بالسلع كثيفة التكنولوجيا والرأسمال، وهى السلع التى تتوقف عليها شروط عملية تجديد الإنتاج الاجتماعى فى الأجزاء المتخلفة. أى أن القيمة الزائدة المنتجة داخلياً تأخذ فى التسرب إلى خارج الاقتصاد القومى من أجل تمويل نسبة "مدى التبعية".

١٦- من تخلف مصر إلى تخلف عالمنا العربى

من العبارات المألوفة والتى عادةً ما يتم تداولها فى الندوات والمؤتمرات، وعلى المنصات الإحتفالية للمؤسسات المهتمة بمشكلات الوحدة العربية؛ وللعجب نجد العبارات نفسها يتم تداولها فى بعض الندوات والمؤتمرات والفعاليات الفكرية والثقافية التى تنظمها الأنظمة السياسية الحاكمة، والمؤسسات الرسمية فى الأقطار العربية، تلك العبارات التى تقول: أنه يَحق لكل عربى مؤمن، بل وحتى غير المؤمن، بالقومية، ووحدة المصير، والهدف المشترك، أن يندهش، بل ويَسخر حزيناً متألماً، حينما يجول ببصره على خريطة عالمنا المعاصر، ومهما أن كانت الخريطة التى يُنظر إليها، سياسية، جغرافية، طبيعية،... أو حتى صمّاء؛ فلسوف يُدرك على الفور ان هناك شيئاً مستنكراً غريباً يحدث على أرض الواقع؛ إذ أن تلك المساحة الشاسعة الهائلة على الخريطة والتى تحتل نحو ١٠% من يابسة الكوكب؛ وتُسمى بالعالم/الوطن العربى، لا ينقصها أى شىء من الموارد البشرية والإمكانيات الطبيعية والمادية، حتى تنطلق نحو التقدم... نحو حياة أفضل... نحو خَلق حياة كريمة للأجيال القادمة، ومع ذلك لم يزل وطننا العربى (متخلفاً) تابعاً على الرغم من أن الاستعمار، الذى كان حُجة المتحججين، قد انقشع منذ عشرات السنين، ولم يزل الوطن العربى مكبلاً بقيود التخلف! فلماذا؟ وإلى أى حد؟ وكيف الخروج من هذا الأسر؟ وهل هذا من الممكن إنجازه؟

للإجابة على هذه الأسئلة، وغيرها من الأسئلة المرتبطة بوجودنا الاجتماعى ذاته كعرب، بل كبشر، وبمستقبل أجيال لم تأت بعد، ونتحمل المسئولية التاريخية كاملة تجاهها، يجب أن يكون واضحاً الطريق الذى يسلكه الذهن فى سبيله إلى إنتاج هذه الإجابات. فليس من المهم، فى حُكم مذهبنا، الإجابة على الأسئلة المثارة بشأن إشكاليات التخلف الاقتصادى والاجتماعى على الصعيد العربى، وإنما المهم هو الطريق الذى يسلكه الذهن، بوعى ناقد لصنمية الفكر ووثنية الرأى، كى يُنتِج هذه الإجابة. وتلك هى المشكلة الرئيسية فى الطرح على المستوى النظرى، ومن ثم الحياتى اليومى، التى يُعاني منها التحليل فى حقل ظاهرة تجديد إنتاج التخلف الاقتصادى والاجتماعى العربى... نحن نرى تلك المشكلة، مشكلة الطرح، متركزة موضوعياً فى خمسة أمور:

أولاً: إن غالبية المساهمات النظرية، وما يُعرف بـ (التراكم المعرفى) فى حقل تحليل ظاهرة التخلف الاقتصادى العربى لم تستطع أن ترى ظاهرة التخلف إلا من خلال بيانات المرض، والفقر، والجوع، وإحصائيات الدخل والناتج والتوزيع والتضخم،... إلى آخره. ومن ثم يصير الحل لدى هذه المساهمات، وهى المعتمدة رسمياً، للخروج من الأزمة، أزمة التخلف، هو التركيز على النداء، وأحياناً الصراخ، باتباع السياسات "الرأسمالية/الحرة" التى تتبعها الدول التى لا تُعانى من الفقر المرض والجوع؛ لكى تخرج البلدان المتخلفة من الفقر والمرض والجوع!

ثانياً: وهو ما يترتب على أولاً، إن غالبية المساهمات إنما تنتهى حيث يجب أن تبدأ، إذ عادةً ما نرى مئات الكتابات فى هذا الصدد تقترح للخروج من أزمة التخلف سياسات اقتصادية ذات مدخل آداتى/ خطى، من دون محاولة إثارة الكيفية، الجدلية، التى تكون بها التخلف تاريخياً على الصعيد الاجتماعى فى الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر بوجه عام، وعالمنا العربى، الذى هو أحد تلك الأجزاء، بوجه خاص. وأفضل ما أمكن تحقيقه هو الإشارة إلى

الإستعمار، كتاريخ ميت، ثم القفز البهلوانى، بعد الجهل بالتاريخ أو تجاهله بجهل، إلى إقتراح سياسات السوق الحرة.

ثالثاً: عادةً ما يتم تناول إشكالية التخلف الاقتصادى العربى بمعزل عن إشكالية التخلف على الصعيد العالمى، أى دون رؤية الاقتصاد العربى كأحد الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، وربما كان هذا ترتيب منطقى لتناول الإشكالية من منظور أُحادى، يفترض التجانس، ولا يرى سوى الطرح "التكاملى" والمنادة "المثالية" بالتكامل الاقتصادى العربى. وكأن البلدان العربية تعيش خارج الكوكب. على الرغم من ارتباط (إنجاز) مشروع التكامل الاقتصادى العربى بالخروج من الرأسمالية؛كنظام عالمى، باستبدال علاقات اجتماعية رأسمالية الطابع بعلاقات ذات طابع اجتماعى/إنسانى. علاقات ترتكز على فك الروابط مع الإمبريالية العالمية من خلال مشروع حضارى لمستقبل آمن.

رابعاً: السؤال الأهم، وهو غالباً ما لا تتم الإجابة عليه، هو: لماذا بعد أن خرج الاستعمار، الذى شوه الهيكل الاقتصادى وسبّبَ التخلف، لم تزل بلدان العالم العربى متخلفة؟ هذا السؤال من المعتاد تجاهله، من قِبل النظرية الرسمية، وبالطبع من قِبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والإنتقال، الكوميدى، إلى: كيف نخرج من التخلف "بالتكامل"؟ وهنا نرى سيلاً من المقترحات (المدرسية/الرسمية) التى لا تَعرف ما الذى تقترحه للخروج من الأزمة. لأنها فى الغالب لا تَعرف ما الذى تبحث عنه؛ وذلك أمر منطقى، أيضاً، حينما لا تَعرف هذا المقترحات ماهية التخلف ذاته، على الرغم من أن الحديث عن التكامل الاقتصادى يكون عديم المعنى والفائدة معاً إذ لم يقترن بالبحث الموازى فى ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى بلدان العالم العربى، وإنما، وهذا ضرورى فكرياً وواقعياً، كأحد الأجزاء المتخلفة (وغير المتجانسة) من النظام الرأسمالى العالمى المعاصر، من جهة درس ماهية ظاهرة التخلف ومحدداتها وكيفية تجاوزها التاريخى؛ فلن يُمسى مقنعاً

الحديث عن تكامل اقتصادى عربى من دون الحديث عن كيفية هيكلية لتجاوز التخلف ذاته، وإنما ابتداءً من إعادة النظر فى التراكم المعرفى فى حقل نظرية التخلف ذاتها.

خامساً: ولأن النظرية الرسمية (النيوكلاسيكية فى مُجملها) هى المعتمدة للتلقين فى المدارس والمعاهد والجامعات فى عالمنا العربى؛ فالنتيجة هى الإعدام اليومى لمئات الآلاف من الطلاب، الذين يتم تلقينهم صباحاً ومساءً بيانات الفقر وعدد المرضى والجوعى، ويُقال لهم أن هذا هو التخلف بعينه، وإذ ما أردتم الخروج ببلادكم من هذه الحالة فلتنظروا إلى ما يفعله صنّاع القرار السياسى الاقتصادى فى الغرب الرأسمالى، وأفعلوا ما لا يفعلون! لأنهم يستحون! كونوا أكثر طموحاً... إفتحوا الأسواق... حرروا التجارة... عوموا العملة...لا تدعموا الفلاح، وأتركوه نهباً للرأسمال المضاربى... سرحوا العمال... قلصوا النفقات العامة... ارفعوا أيديكم عن الأثمان... ساندوا كبار رجال المال... تخلصوا من القطاع العام... رحبوا بالرأسمال الأجنبى... وإفعلوا ما تمليه عليكم المؤسسات المالية والنقدية الدولية... قدسوا نموذج هارود-دومار... لا تقرأوا إلا للنيوكلاسيك... جوفنز، ومنجر، ومارشال، وفالراس، وجوارتينى، وفريدمان، وكروجمان، وصولو، وغيرهم من النقديين والحديين؛ طبعاً بعد أن يُقال لهؤلاء الضحايا الذين يتم إعدامهم يومياً، فى المؤسسات التعليمية فى أرجاء العالم العربى، إن "الاقتصاد" هو ذلك الكم المكدس من الأرقام والمعادلات فى مؤلفات هؤلاء فقط، أما غيرهم فهم إما تاريخ مقبور، أو كفار مُلحدون... ولكى تكون المحصلة النهائية، حينما يكون بأيد هؤلاء الطلاب/الضحايا صُنع القرار السياسى، فى بلادهم المتخلفة، هى المساهمة الأكثر فعالية فى تعميق التخلف، وربما تسريع وتيرة تجديد إنتاجه.

معنى ما سبق أن ثمة شك فى ما يسمونه "التراكم المعرفى" فى حقل النظرية العامة للتخلف، إن إفترضنا أن نظرية من هذا النوع موجودة بالأساس، فهو الأمر

الذى كذلك موضع شك كبير، على أقل تقدير من ناحية الطرح. هذا الشك يجعلنا نرى أن إشكالية تخلف اقتصاد البلدان العربية من المحيط إلى الخليج، بل النظرية العامة للتخلف ككل، تحتاج إلى مراجعة. إعادة طرح، يبدأ من حيث تحديد ماهية التخلف ذاته. بالتصدى وبوضوح للإجابة على السؤال الأهم، والذى عادةً ما يتم تجاهله، بمنتهى الاستخفاف بأهميته الفكرية والواقعية؛ وهو: لماذا بعد أن خرج الاستعمار لم تزل بلدان العالم العربى متخلفة، تابعة؟ وصولاً إلى الدور الذى يلعبه التسرب فى القيمة الزائدة المنتجة بفضل سواعد الشغيلة فى الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى إلى الأجزاء المتقدمة من أجل شراء السلع والخدمات، التى تنتجها الأجزاء المتقدمة، والتى تتوقف عليها عملية تجديد الإنتاج الاجتماعى فى الأجزاء المتخلفة.

ملحق بأهم بيانات ومؤشرات الاقتصاد المصرى

البند	١٩٩٠	٢٠١٢
الناتج المحلى الإجمالى	٣٣,٢	٢٢٩,٣
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	٦١٠	٢٧٤٠

السنة	تطور قيمة الناتج المحلى الإجمالى من السلع والخدمات بالمليون جنيه	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من السلع والخدمات بالجنيه
٢٠٠٣	٤١٧,٥	٦,٨٢
٢٠٠٤	٤٨٥,٣	٦,٩٢
٢٠٠٥	٥٣٨,٥	٧,٥٢
٢٠٠٦	٦١٧,٦	٨,٥٦
٢٠٠٧	٧٤٤,٨	١٠,١٤
٢٠٠٨	٨٩٥,٥	١١,٩٢
٢٠٠٩	١٠٢٤,٢	١٣,٣٧
٢٠١٠	١٢٠٦,٢	١٥,٣٥
٢٠١١	١٣٧١,٨	١٧,٤٠
٢٠١٢	١٦٥٣,٢	١٩,٧٧

إجمالى الصادرات (بالمليار دولار)

٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١٦,١٨	٢٦,٢٠	٢٣,١٠	٢٧,٣٠	٣١,٥٧	٢٨,٣٧

إجمالى الواردات (بالمليار دولار)

٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
٢٧,٠٦	٥٢,٩١	٤٤,٩٤	٥٢,٩٤	٦٢,٢٥	٦٩,٨٤

تطور قطاعات الهيكل الاقتصادى (%)

القطاع	١٩٩٠	٢٠١٢
الزراعة	١٧,٦	١٤,٧
الصناعة	٣٣,٢	٣٧,٤
الخدمات	٤٩,٢	٤٧,٩

تطور نسبة المشتغلين فى كل قطاع (%)

القطاع	١٩٦٥	١٩٨٨	٢٠١٢
الزراعة	٥٥	٣٨	٣٢
الصناعة	١٥	١٣,٤	٢٢
الخدمات	٣٠	٤٨,٨	٥١

تطور عدد السكان (بالمليون نسمة)

١٩٦٠	١٩٧٥	٢٠١٣	٢٠٢٠ (توقع)
٢٥,٩	٣٩,٣	٨٤,٧٣	٩٨,٦

السكان تحت خط الفقر (%)

٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٣
١٨,٤	٢٢	٢٥

بطالة الشباب (%)

١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠١٣
٨,٨	١١,٣	٨,١	١١,٢	١٢,٣	١٣,٥

متوسط معدل التضخم (%)

١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠١٣
١٣,٢	١٩,٥	١٢,٣

الإنفاق على التعليم (%)

١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠١٣
٣,٨	٤,٨	٤

الإنفاق العسكرى (%)

١٩٦٠	١٩٨٦	٢٠١٣
٥,٥	٨,٩	٢

الإيرادات الضريبية (%)

١٩٨٨	٢٠١٢
٢١,٦	٦١,٩٧

ضريبة الشركات (%)

١٩٩٠	٢٠٠٨
١٦,٣٧	٥٢,١

https://www.books4arab.com

الدين الخارجى بالمليار دولار

١٩٨٢	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٣
١٩,٩	٢٩,٩	٣٤,٥	٤٥,٤

إجمالى النقد المتداول بالمليار جنيه

٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
١١٢,٧٠٥	١٢٧,٩١٢	٢٠٧,٨٢٤

إجمالى الدين العام المحلى بالمليون جنيه

٢٠١١	٢٠١٣
٩٣٢٤٦٠	١١٤٩٠٣٠



إنــى لآمـل أن يسـهم هـذا البحـث، فـى اقتصـاد مصـر كأحـد الأجـزاء المتخلفـة، بامتيـاز، مـن النظـام الرأسمـالى العالمـى المعاصـر، فـى فتـح بـاب المناقشـة التـى تعـى أن درس الحاضـر فـى ضـوء الماضـى لفائـدة المسـتقبل، إنمـا يعنـى الفهـم الناقـد الواعـى بحركـة التاريـخ البطيئـة والعظيمـة، التـى كونـت فـى رحمهـا الحاضـر بجميـع تفاصيلـه، وتركـت لنـا تشـكيل المسـتقبل، نعـم تشـكيل المسـتقبل، بـل الاختيـار بـين المـوت والحيـاة... إمـا المـوت انتحـاراً جماعيـاً علـى ظهـر كوكـب يعتصـره نظـام عالمـى لا يعـرف العدالـة أو الرحمـة، وإمـا الحيـاة بدفـع عجـلات التاريـخ نحـو مسـتقبل لديـه مشـروع حضـاري وإنسـاني يسـتلهم وجـوده مـن تـراث البشـرية المشـترك. حقـاً إمـا الطمـوح إلى أكثـر مـن الوجـود. وإمـا الصـلاة لئـلا يأتـى المخـرب شـتاءً بعدمـا قـاد المخبولـون العميـان. هـلا طمحنـا إلى أكثـر مـن وجودنـا؟ فلنطمح إلى أكثر من الوجود.



للطباعة والنشر
أمام كلية حقوق الأسكندرية
ت : ٤٨٧٠٢٠٣ـ ٤٨٤٠٦٦٤ ف : ٤٨٧٠٢٠٤